

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



مجلد صالح الدقر
٢٢١٧٧

شرح الاستمعي

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد يحيى البرزنجي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى } صفر الخير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

[جميع حق الطبع محفوظ لمحققه]

مطبعة السعادة بمصر

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى)
 و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ)
 و (رَبِّ) و (اللَّامُ) و (كَيْ) و (وَآوُ) وَنَا * وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها
 مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي :

وقد تقدم الكلامُ على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ » و « لَعَلَّ » و « مَتَى » في حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ
 الجر بهن .

أما كَيْ فتَجَرُّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشَّيْءِ ،
 نحو كَيْمَةً ؟ بمعنى لِمَ ؟ والثاني « ما » المصدرية مع صِلَتِهَا ، كقوله :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا]

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كَافَّةً . الثالث « أَنْ » المصدرية
 وَصِلَتِهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » إِذَا قَدَّرْتَ « أَنْ » بعدها ؛ فَأَنْ وَالْفِعْلُ
 فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرِ مَجْرُورِهَا ، ويدل على أَنَّ أَنْ تُضْمَرُ بعدها ظُهُورُهَا فِي الضَّرُورَةِ ،
 كقوله :

٥٢٢ - فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَفُرَّ وَتَخْذَعَا ؟

والأولى أَنْ تَقْدَر « كَيْ » مصدرية فتَقْدَر اللَّامُ قَبْلَهَا ؛ بِدَلِيلِ كَثْرَةِ ظُهُورِهَا مَعَهَا ، نحو
 « لِكَيْلَا تَأْسُوا » .

وأما «لعلّ» فالجرُّ بها لغةٌ عُقِيلٌ ثابتةٌ الأول ومحدوفةٌ مفتوحةٌ الآخر ومكسورةٌ،
ومنه قوله :

٥٢٣ - لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّاكُمْ شَرِيحُ

وقوله :

* لَعَلَّ أَبِى الْمَعْوَرِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغةٌ هُذِيلٌ ، وهى بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِعَ من كلامهم
أَخْرَجَهَا مَتَى كُمُ ، أى من كُمه ، وقوله :

٥٢٤ - شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ

مَتَى لَجَجِ خُضِرَ لَهُنَّ نَبِيحُ

وأما الأربعة عشر الباقية فسيأتى الكلام عليها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما بُدِئَ بمن لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على
ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثانى : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيهية ، وهمزة الاستفهام إذا جعلت
عوضاً من حرف الجر فى القسم ، قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض ،
خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والزمخشري إلى أن « أَيْمَنْ » فى القسم
حرف جر ، وشذَّ فى ذلك . وعدَّ بعضهم منها الميم المثلثة فى القسم نحو « مِ اللهُ » وجعله
فى التسهيل بقية « أَيْمَنْ » قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها « من » خلافاً لمن
زعم ذلك . وذكر القراء أن لات قد تجز الزمان ، وقرى « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » .
وزعم الأخفش أن « بَلَهْ » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيح أنها اسم ،
وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وُلِيَها ضمير متصل ، نحو « لولاى ،
ولولاك ، ولولاهُ » فالضامر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع
رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر . وزعم المبرِّدُ أن هذا التركيب فاسد لم يرَ د من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ - أَتَطْمِيعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ

وقوله :

٥٢٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ فُتْنَةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

انتهى

(بِالظَّاهِرِ اُخْصَصَ مُنْذُ) و (مُذْ وَحْتَى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّاءَ) وكُنِيَ وَلَعَلَّ وَمَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأُخْصَصَ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ ، فتقديره : منذَ زَمَنِ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ ، أى : منذَ زمنِ خَلْقِ اللهِ إِيَّاهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط في مجرورها - مع كونه وقتاً - أن يكون مُعَيَّنًا ، لا مُبْهَمًا ، ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول : ما رأيته مذَ يَوْمِ الجمعة ، أو مُذَ يَوْمِنَا ، ولا تقول : مذَ يَوْمٍ ، ولا أراه مُذَ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اُخْصَصَ (بِرُبِّ * مُنْكَرًا) نحو : رَبِّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبُّ) مضافاً للكعبة أولياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وَتَرَبُّ الكَعْبَةِ ، وَتَرَبُّي لِأَفْعَلَنَّ ، ونذر : تَالرَّحْمَنِ ، وَتَحْيَا تِك . (وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فُتًى) وقوله :

٥٢٧ - [وَاهِرَأْبَتْ وَشِيكَأ صَدْعَ أَغْظَمِهِ] وَرَبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَرَتْ) أى : قليلٌ

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضمير المجرورُ بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ . قال الشاعر :

رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أى : قد جَرَّتْ الكافُ ضمير الغيبة قليلاً ،

كقوله :

٥٢٨ - وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا [ذَاتَ اليمينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبَا]

وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا يختص بالضرورة .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمحاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَى [حِينَ تَدْعُو الْكِمَاةَ فِيهَا نَزَالِ]

وكقول الحسن : أَنَا كَأَنْتَ وَأَنْتَ كَى . وأما دخولها على ضمير الرفع - نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا - وعلى ضمير النصب - نحو ما أنا كِيَاكَ ، وما أنت كِيَايَ - فجعله فى التسهيل أقلّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ

وقوله :

٥٣٢ - أَتَتْ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

انتهى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَىءٌ فِي الْأَمْكِنَةِ بِمِنْ) أى : تأتي مِنْ لَهَا ، وجملة عشرة ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعية ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءٍ) الغاية في (الْأَزْمِنَةِ) أيضا ، خلافاً لكثير البصريين ، نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَا كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرٌّ * نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرُءٍ) أو فاعلا ، نحو : لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي ، والتي لتأكيد كيدته هي التي مع نكرة تختص به كأحَدٍ وديَارٍ . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطَرٍ . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارة لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟
وقوله :

٥٣٤ - أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلُمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا
السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وقوله :
يُغْضَى حَيَاءٌ وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَدِسُ]
الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَمَلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع :
موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو :
« وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » .

(لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَوْأَلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاى الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أمكن فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : مِيرَتْ الْبَارِحَةَ إِلَى نِصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمال اللام للانتهاى قليل ، نحو : « كُلُّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُسَمًّى » .
وسياتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المَبَيِّنَةُ لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ »

وقيل : لانتهاه الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْفَارُ أَجْرَبُ
السادس : موافقة من ، كقوله :

٥٣٦ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوَقَهَا
أَيْسَقَى فَلَا يَرَوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٧ - أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَى مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْئِدَةً

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وَخُرِجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى معنى تميل .
﴿ تنبيه ﴾ : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأت القرآن
مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، ونحو قوله :

٥٣٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَعْلَهُ أَلْقَاهَا
أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ - سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكِنَ عُزْرَتَ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَحْدُودًا

عمل بها ، وإلا فالصحيح فى « حتى » الدخول ، وفى « إلى » عدمه مطلقا حملا على
الغالب فيهما عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب
دخول ما بعد « حتى » ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق فى
« حتى » العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِنْ » فقد

سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي وَزَيْدٌ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : المَالُ لِرَزيدٍ . الثالث : شِبْهُ المَلِكِ ، نحو : الجُلُثُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الحمدُ لله ، وَ « وَئِيلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المعنى : والأولى عندي أن يمثل للتعدية بما أُضْرِبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أَحَبُّهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله : وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي إِذْ كُرَّاكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ — وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ

مَلَكَتْ أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدَ

وإما لتقوية عاملٍ ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَزيدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِرَزيدِ أبٍ ، وَلِعَمْرٍو عَمٌّ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ — اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ

ونحو : اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَمَاءَ وَالْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهم ، وقوله :

٥٤٢ - فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيْذُبِلْ
وفي غيره ، كقولهم : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »
وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،
نحو : قُلْتُ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ،
على ما سبق في إلى . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرِثُونَ
لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ - [ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّيِّئَانِ قَمِيصَهُ] فخرٌ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ

والجازي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشترطى لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وأنكره النحاس .
السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر :
موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ خَمْسَ خَلَوْنَ ، وجعل منه ابنُ جَنِّي قراءة الجُحْدَرِي :
« بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة
في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِيهَا لَوَقْتِهَا
إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقولهم :

٥٤٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتهم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمُ لَأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هُوَ لَاءٌ أَضَلُّونَا » ،
وقوله :

٥٤٦ - كَضَرَاثِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادي والعشرون موافقة مَعَ ، كقولهم :

٥٤٧ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أُسْتَبِنَ بِيَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بِالْبَا أُسْتَعِنَ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصِقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطَقِ)

أى : تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَبَدُ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتْ أُمْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ - بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ يُحَذَى نِعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَهُمٍ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .
السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :

٥٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَخَذَتْ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالِ

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ - وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو نَقَةٍ فَأَنْظُرْ بِمَنْ تَشِقُ

أى : فانظر مَنْ تَشِقُ بِهِ . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسي فى الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُ كَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » .
الثالث : السببية ، نحو « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَيَظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصِر ، نحو « ذَهَبْتُ زَيْدٌ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع : التويض ، نحو « بَعْتُ هَذَا بِأَلْفٍ » وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو « أَمْسَكْتُ زَيْدٌ » ونحو : مَرَرْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة ، نحو « أَهْبِطْ بِسَلَامٍ » أي : مَعَهُ . العاشر : التبعية ، نحو « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله :

شَرِبْنَا مِمَّااءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهُنَّ نَتِيجُ

الحادي عشر : المجاوزة كَعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقُ * هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصِّصَتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لَا فَعَلَنْ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر :
التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ .

(عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تجى (عَلَى) الحرفية لمعان عشرة ذكر منها
هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا
وَعَلَى الْفُلْكِ نُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ،
نحو « عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٤ - إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس : المصاحبة كعم ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ
لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَالُوا
عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ،
وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأُبَيْكَ يَغْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ - أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ - بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِفَاعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وَدِّ

(بَعْنَ تَجَاوَزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجَيَّ) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى *
كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُعِلَا) كما رأيت .

وجملة معاني **عن** عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المِجَاوِزَة ،
وهي الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ
عَنْ كَذَا . الثاني : الْبَعْدِيَّة - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو :
« عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُضَيِّحَنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرَنَّ كَيْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِي » أي : حالا بعد حال
الثالث : الاستعلاء كملی ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨ - لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا فَتَخَزُونِي عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخَزُونِي

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ أَسْتَفْهَارُ
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩ - وَأَسِ سِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَاثِيًا

السادس : موافقة مَنْ ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ
الَّذِينَ يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنْ
الْهُوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن :
الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ
بِالْقَوْسِ ، وفيه ردُّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية .
التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث :
صُومِي عَنْ أُمَّكَ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠ - أَنْجِزْ عُنْ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حَمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ)

أي : تجي **الكاف** لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثاني : التعليل ، نحو : « وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح الكافية : ودلائها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شيء مثله ، وقوله :

٥٦١ — [قُبَّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُتْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

أى : فيها المَقْقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتَعْمِلَ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ — يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ [تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفٍ شَمٌّ]

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٣ — بِكَالْقُوَّةِ الشَّعْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْنَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون — منهم الفارسي والناظم — فى الاختيار .

(وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِبٍ ، والثانى بمعنى فَوْقَ

(مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) فى قوله :

٥٦٤ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّي يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله :

٥٦٥ — غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضِ بَرِيَاءٍ مَجْهَلٍ

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا

مفرداً ، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أُولِيَا (أُلْفَعْل) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، والتقدير: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأوّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس، والمعنى بيني وبين الرؤية يومان، وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، أي: مذ كان - أو مُذْ مَضَى - يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل.

والثاني (كجئْتُ مُذْ دَعَا)، وقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ]

وقوله:

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِئُ [وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأُمْرَدًا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة ليكون هو الخبر.

(وَإِنْ يَجْرَأَ) فهما حرفا جرٍّ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضَىٍّ فَكَمَنْ * هُمَا) في المعنى، نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أي: من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي أَمْتَيْنِ) بهما، نحو مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنَا، أَوْ مُنْذُ يَوْمَيْنَا: أي في يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان الجرور بهما نكرة كانا بمعنى مَنْ وَإِلَى مَعَا كَمَا فِي الْمَعْدُودِ، نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ - أَوْ مُنْذُ - يَوْمَيْنِ، وكونهما إذا جرًّا حرفي جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح

جر منذ الماضي على رفعه، كقوله:

٥٦٧ - [قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]

وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضي على جره؛ فن القليل فيها قوله:

٥٦٨ - لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

(٢ الأشموني - ٢)

الثانى : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقة الساكن نحو مُذُ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن مالكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يَتَصَرَّفُ فى الحرف وشبهه ، ويردّه تخفيفهم أنْ وَكَانَ وَلَكِنْ وَرُبَّ ، وقال الملقى : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفاً فهي أصل .

الثالث : بقى من الحروف **رُبَّ** وهى للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَا رُبَّ صَائِمٍ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمٍ لَنْ يَقُومَهُ ، والثانى كقوله :

٥٦٩ — أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)
لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ » .

(وَزَيْدَ بَعْدَ رُبِّ وَالْكَافِ فَكَفُّ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وكقوله :

٥٧١ — [فَإِنَّ الْخُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكْفُ) ، كقوله :

٥٧٢ - رَبِّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ
وكقوله :

٥٧٣ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
﴿ تنبيهه ﴾ : الغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ]
وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا » ونادر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَّا جِيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]
حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجامل :
خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجامل المؤبل .
(وَحُذِفَتْ رُبٌّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍّ * وَالْقَا) ، لكن على
قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلِّ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتَمَهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ
وقوله :

٥٧٦ - * بَلِّ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ *

وقوله :

٥٧٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ]

وقوله :

٥٧٨ - فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ [نَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]
(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجربها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجرب محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما مَنَابَ رَبٍّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برَبِّ المضمر ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذَفِ) وهذا بعضه يُرَى غير مطرد يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

وقوله :

٥٨١ - [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ] حَتَّى تَبْدَحَ فَارَتْقَى الْأَعْلَامِ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا فَعْلَنَ .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : فى جواب ما تَضَمَّنَ مثل المحذوفِ ، نحو : زَيْدٌ ، فى جواب :
بِمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ
وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفى اختلاف
الليل ، وقوله :

٥٨٢ - أَخْلَقَ بَذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
أى : ومُذْمِنِ .

الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ - مَا لِحَبِّ جَلْدٍ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْبُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو ؟
استفهما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٍ ، لمن قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : فى المقرون بإن بعده ، نحو : أَمُرُّ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو ، وجعل
سببويه إضمار هذه الباء بعد إِنْ أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك أطراده .

العاشر : فى المقرون بقاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ
إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إِلَّا أَمُرُّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ ، والذى حكاه سببويه
إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وَإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدره : إِلَّا يَكُنْ صَالِحًا فَهُوَ طَالِحٌ ، وَإِلَّا يَكُنْ
صَالِحًا يَكُنْ طَالِحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كنى وصلتها ، ولهذا تسمع للنحوين يجوزون
فى نحو : جئتُ كنى تُكْرِمَنِ ، أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون
مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنَّ وأنْ ، نحو تَحِبُّتُ أَنْكَ قَائِمٌ ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب
إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيديويه
فى قوله :

٥٨٥ — بَدَأَ إِلَى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
الخلفُضَ فى « سَابِقِ » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكِ » ولم يحزه جماعة من النحاة ،
ومنه قوله :

٥٨٦ — أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَحْدَى وَلَا فِى جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ
وقوله :

٥٨٧ — مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابَهَا
وقوله :

وَمَا زَرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَمِيمَةً إِلَى وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما
فى الاضطراب : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨ — إِنْ عَمْرَأَ لَاحِيزٍ فِى الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنْ عَمْرَأَ مُكْتَرُ الْأَخْزَانِ]
وقوله :

٥٨٩ — وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النَّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المسمّى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكونُ المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومن ، في نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ » .

الثاني : لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لو لا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن « لولا » جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رب في نحو : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أو لقيته ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زيداً ضربته ، ويُقدَّرُ الناصب بعد الجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدّ ، فإن قالوا إنها عَدَّتْ الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدّا وحاشا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ) وَهِيَ نُونُ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ وَمَا أُحِقَ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا (مِمَّا تُضَيَّفُ أُحْذِفُ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و

٥٩٠- [كَانَ خُضْيَمُهُ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفُ مَجْزُورٍ] فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وَكَاثِمُ الْقِيَمِ الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطُورِ سَيْنَا) « وَمَفَاتِيحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينِ الْإِنْسِ » .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :

٥٩١- [إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا]

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةُ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لَأَعْدُوا لَهُ عِدَّةً » أى : عِدَّتَهُ ، وجعل القراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامُ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضايقين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُ) بالمضاف وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوي خلافا للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثُمَّ (أَلَا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بَعْضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كـثُوبُ خَزٍّ ، وخَاتَمُ فِضَّةٍ ، التقدير : ثوبٌ مِنْ خَزٍّ ، وخاتمٌ مِنْ فِضَّةٍ . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فِي اللَّيْلِ (وَاللَّامُ خُذًا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هـي الأصل ، نحو : ثُوبُ زَيْدٍ ، وَحَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدُّو أن تكون بمعنى اللام أو مِن ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فذهب الفارسيّ أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى مِن ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد انفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصَصْ أَوْلاً) من المتضايقين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصَّص بالثاني إن كان نكرةً ، نحو : غُلامٌ رَجُلٍ ، ويتعرَّفُ به إن كان معرفةً ، نحو : غُلامٌ زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَصْفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مَرُوعُ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحَيْلِ) فراجى : اسم فاعل ، ومرَّوع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منهما مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبٍّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ - يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا
ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ »
وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَائِي عِظْفِهِ » وقوله :

٥٩٣ - فَاتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مَبْطِنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبُ زَيْدًا ؛
فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح :
أما التخفيف فبمحذوف التنوين الظاهر كافي «ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عَمْرٍو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ»
أو المقدر كافي «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» أو نونِ التثنية كافي ضَارِبَا زَيْدٍ ،
والجمع كافي ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفع القبح في حَسَنُ الوجه فإن في رفع الوجه قُبْحَ خلو
الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وَصْفِ المتعدى ؛
وفي الجر تَخْلُصُ منها ، ومن ثم امتنع الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع :
أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر أيضا ؛ لانتفاء قبح
النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ أُسْمَاهَا لَفْظِيَّةٌ) ، وغيرُ مُحَضَّةٍ ، ومَجَازِيَّةٌ ؛ لأن فائدتها راجعة
إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى
أُسْمَاهَا (مُحَضَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة
إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرّهَان وابن الطَّراوَة إلى أن إضافة
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته
بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤- إِنْ وَجَدْتِ بَكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مَنْ عَاهَدْتُ عَذُولًا

وذهب ابن السراج والفارسيّ إلى أن إضافة أفعال التفضيل غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح
أنها محضة ، نصّ عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو المعروف ،
لكنه زاد فى التسهيل نوعاً ثالثاً ، وهى المشبّهةُ بالمحضة ، وحَصَرَ ذلك فى
سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدٍ كَمِ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي]

أى : عَلَا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :

يَوْمَئِذٍ وَحِينِئِذٍ وَعَامَئِذٍ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجُلْدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضَيْكَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْنَا [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى المُلغى ، نحو : أَضْرَبُ أَيَّهُمْ أَسَاءَ ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ

الثالث : أهل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وم

ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جَهْدُهُ وَطَاقَتُهُ ؛ لأن ربَّ وم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثّل وغير وشبهه . قال في شرح

الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع « غير » بين ضدّين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيْئِ ، ومَرَرْتُ

بالكريم غير البَخِيل، وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبي طالب:

٥٩٨ — ياربِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَائِلِي فِي مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ
فَلَيْكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلَيْكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المغايرة تتعين، بخلاف خلوها من ذلك، كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تعرف، هذا كلامه.

وقال أيضا في شرح التسهيل: وقد يُعْنَى بغير ومثل مُغَايِرَة خاصة ومائلة خاصة فيحكم بهتريهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويُشَكِّلُ عليه نحو: «صالحاً غير الذي كنا نعمل» فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. اهـ (وَوَصِّلُ أَلْ بَذَا الْمُضَافِ) أَيْ: الْمَشَابِهِ يَفْعَلُ (مُغْتَفَرٌ * إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَمْدِ الشَّعَرُ) وقوله:

٥٩٩ — [أَبَانَا بِهِمْ قَتْلِي، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ] وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي)

وقوله:

٦٠٠ — لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى [بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسِرٍ وَالْمَقْتَلَ]

أو بما أضيف إلى ضمير الثاني، كقوله:

٦٠١ — الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ [مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا]

ومنع المبرد هذه.

(وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُتْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ)

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُثْنَى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدْنَ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي
وقوله :

٦٠٣ - الشَّيْءُ عِزِّى عِزِّى وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا [وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِى]
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفتت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ أل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضارب زيد ، والضارب هذا ، بخلاف : الضارب رجل . وقال المبرد والرَّمَانِيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضاربك » و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضارباً زيداً ، والضاربو عمراً ، وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكُفْ
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ؛ لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف ، واحترز بقوله « سَبِيلُهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿تَنْمِيهِ﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رَفَعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المَكُودِي : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود آل فى الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز فى همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(وَرَبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايقين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (تَانِيثًا) أو تذكيراً (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أى : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً [فَتَرَ كُنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهَمِ]

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » . وقوله :

٦٠٧ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فى نَقْضِ [طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي]

وقوله :

٦٠٨ - [وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْغَتْهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ - أَتَى الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

وقوله :

٦١٠ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيحُ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

٦١١ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوًى وَعَقْلٌ عَاصِيٌ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنَوُّبًا

وقوله :

٦١٢- رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي وَيَحْتَمِلُهُ « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » وَلَا يَجُوزُ : قَامَتْ غَلَامٌ هندية ، وَلَا قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ ؛ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل في نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثانى قليل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ أُتِّخَذَ * مَعْنَى) كَلِمَاتٍ مَعِ مُرَادِفِهِ ، وَالْمَوْصُوفِ مَعِ صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَتَخَصَّصُ أَوْ يَتَعَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ فِي الْمَعْنَى ؛ فَلَا يَقَالُ : قَمَحٌ بُرٌّ ، وَلَا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، وَلَا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلُ مُوْهَمَا إِذَا وَرَدَ) أَى : إِذَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُؤْهِمُ جَوَازَ ذَلِكَ وَجِبَ تَأْوِيلُهُ ؛ فَمَا أَوْهَمَ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى مُرَادِفِهِ قَوْلُهُمْ : جَاءَنِي سَعِيدٌ كُرْزِي ، وَتَأْوِيلُهُ أَنْ يَرَادَ بِالْأَوَّلِ الْمُسَمَّى وَبِالثَّانِي الْأَسْمَ ، أَى : جَاءَنِي مُسَمَّى هَذَا الْأَسْمِ ؛ وَمَا أَوْهَمَ إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ قَوْلُهُمْ : حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَتَأْوِيلُهُ أَنْ يَقْدَرَ مَوْصُوفٌ ، أَى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الْمَسْكَانِ الْجَامِعِ ؛ وَمَا أَوْهَمَ إِضَافَةَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ قَوْلُهُمْ : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَسَخَقُ عِمَامَةٍ ، وَتَأْوِيلُهُ أَنْ يَقْدَرَ مَوْصُوفٌ أَيْضًا وَإِضَافَةَ الصِّفَةِ إِلَى جِنْسِهَا : أَى شَيْءٌ جَرْدٌ مِنْ جِنْسِ الْقَطِيفَةِ ، وَشَيْءٌ سَخَقٌ مِنْ جِنْسِ الْعِمَامَةِ .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافق ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقَّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبَّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كلُّ ، وبعض ، وأَيَّ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيَّامًا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازمٍ للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كَلَّا ، وَكَلَّمَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَّارَى الشَّيْءِ ، وَحُمَاهُ ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَاتِ ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتَّى) أَيْ وجوباً (أُمْتَنَعُ * إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو جِئْتُ وَحْدِي ، وَجِئْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبِّي، وَدَوَّالِي) و (سَعْدِي) وَحَنَائِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلْبَ بالمسكان إذا أقام به ، وَدَوَّالِيكَ ، بمعنى تداوُّلاً لك بعد تداوُّل ، وَسَعْدِيكَ ، بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَنَائِيكَ ، بمعنى تحنُّناً عليك بعد تحنن ، وَهَذَا ذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشَدَّ إِيْلَاهُ يَدَيَّ لِلَّيْلِ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورٍ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٤ -

* لَقُلْتُ لَبَيْكِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

﴿ تلميح ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةً لفظاً ومعناها التكثير ،
وأنها تنصبُ على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها ، إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناها
وجوز سيبويه في هذا ذيك في قوله :

٦١٥ - ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنًا وَخَضًا [يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّخَضَا]

وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَا بَسِ

الحالية بتقدير نفعله مُدَاوِلِينَ وَهَازِينَ ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ،
ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعم في
هذا ذيك في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضربا » نكرة ،
وذهب يونس إلى أن لبيك اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَيْ لَقُلْتُ أَلْفَهُ ياء للإضافة إلى
الضمير كما في عَلَى وإلى ولدى ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قبلت مع الظاهر
في قوله :

* فَلَئِنْ يَدَى مِسْوَرِ *

وقول ابن الناطم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهَم ، وزعم الأعم أن الكاف
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذَلِك » . ورد عليه بقولهم : لَبَيْهِ ،
وَلَبَّيْ يَدَى مِسْوَرِ ، وبجذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذَانِكَ ، وبأنها لا تلحق
الأسماء التي لا تشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثانى من الملازم للإضافة — وهو ما يختص بالجل — على قسمين : ما يختص
بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى
(٣ — الأسمونى ٢))

الْجَمْلُ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجملَ الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو :
جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو جَلَسْتُ حَيْثُ
جَلَسْتُ ، وَأَجْلَسْتُ حَيْثُ أَجْلَسْتُ ، « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ
بِكِ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهِيلٌ طَالِعًا [نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا]

وقوله :

٦١٨- [وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبَيْضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ
فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إِذْ ذَاكَ » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،
والتقدير : إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ ، أَوْ إِذْ كَانَ ذَاكَ .

(وَإِنْ يُنَوَّنَ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أَى : وَإِنْ يَنْوَنُ إِذْ يَحْتَمَلُ إِفْرَادَهَا لَفْظًا ،
وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ،
ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول
الكتاب ، وأما نحو :

... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(وَمَا كَذَا مَعْنَى) فى كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حِينَ ، وَوَقْتُ ، وَزَمَانٌ ،
ويوم ، إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْمَاضِى (كَذَا) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إِذْ ، لَكِنْ (أَضِيفَ)
هذه (جَوَازاً) لما سبق أَنْ إِذْ تضاف إليه وجوباً (نَحْوُ حِينَ جَانِبِذْ) وَجَاءَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، وَنَحْوُ حِينَ حَيْثُكَ نَبَذَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ امْرَأَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف
للمفرد ، فإن كان الظرف المبهم مستقبلاً المعنى لم يعامل معاملة إِذْ ، بل يعامل معاملة إِذَا ،
فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ
يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيديويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . رأما غير المبهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحولٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَأَبْنٍ أَوْ أُعْرِبُ مَا كَذَا قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحُملاً على إذْ (وَأَخْتَرُ بِنَا مَتْلُوٌّ فِعْلٌ بُدِيَا) أى : أن الأرحح والختار فيما تلاه فعلٌ مبنيٌّ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وقوله :

٦٢٠ - [لَأُجْتَذِبَنَّ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحَلُّمًا] عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيهِنَ كُلَّ حَلِيمٍ
(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٌ * أُعْرِبُ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ - أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

ولم يُجز البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا) أى : لن يُغْلَطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... .. عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

وقوله :

٦٢٢ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ
(وَالزُّمُو إِذَا) الظرفية (إضافة إلى * جُمْلِ الْأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهْنُ إِذَا أُعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ
أُنْشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إِذَا بَاهِلِيٌ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَٰكَ الْمَذْرُوعُ

فعل إضمار كان الشانِيَّة كما أضمرت هي واسمها ضميرُ الشانِ في قوله :

٦٢٤ — [وَنُبِذْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيويوه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ مثل إذا هذه لما الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاوُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَاشِمٍ » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشِم امرٌ من قولك : شِمْتُهُ ، إذا نظَرْتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله شِمهُ .

(لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفِ بِلَا * تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كَلِمَا وَكَلَا) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلمتا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كَلَمَّا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةً يَدَاهُ : أى تاركة للغزل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كَلَاهُمَا ، و « كَلَمَّا الْجِنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كَلَا نَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ [وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيًا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ -- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » أى : وكلا ما ذكر ، وبين ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ -- كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ الْمَلَمَّاتِ وَقوله :

٦٢٩ -- كَلَّا الضَّيْفَنَ الْمَشْنُوءَ وَالضَّيْفَ نَائِلٌ لَدَى الْمُئْنَى وَالْأَمْنَى فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) بالعطف (فَأُضِيفَ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ -- فَلَسَيْنَ لَقَيْتُكَ خَالَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْتُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ وَقوله :

٦٣١ -- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَأَيْكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَوْ كَرَّمَا

لأن المعنى حينئذ أينما (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعروف بالجمع : بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو : أى زيد أحسن ؟ يعنى أى أجزائه أحسن (وَاخْصُصْنِ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةً أَيًّا) أى : مفعول باخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امرؤ بائى الرجلين هو أكرم ، وأى الرجال هو أفضل ، و « أَشْهُمُ أَشَدُّ » ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَةِ) وهى

المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أي فارس ، وبزيد أي فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ] فَـلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٌ أَيَّمَا فَتَى

(وَإِنْ تَكُنْ) أَيُّ (شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا * فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا) أي : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أي رجل يأتيه فله درهم « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ » « أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرَشِيهَا » « فَبَأَى حَدِيثٌ » فظهر أن لأي ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أي نعتاً أو حالا - وهي المراد بالصفة في كلامه - فهي ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنى لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، ومجلاً إن كان مبنياً أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ - تَذْتَهِضُ الرَّغْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

والثاني نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ [إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ] وقوله :

٦٣٤ - صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْنَهْ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ

ولم يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حيث فقط ، هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ) كما في قوله :

٦٣٥ - فَمَازَالَ مُهْرِي مَزَجَرَالِ كَلْبٍ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُغُوبِ

فَلَدُنْ حِينَئِذٍ مِّنْقَطَعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَغُدُوَّةٌ بَعْدَهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِشَبْهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثُبُوتِ نُونِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يَضَعُفُهُ سَمَاعُ النَّصْبِ بِهَا مَحْذُوفَةَ النُّونِ ، أَوْ خَبَرًا لِّكَانٍ مَحْذُوفَةٍ مَعَ اسْمِهَا : أَيْ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً ، وَيَجُوزُ جَرُّ غُدُوَّةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غُدُوَّةٍ » الْمَنْصُوبَةِ جَرَّ الْمَعْطُوفِ مَرَاعَاةً لِلأَصْلِ ، وَجَازَ نَصْبُهُ مَرَاعَاةً لِلْفِظِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَبَعَدَ النَّازِظُ نَصْبَ الْمَعْطُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ رَفْعَ « غُدُوَّةٍ » بَعْدَ لَدُنْ ؛ فَقِيلَ : هُوَ بِكَانٍ تَامَةٍ مَحْذُوفَةٍ . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : خَبَرٌ لِّمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتُ هُوَ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ غُدُوَّةٍ .

﴿ تَنْبِيْهِ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِسِتَّةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِّمَبْدَأِ الْغَايَاتِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنِهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنَهُ ؛ لِعَدَمِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُنَا .

ثَانِيهَا : أَنَّ الْغَالِبَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَجْرُورَةٍ بِمَنْ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، إِلَّا فِي لُغَةِ قَيْسٍ ، وَبَلَغَتْهُمْ قُرَىءٌ « مِنْ لَدُنِهِ » .

رَابِعُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلِ ، كَمَا سَبَقَ .

خَامِسُهَا : جَوَازُ إِفْرَادِهَا قَبْلَ « غُدُوَّةٍ » عَلَى مَا مَرَّ .

سَادِسُهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً ، تَقُولُ : السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنْ

لَدُنِ الْبَصْرَةِ .

وَأَمَّا « لَدَى » فَهِيَ مِثْلُ عِنْدَ مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّ جَرََّهَا مَمْتَنِعٌ ، بِخِلَافِ جَرِّ عِنْدَ ، وَأَيْضًا

« عِنْدَ » أَمْسَكَنُ مِنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي ، تَقُولُ : هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ ، وَعِنْدَ فُلَانٍ عِلْمٌ بِهِ ، وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي لَدَى ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ

فى أُماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِي مالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدِي مالٌ ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وَعِنْدَ ، وقولُ غيره أُولَى .

(و) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ أَيْضاً (مَعَ) وهى اسم لِمَكَانِ الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها فُتْحُ العين ، وهو فُتْحُ إعراب ، و (مَعَ) بالبناء على السكون (فيها قَلِيلٌ) كقوله : ٦٣٦ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرَفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنَقْلٌ) فيها (فَتَحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلباً للخفة ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتمخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنين ، كقوله : ٦٣٧ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا [فَعُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرًا] وقوله :

٦٣٨ - [يَذْكُرُنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِدَثِّهِ] إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا وقد ترادف « عند » فتَجَرَّبْنِ ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمُومٌ بِنَاءٌ غَيْرٌ أَنْ عَدِمَتْ مَا * لَهُ أَضِيفَ) لفظاً (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنى ، أى : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرٌ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلم المضاف إليه - كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا - جاز حذفه لفظاً فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة بفاء ؛

لأنها كَقَبْلُ في الإبهام ، فهي اسمٌ أو خَبَرٌ ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأَخْفَشُ : إعراب ؛ لأنها اسم كَكُلٍّ وِبَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبْلُ وبعده ؛ فهي اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَحُ ، فإن ضُمَّتْ تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غيرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم « لا غيرُ لحن » غيرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْا أَعْتَمِدْ فَوْرَبْنًا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ نَسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القَسَمِ من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يحز الحذف ، ولا يُتَجَاوَزُ بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غير » فتحة بناء ، كالفتحة في لَا رَجُلَ ، نقله في شرح اللباب عن الكوفيين . وبناءً : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وغيْرًا : مفعول باضمم . (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أيضًا ، وَعَلُ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتُقَطَّعُ عنها لفظًا دون معنى ؛ فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار ، نحو : « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ ، أَيْ : فَحَسْبِي ذَلِكَ ، وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : أُبْدَأُ بِذَا مِنْ
أَوَّلٍ ، بِالضَّمِّ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ] عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَتَقُولُ : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَيْ : وَدُونِهِمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ -
أَوْ أَمَامُ ، أَيْ : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَعَنَ إِلَاهُ تَعَلَّةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَقْبَبَ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ [مُعَاوِدٍ كَرَّةً أَذْبِرُ أَقْبِلِ]

أَمَّا إِذَا نُويِّ ثَبُوتُ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَعَرَّبُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لَوْ تُلَفِّظَ بِهِ ،
كَقَوْلِهِ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً [فَمَا عَظَمَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]

أَيْ : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقَرِءْ : «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ» بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ ، أَيْ : مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ : أُبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بِالْجَرِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى - أَيْ : لَمْ يُنَوِّ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ -
أَعْرَبْتَ مَنَوْنَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُسَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا)

كَقَوْلِهِ :

٦٤٤ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وَكَقَوْلِهِ :

٦٤٥ - [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسْدَشْنُوهُ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرٍّ

وكقوله :

٦٤٦ - [مِكْرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعًا] كَجُلُودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو علي : ابتداءً
بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسْبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ،
أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفةً ، ونكرةً إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛
إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛
فتكون نعتاً لنكرة : كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا
عبدُ الله حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ
جَهَنَّمُ » « فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يردُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسم
فعل ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيمتجدد لها
إشراؤها معنى دالاً على النفي ، ويتمجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء
على الضم ، تقول : رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ ، ورَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهري :
كَأَنَّكَ قُلْتَ حَسْبِي أَوْ حَسْبِكَ فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ تَنْوِن . اهـ . وتقول في الابتداء :
قَبَضْتُ عَشْرَةً حَسْبُ ، أى : فحسبي ذلك .

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلٌ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على
الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْقَ » في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل
إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ ،
كما يقال : مِنْ عُلُوهِ ، وَمِنْ فَوْقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن
مالك . وأما قوله :

٦٤٧ - يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَمُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحِي مِنْ عُلُوِّ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .
 الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله
 « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين
 عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف
 إليه - بما يُعاملُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين
 عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وما يلي المضاف) وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلْفًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً
 (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ
 الْقَرْيَةَ » أى : أهل القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مقامَ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في
 التذكير كقوله :

٦٤٨ -- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ

بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى

وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ -- مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْضَانِهَا نَفِجَةٌ

أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »

أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلُ كُنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ،
 نحو « تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا » أى مثل أيادى سببا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثانى : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث
 مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتجعلون
 بدل شكر رزقكم تكذيبكم وَ « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :
 ٦٥٠ - فَأَذْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةِ إَصْبَعَا
 أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ)
 وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ)
 سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :
 ٦٥١ - أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
 أى : وكلَّ نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتَرُكُهُ الْفَتَى
 وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعُ

أى : ولا مثل الشر ؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله
 « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرئ » والعامل فيه « كل » و « ناراً » الثانى معطوفا
 على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مقيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام
 كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف
 فى قوله : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِمَ عَدِيَّ ، أى : أَحَدَ تَيْمِمٍ عَدَى ، ومع العاطف المفصول
 بغير لا ، كقراءة ابن جهمز « تُرِيدُونَ عَرْضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عَرْضَ
 الْآخِرَةِ ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ،
 وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالحذوف ليس ممائلا لما عليه قد
 عطف ، بل مقابلا له . اهـ

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وَيُنَوَّى ثَبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ)
 وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فَلَا يُنَوَّنْ ، وَلَا تُرَدُّ إِلَيْهِ النُّونُ إِنْ كَانَ مِثْنَى

أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ
الَّذِى لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك
كقولهم : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قَالَهَا ورجلَ
مَنْ قَالَهَا ؛ فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالَهَا » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رجل »
عليه ، وكقوله :

٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَى وَجْهِهِ الْأَسَدِ

أى : بين ذراعى الأسد وجهه الأسد . وقوله :

٦٥٤ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

[فَنِيَطَتْ عُورَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ]

أى : سهلها وحزنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةً

وقد قرئ شدوذاً « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شئ عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الفاضل هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن
الأصل فى قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا ،
فحذف ما أضيف إليه « رجل » فصار : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ ، ثم أقحم
« رجل » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَهَا » .
قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حذف
فى الكلام .

الثانى : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل
المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى ززة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِيَّ » - بفتح الياء دون تنوين -
والأصل : [وَ] ثَمَانِيَّ غَزَوَاتٍ ، هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ) فصل : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشَبِيهِ فِعْلٍ : نعتٌ لمضافٍ ، وما نَصَبَ : موصولٌ وصلتهُ ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أي نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجْزَ أَنْ يَفْصَلَ المضاف منصوب به حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضامين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ — [عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً]

فَسَقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ — [وَحَلَقَ الْمَاضِيَّ كَالْتَمَ — وَانْسِ]

فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْخَصِيدِ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ — فَزَجَجْتُمَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاهَا سَعْيُهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضاف وُصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » وقول الشاعر :

٦٥٨ — [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمِكُ بِالْغَنَى] وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩ -- [فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي] كُنَّا حَتِ يَوْمَ مَا صَخَرَةَ بِعَسِيلٍ
وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل الْقَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينٍ)
نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ ، حكى ذلك الكسائى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاةَ
لَتَجْتَرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبَّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد في الكافية الفصل بآما ، كقوله :

٦٦٠ -- هُمَا خُطُّطَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْخُرِّ أَجْدَرُ . ١ هـ

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :
(وَاضْطَرَّارًا وَجِدَا) أى : الفصل ، والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ
نِدَا) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا
كان كقوله :

٦٦١ -- أُنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعِمَّ مَا نَجَلَا

أى : أُنْجَبَ والداه به أيام إذ نجلاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢ -- تَسْقَى امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا

[كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمَرْزَنَةِ الرَّصَفُ]

أى : تسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٣ -- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٤ -- وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُحْلِفَنَّ بِيَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أى : بيمينٍ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ ، وقوله :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى : كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرًا

أى : وفاق بجير يا كعب .

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَسْهُمَا لِمَوْتٍ تُصْنِي وَلَا تُنْمِي

وَلَا نَرَعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْـوَائِنَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طُبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

* أُنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصلِ بالمفعول قوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٌ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعته ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هى .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلغى ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا [أَلَدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقْتِ الْهَوَادِي أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وحكى ابن الأنباري : هذا غلامٌ إن شاء الله

أخيك ، ففصل بيان شاء الله . ١ هـ

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكَمَّلُ بما أضيف إليه تَكَمَّلَ
الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل
في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أَنَا مِثْلُ ضَارِبٍ زَيْدًا » أَنْ يَتَقَدَّمَ « زَيْدًا »
على « مِثْل » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت
إليه ، كما يتقدم معمول النفي بلا ، فأجازوا « أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ » كما يقال : أَنَا زَيْدًا
لَا أَضْرِبُ ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

فقدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة
على نفي ، فكأنه قال : لَعِنْدِي لَا يُكْفَرُ ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ
يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَدْ بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في
قولك « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زَيْدًا » قاموا زَيْدًا غَيْرَ ضَارِبٍ ؛ لِعَدَمِ قصد النفي بغير .
هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله :
(آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَا أُكْسِرَ) أى : وجوباً (إِذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا) : منقوصاً ،
أو مقصوراً (كَرَامٍ وَقَذِي * أَوْ يَكُ) مثني أو مجموعاً على حدّه (كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛
فَذِي) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها واجب السكون ، و (الْيَا بَعْدُ) أى : بَعْدَهَا (فَتَحُّهَا
اِحْتِذَى) أى اتبع . (وَتُدْغَمُ الْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدّه في حالتها جرهما
ونصبهما (فِيهِ) أى : في الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع
حال رفعه ؛ فتقول : هَذَا رَامِيٌّ ، ورأيت رَامِيٍّ ، ومررت بِرَامِيٍّ ، ورأيت ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ

وَمَرَرْتُ بِابْنِي زَيْدِيَّ ، وَهُوَ لَا زَيْدِيَّ ، والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو
المجرورين ، ابْنَيْنِ لِي ، وزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء
في الياء . والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُوِيَّ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة
والسلام « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٣ - أُوْدِي بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْدِمُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ
ضُمَّ فَكَسْرُهُ يَهْنُ) فإن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فنقول :
جاء مُصْطَفَى (وَأَلِفًا سَلَم) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَايَ ، أو للمحمول على
التثنية نحو نِثْيَايَ ، بالانفاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ
عَنْ * هَذِيلِ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنَ) نحو عَصَى ، ومنه قوله :

٦٧٤ - سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّوْا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عُمر عن قریش ، وقرأ الحسن « يَا بُشْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستغنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية ؛ فإن الجميع انفقوا
على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ،
وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره ، وهو ماسوى
الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وَفَرَسِي ، والمعل
الجاري مجراه نحو ظَنِي وَدَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وَهَنُودِي ، وجمع السلامة
لمؤنث نحو مُسَلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما ؛ فقليل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع
بينهما بأن الإسكان أصل أوَّلُ ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ -- خَلِيلِ أَمْلِكْ مَنِيَّ لِلَّذِي كَسَبْتَ يَدِي، وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :

٦٧٦ -- أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمِّا وَيُرْوِي النِّقِيعُ

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧ -- وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مَنِيَّ بَلَهْفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوِ أُنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُضْرَخٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرَخِي » . وكسرها « عَصَايَ » الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين يبين الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تعدياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتق منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعددا فهو متعدّد إلى ما يتعدّى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .

﴿ تنبيه ﴾ : يخالف المصدر فعله في أمرين ؛ الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ، ومذهب البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لا يتحمّل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلٍ) لكن إعمال الأول أكثر ، نحو « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ » والثاني أقيسُ ، نحو « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » وقوله :

٦٧٨ -- بِضَرْبِ الشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

[أَزَلْنَا هَامُنَ عَنِ الْمَقِيلِ]

وإعمال الثالث قليل ، كقوله :

٦٧٩ -- ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وقوله :

٦٨٠ -- فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرُوةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ، والثاني أجاز البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مضمَر . وأما الثالث فأجازته سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين .

(إن كان فعلٌ مَعَ « أن » أو « ما » يَحُلُّ * مَحَلَّهُ) أى : المصدر إنما يعمل في

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرْبًا زَيْدًا » وقوله :
[عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَنَدَلًا زُرَيْقُ أَلْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

وقوله :

٦٨١ — يَا قَابِلِ التَّوْبِ غُفْرًا نَاثِمًا قَدْ أَسْلَفَتْهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

فزيداً والمالَ ومآثمَ : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني :
أن يصحَّ تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّرًا بأن والفعل ،
أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضي أو الاستقبال ، نحو :
عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أمس ، أو غداً ، والتقدير : من أن ضَرَبْتَ زَيْدًا أمس ،
أو من أن تضربه غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحال ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا
الآن ، أى ممَّا تضربه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو :
عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أن قد ضربت زَيْدًا ، فإن مخففة لأنها واقعة
بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهرُ قوله « إن كان » أن ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله في التسهيل
غالباً . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله ، ولكن
الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : « سَمِعُ أَذْنِي
أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون
مُظْهِراً ، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى في الخصائص والرُّماني
إعماله في الجورور ، وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُسَكِّباً ، فلو صُغِّر لم يعمل .
ثالثها : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ — يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
 فشاذ . رابعها : أن يكون غيرَ منعتٍ قبلَ تمامِ عمله ، فلا يجوزُ أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ
 الْمَبْرَحُ زَيْدًا ؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ بمنزلةِ الصلةِ من الموصولِ فلا يُفَصَّلُ بينهما ، فإن ورد
 ما يُؤمُّ ذلكَ قُدِّرَ فعلٌ بعدَ النعتِ يتعلّقُ به المعمولُ المتأخّرُ ، فلو نعت بعدَ تمامه لم يمنع ،
 والأولى أن يُقالَ « غير متبوع » بدَلِ « غير منعت » ؛ لأنَّ حُكْمَ سائرِ التوابعِ
 حُكْمُ النعتِ في ذلك . خامسها : أن يكون مُفْرَدًا ، وأما قوله :

٦٨٣ — قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ
 فشاذ .

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل
 بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسمِ الفاعلِ فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه
 حالًا أو مستقبلًا ؛ لأنهما مدلولوا المضارع .

* * *

(وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ) واسمُ المصدرِ هو : ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه
 وَخَالَفَهُ بِخُلُوعِهِ — لفظًا وتقديرًا دونِ عَوْضٍ — مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ ، كَذَا عَرَفَهُ
 فِي التَّسْمِيْلِ ؛ فخرج نحوُ « قِتَالٍ » فإنه خلا من ألفِ قَاتَلَ لفظًا لا تقديرًا ، ولذلك
 نطق بها في بعض المواضع نحو : قَاتَلَ قِتَالًا ، وضاربٌ ضَيْرَابًا ؛ لكنها انقلبت ياء
 لانكسار ما قبلها ، ونحوُ « عِدَةٍ » فإنه خلا من واوِ وَعَدَ لفظًا وتقديرًا ، ولكن
 عَوْضٌ منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسمًا مصدر ، بخلاف الوُضوءِ وَالْكَلَامِ من قولك
 تَوَضَّأَ وَضُوءًا وَتَكَلَّمَ كَلَامًا فإنهما اسمًا مصدر ، لا مصدران ؛ لخلوهما لفظًا وتقديرًا من
 بعض ما في فعلهما ، وحقُّ المصدرِ أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا
 أو بزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إِعْلَامًا .

(١) كذا ، وصواب الرواية « يحايي بها » والضمير يعود إلى داوية كفر ، أي صحراء
 واسعة موحشة ، والباء بمعنى في ، ولا تلتفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشي .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عِلْمٌ ، نَحْوٌ : يَسَارٍ وَفَجَارٍ وَبَرَّةٌ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً ، وذِي مِيمٍ مَزِيدَةٍ لغير مُفَاعَلَةٍ كالمضربِ وَالْحَمْدَةُ ، وهذا كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظْلَمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ
والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبَةٍ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فَإِنهَا مصدر ، وَغَيْرُ هَذَيْنِ - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّثَاةَا
وقوله :

٦٨٦ - بَعِثْ رَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لغيرِهِمُ الْوَفَاءَ]
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهَى مُضْغِيَّةٌ
يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُنْخَلَدُ
وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوُضُوءُ » .
﴿ تنبيه ﴾ : إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمرى : إعمالُهُ شاذٌ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتفكير « عَمَلٌ » .

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ رَفْعٍ عَمَلُهُ)

أعلم أن المصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله ، نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » .
الثانى : عكسه ، نحو أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ]

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنَفِّي يَدَاها الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] تَنَفَّى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ

وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ؛ لكنه قليل .

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ » .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كلنئون ، نحو : أعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمراً .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « كمل بنصب .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنَ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فمحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأن وفعل المفعول ؛ فتقول : عجبت من ضرب زيد الظريف ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريف » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » على الإتياع لحل المعقب .

وقوله :

٦٩٢ - السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الَّتِي تَنْظَانِ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

الْفُضْلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهْلُوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ،
وتقول : عَجِبْتُ من أكلِ الخبزِ واللَّحْمِ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :
٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا نَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْمَانَا
ولو قلت « واللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أكلَ الخبزِ واللَّحْمِ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جوازُ الإتياعِ على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب
السكوفيين وطائفة من البصريين لا وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه
لا يجوز الإتياع على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت ، والظاهرُ الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويلُ خلافُ الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدّمت الإشارة إلى أن المصدرَ المقدّر بالحرف المصدرى والفعل
مع معموله كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ، ولا يُفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن
وَرَدَ ما يؤم ذلك أوّل ؛ فمما يؤم التقديم قوله :

٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلّقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يؤم الفصل بأجنبي
قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا
برجعه كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار
عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقدّر ليوم ناصبٌ ، والتقدير يَرْجِعُهُ
يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ - الْمَنُ لِلذِّمِّ دَائِعٌ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلاَ حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالخلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داعٍ المنّ بالعطاء ؛ فالمن الثاني بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمّل الضمير وجوّاز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة الموصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كِفَعْلِهِ اُسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الدالةُ على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالةُ على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرَحَ ، وغير الجارية نحو كَرَّمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهْيَفَ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرٍ الكشّح من الصفة المشبهة .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي وال لزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزِلِ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عملَ حملاً على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلَى) مَا يُقَرَّبُهُ من الفعلية : بأن ولي (اسْتَفْهَمَا) ملفوظاً به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

أَمْجِرْ أَنْتُمْ وَغَدَاً وَتَقْتُ بِهِ [أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهَجَ عُرْقُوبِ]

أو مُقدِّراً نحو : مُهينٌ زَيْدٌ عَمراً أم مُكْرِماًه ؟ (أو حَرَفَ نِداً) نحو : يَاطَالِعاً جَبَلاً ،
والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوِّغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ،
والتقدير : يا رَجُلًا طَالِعاً جَبَلاً (أو نَفياً) نحو : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمراً (أو جَاصِفةً) إما
لمذكور نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعيراً ، ومنه الحال نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِباً فَرَساً ،
أو محذوف ، وسيأتي (أو مُسَنِّداً) لمبتدأ أو لما أَصْلُهُ المبتدأ ، نحو : زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمراً ، وإنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمراً .

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ،
ولا حُجَّة له في « وَكَلَبَهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى يَبْسُطُ
ذراعيه ، بدليل ما قبله وهو « وَنُقَلِّبَهُمْ » ، ولم يقل وقلِّبناهم ، أو لم يعتمد على شيء
مما سَبَقَ خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز : ضاربٌ زَيْدًا أَمْسَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به ،
وأما رَفَعَهُ الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابنُ جُنِّي والشَّوْبِينُ ،
وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابنُ عصفور ، وأما المضمَر
فحكى ابنُ عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابنِ طاهر وابنِ خروف
المنع ، وهو بعيد .

الثاني : من شروط أعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً : أن لا يكون مُصَغَّراً ،
ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائي فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن
الفعلية ، ولا حجة له في قول بعضهم : أَظُنُّنِي مُرْتَحِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا ؛ لأن فرسخاً
ظرف يكتفي برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يُحفظ له مُكَبَّرٌ جاز كما
في قوله :

٦٩٦ — [فَمَا طَعَمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةً]

تَرَقَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَنِي عَصِيرُهَا

حيث رُفِعَ عصيرها بَكُمَيْتٍ ، ولا حُجَّةَ له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله :

٦٩٧- إِذَا فَاقَدُ خُطْبَاءَ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَايِلِ

إذ « فَرَخَيْنِ » نصبٌ بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فَقَدَتْ فَرَخَيْنِ ؛ لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل ؛ إذ لا يقال : هَذِهِ امْرَأَةٌ مَرْضِعٌ وَلَدَهَا لأنه بمعنى النسب ، قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً

(وَقَدْ يَكُونُ) اسمُ الفاعل. (نَعَتْ مُحَذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ)

مع المنعوت المملفوظ به ، نحو « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أى صنف مختلف ألوانه .

وقوله :

٦٩٨- كُنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا [فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ]

أى كَوَعِلٍ نَاطِحٍ ، ومنه « يَاطَالِعا جَبَلًا » ، أى يَاجِبُلًا طَالِعا جَبَلًا .

﴿ تنبيه ﴾ : الاستفهام المقدّر أيضاً كالمملفوظ ، نحو : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟

أى : أَمُهَيَّنٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسمُ الفاعل (صِلَةٌ أَلْ فَنِي الْمَضَى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى)

قال في شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمازنى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم ، على أن قوله « قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب ، المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)
 أى : كثيراً ما يُحوَّل اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا)
 كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩- أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالَهَا [وَلَيْسَ بِلَايَجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا]

وحكى سيبويه : « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْ حَارِ
 بَوَائِكْهَا ، حكاه أيضاً سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سَمَانِهَا
 [إِذَا عَ—دُمُوزَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ]

وكقوله :

٧٠١- عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْتَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ
 قَلَى دِينَهُ وَاهْتَجَّ لِلشَّقِيقِ؛ إِنَّهَا
 بِدُومَةٍ تَجَرُّدُونَهُ وَحَجَبِجُ
 عَلَى الشَّقِيقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

٧٠٢- فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ
 هِلَالًا، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
 وكقوله :

٧٠٣- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونِ عِرْضِي
 [حِجَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]
 وقوله :

٧٠٤- حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَأَمِنْ
 مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين ، ومما استدلل به سيبويه أيضاً
 على إعمال فَعِلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥- أَوْ مِسْحَلُ شَنْجٍ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ
 بِسِرَاتِهِ نَدَبٌ كَهَا وَكُلُومُ

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما نذر ، وقال في التسهيل : ورُبما بنى فعَّال ومفعَّال وفَعِيل وفَعُول من أفعَل ، يشير إلى قولهم دَرَّكَ وسَارَ من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومُعْطَاء ومِهْوَان من أعطى وأهان ، وَسَمِعَ ونَذِير من أسمع وأنذر ، وزَهْوَق من أزهق ، اهـ .

(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ) وهو المثنى والجمع (مِثْلُهُ جُعِلَ) أى جعل مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال المثنى قوله :

وَالشَّائِمَى عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي

ومن إعمال الجمع قوله :

٧٠٦ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ وقوله :

٧٠٧ — [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّثْمِ] أُولَئِكَ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى وقوله :

٧٠٨ — يَمْنَحُ حَمَلًا بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُ مُهَجَّلٍ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّه » .

(وَأَنْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَاخْفِضْ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَغِ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّه » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التلو (مُقْتَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطٍ بَكْرٍ عَمْرًا قَائِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعين في تلو غير العامل الجرُّ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ،
وأما غير التلو فلا بدَّ من نصبه مطلقاً ، نحو هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا ، ومُعْلَمٌ بَكْرٍ
أَمْسٍ خَالِدًا قَائِمًا ، والناصبُ لغیر التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمَرٌ . وأجاز
السيرافي النصبَ باسمِ الفاعل ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف
واللام وبالمنون ، ويُقَوَّى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانُّ زيدٍ أَمْسٍ قَائِمًا ، فقائماً يتعين
نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان ،
وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضٍ له فلا
بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة
إلى الأول مَنَعَتْ الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة .

الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمَر المتصل فيتعين جره
بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالماء
من نحو « الدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَه » وقد سبق بيانه فى باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ،
وقال الكسائى : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفة .

(وَأَجْرُ زَوْ أَوْ انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغَى
جَاهٍ وَمَالًا) ومالٍ (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاءَ ، والنصب مراعاة للمحلِّ ،
ومنه قوله :

٧٠٩ - هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ خِرَاقٍ

فعبد : نصب عطفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناطم : ولا حاجة
إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقدير قول سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قَوْلَانِ ،
ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو « وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا
وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسابنا .

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ) وهو : مادل
على الحدثِ ومفعوله (بِلا تَفَاضُلٍ) فإن كان بآل عمل مطلقاً ، وإلا اشترط الاعتمادُ ،
وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَمَهْوٌ كِفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي *
مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة
رفع واحداً بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد :
مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثانى (كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفَى)
فالمعطى : مبتدأ ، وآل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى آل مرفوع المحل
بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافاً : المفعول الثانى ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث
نحو : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمَرًا قَائِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة
وهو المفعول الأول ، وعمر : المفعول الثانى ، وقائماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرْتَفِعٍ) به (مَعْنَى) بعد تحويل
الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ
الْوَرَعِ) أصله : الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ ، فمقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ،
فحول إلى « الورع محمود المقاصد » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُوِّلَ إلى « محمود
المقاصد » بالجر .

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه شيئين ؛ الأول : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل
بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقصد ثبوتُ معناه عُمِلَ مُعَامَلَةً الصفة المشبهة، وساعتِ إضافة إلى مرفوعه ؛ فنقول : زَيْدٌ قَائِمٌ الْأَبِ - برفع الأب ونصبه وجره - على حدِّ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وإن كان متعدِّياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ التَّبَسُّسِ وفاقاً للفراسي ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّلَ قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فَلَا ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسمعُ يوافقُه ، كقوله :

٧٠٩- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمَا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

وإن كان متعدِّياً لأكثرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثاني : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو الْمَصْوَغُ من المتعدى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وَصَرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، وفي المتعدَّى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز ؛ فلا يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَحَيْلِ عَيْنِهِ ، ولا قَتَلْتُ أَبِيهِ ، وقد أجازَه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(قَفْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُتَعَدَّى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلًا وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورهما كَفَهُمَ فَهَمًّا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

﴿ تنبيه ﴾ : اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثالين الآخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وَفَعَلَ) المكسور العين (اللّازِمُ بِأَبُهُ فَعَلَ) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُعْتَلّاً أو مضاعفاً (كَفَرَّحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّ) مصادر فَرِحَ زَيْدٌ ، وَجَوَّى عَمْرُو ، وَشَلَّتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلّ على لَوْنٍ فإن الغالب على مصدره الْفُعْلَةُ ، نحو سَمِرَ سُمُرَةً ، وَشَبَّ شُبَّةً ، وَكَبَّ كُهْبَةً ، والكهبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى في التوضيح ما دلّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ ، قال : فقياسه الْفِعَالَةُ ، ومثّل للثاني فقال كَوَلَّى عَلَيْهِمْ وِلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين ، وأما وَلَّى عليهم وِلَايَةً فنادرٌ .

(وَفَعَلَ) المفتوح العين (اللّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا * لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ) معتلاً كان (كَغَدَا) غَدُوًّا ، وَسَمَا سُمُوًّا ، أو صحيحاً كَقَعَدَ قُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَادَرٍ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فَأَوَّلُ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (لِذِي امْتِنَاعٍ) أى مَقْيَسٌ فيما دلّ على امتناع (كَأَبَى) إِبَاءً ، وَنَفَرَ نَفَارًا ، وَجَمَعَ جَمَاحًا ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَأَبَى إِبَاقًا .

(والثَّانِ) منها - وهو فَعْلَانٌ ، بتحريك العين - (لِذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا) نحو جَالَ جَوْلَانًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَتِ الْقِدْرُ غَلِيَانًا .

(لَدَا فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ) أى : يطرد الثالث - وهو فُعَالٌ ، بضم الفاء - فى نوعين ؛ الأول : مادلٌ عَلَى داءِ أى مرض ، نحو سَعَلَ سَعَالًا ، وَزُكِمَ زُكْمًا ، وَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، والثانى : مادلٌ عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُراخًا ، وَنَبَحَ نُبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاءً .

(وَشِمِلٌ * سَيَرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الفِعِيلُ كَصَهَلٌ) صِهِيلاً ، وَهَقَ نَهِيقًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعَالٌ ، نحو نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيْبًا ونُعَابًا ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا ونُعَاقًا ، وَأَزَتْ الْقِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَاْرًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الْفَرَسُ صِهِيْلًا وَصَخَدَ الصُّرْدُ صَخِيْدًا . وقد ينفرد فُعَالٌ ، نحو بَغِمَ الظُّبْيُ بَغَامًا ، وَضَبَحَ الثَّعْلَبُ ضُبَاحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتَفْنَى أَيْضًا مِنْهُ مَادِلٌ عَلَى حِرْفَةٍ أَوْ وَلايَةٍ فَإِنْ الْغَالِبُ فِي مَصْدَرِهِ فِعَالَةٌ ، نحو تَجَرَ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بِدِيْنِهِمْ سِفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عَصْفُورٍ أَنَّهُ مَقِيْسٌ فِي الْوَلَايَاتِ وَالصَّنَائِعِ .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعَلًا) بضم العين قياسًا (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وَعَذَبَ الشَّيْءُ عَذُوبَةً ، وَمَلَحَ مُلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلًا) جَزَالَةً ، وَفَضَحَ فَضَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أَتَى) مِنْ أُنْبِيَةِ مَصَادِرِ الثَّلَاثِي (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * فَبَابِهِ النُّقْلُ) لا القياس (كَسَخَطَ وَرَضَى) بضم السين وكسر الراء ، وَحُزِنَ وَبُخِلَ - بضم أولهما - مما قِيَّاسُهُ فَعَلٌ بفتحَتَيْنِ ، وَكَبُحُودٌ وَشُكُورٌ وَرُكُوبٌ - بضمَتَيْنِ - مما قِيَّاسُهُ فَعَلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَمَوْتُ وَفَوْزٌ وَمَشَى - بفتح الفاء وسكون العين - مما قِيَّاسُهُ فُعُولٌ بضمَتَيْنِ ، وَكِعْظَمٌ وَكَبِيرٌ مما قِيَّاسُهُ فُعُولَةٌ ، وَكَحُسْنٌ وَقُبُحٌ مما قِيَّاسُهُ فَعَالَةٌ .

﴿ تنبيهه ﴾ : ذكر الزَّجَّاجُ وابنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْفِعْلَ كَالْحُسْنِ قِيَّاسٌ

في مصدر فَعَلَ بضم العين كحَسَنَ ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَعَبَّرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقَاسٍ * مَصْدَرُهُ) أى : لا بدَّ لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مَقَاسٍ ؛ فقياسُ فَعَلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ (كَقُدُّسِ التَّقْدِيسِ) وتحذف ياءه ويُعوَض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعَلَةٌ : قليلاً في نحو جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وغالباً في ما لاهمه همزة نحو جَزَأَ تَجْزِئَةً ، وَوَطَأَ تَوَطِئَةً ، وَنَبَأَ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوباً في المعتل نحو غَطَّهِ تَغْطِيَةٌ (وَزَكَرَ تَزْكِيَةٌ) وهى تُنْزَى دَلَوَهَا تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَاتَتْ تُنْزَى دَلَوَهَا تَنْزِيَةً *

[كما تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيحاً]

فضرورة . وأشار بقوله :

(وَأَجْمَلًا إجمالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا)
(وَاسْتَعِدَّ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَ إقامةً ، وغالباً ذا التا لَزِمَ)
(وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مع كسرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا)
(بِهِمْزٍ وَضَلَّ كاصْطَفَى)

إلى أن قياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ ، نحو أَجْمَلَ إجمالاً ، وأَكْرَمَ إكراماً ، وأَحْسَنَ إحساناً ، وإن كان معتلاً فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أَقَامَ إقامةً وَأَعَانَ إعانةً وَأَبَانَ إبانةً ، والغالبُ لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التا لزم » وقد تحذف نحو « وَإِقَامِ الصَّلَاةَ » ، ومنه ما حكاه الأَخْفَش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وَأَجَابَ إِجَابًا .

وقياسُ ما أوَّلَه همزةٌ وصلٍ أن يُكْسَرَ تَلَوِ ثَانِيهِ : أى ثالِثُهُ ، وأن يُمَدَّ مَفْتُوحَا

ما يليه الآخرُ : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلي الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخرُ ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استِخْرَاجًا .

فإن كان استَفْعَلَ معتل العين فَعِلَ به ما فعل بمصدر أفعَلَ المعتل العين ، نحو استَعَاذَ استِعَاذَةً ، واستَقَامَ استِقَامَةً .

و يُسْتثنى من المبدوء بهزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعّل ، نحو اطَّيَّرَ واطَّيَّرَ أَصْلَاهُمَا تَطَايَّرَ وَتَطَايَّرَ فَإِنْ مَصْدَرَهُمَا لَا يُكْسَرُ ثَلَاثُهُ وَلَا يَزَادُ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ .

وقياسُ ما كان على تَفَعَّلَ التَّفَعُّلِ ، نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وَتَكَرَّمَ تَكَرُّماً (وَضُمَّ مَا * يَرْبُعُ) أى : يقع رابعاً (فى أمثالٍ قَدْ تَلَمَّعُوا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّلَ كما مر ، أو من باب تَفَاعَلَ نحو تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا وَتَخَاصَمَا تَخَاصُمًا ، أو من باب تَفَعَّلَ نحو تَلَمَّعَ تَلَمُّعًا وَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجًا ، أو مُلْحَقًا به نحو تَبَيَّنَ تَبَيُّنًا وَتَجَلَّبَبَ تَجَلُّبُّبًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلُّيًا وَتَدَانَى تَدَانِيًا وَتَسَلَّقَى تَسَلُّقِيًا .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو دَخَرَجَ دِخْرَاجًا وَدَخَرَجَةً ، وَحَوَّلَ حِوْلًا وَحَوَّلَةً ، ومعنى حَوَّلَ : كبر وضعف عن الجماع (واجْعَلَ مَقِيْسًا) من فِعْلَالٍ وَفَعْلَلَةٍ (ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وكلاهما عند بعضهم مَقِيْسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزَّلْزَالِ وَالْقَلْقَالِ فَتَحُ أوله وكسرُه وليس فى العربية فِعْلَالٌ بِالْفَتْحِ إِلَّا فى المضاعفِ ، والكسرُ هو الأصل ، وإنما فتح تشبيهاً بِالتَّفَعُّلِ كما جاء فى التَّفَعُّلِ التَّيْبَانُ وَالْقَلْقَالُ بِالْكَسْرِ . والتَّفَعُّلُ كله بالفتح إلهذين ، على أنهما عند سيبويه اسمان وَضِعَ كُلُّهُمَا موضعَ المصدرِ . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزَّلْزَالَ بِالْكَسْرِ المصدرُ وبالفتح الاسم ، وكذلك الْقَلْقَاعُ

بالفتح الذى يتقمع وبالكسر المصدر ، والوسواسُ بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان
وبالكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعِلُ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلِ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً ، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقَبَةً ،
لكن يمتنع الفِعالُ ويتعين المُفاعلة فيما فاؤه ياء ، نحو يَاسَرَ مُيَاسَرَةً وَيَآمَنَ مُيَآمَنَةً ، وشذ
يَاوَمَهُ يَوْمًا ، لَا مُيَاوَمَةً .

(وَغَيْرُ مَامَرِ السَّمَاعِ عَادَلَهُ) أى كان له عَدِيلًا ؛ فلا يُقَدَّم عليه إلا بسمع ، نحو
كَذَّبَ كَذِبًا ، وَهِيَ تَنْزِي دَلُوهَا تَنْزِيًّا ، وَأَجَابَ إِجَابًا ، وَتَحَمَّلَ تَحِمُّلًا ، وَاطْمَأَنَّ
طُمَأْنِينَةً ، وَتَرَامَوْا رَمِيًّا ، وَهَقَرَ قَهْقَرَى ، وَفَرَفَصَ قُرْفُصَاءَ ، وَقَاتَلَ قِتَالًا .

﴿ تنبيه ﴾ : يحى المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْدًا
وَجَلُودًا . وقوله :

٧١٢ - [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَتَرَكُوا الْعِظَامَ لِحِمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَقُولًا

وفى غيره كثيرًا . ومنه قوله :

٧١٣ - [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرَّةِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أى عند التَّجَرُّبَةِ ، وقوله :

٧١٤ - أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانَ مِنَ الْكَرْبِ]

أى قِتَالًا . وقوله :

أَظْلُومُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فُلِجَ فَالَجًا .

وقوله :

٧١٥ - كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ [وَلَيْسَ لِحَبِّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ]

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِغَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعَلْتُ) بالفتح (لمرة كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَّةً وَضَرْبَةً (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ) وَمَشِيَّةً وَضَرْبَةً .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعَلْتُ بالفتح نحو رَحْمَةٍ ، أو فَعَلْتُ بالكسر نحو ذَرْبَةٍ ، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَةٍ واحدة وذَرْبَةٍ عظيمة .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّانِيَةِ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، واستخرج استخراجاً . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخُمْرَةِ) من اخْتَمَرَ ، وَالْعِمَّةُ من تَعَمَّمَ ، وَالنَّقَبَةُ من انْتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاغُ مِنَ الثَّلَاثِ مَفْعَلٌ ؛ فَتَفْتَحُ عَيْنُهُ مُرَاداً بِهِ الْمَصْدَرُ أَوِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ : إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ مُطْلَقاً نَحْوَ مَرَمَى وَمَغْزَى وَمَوْقٍ ، أَوْ صَحَّتْ وَلَمْ تُكْسَرْ عَيْنُ مُضَارَعِهِ نَحْوَ مَقْتَلٍ وَمَذْهَبٍ ، فَإِنْ كَسُرَتْ فَتَفْتَحُ فِي الْمُرَادِ بِهِ الْمَصْدَرُ نَحْوَ مَضْرَبٍ ، وَكُسِرَتْ فِي الْمُرَادِ بِهِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ نَحْوَ مَضْرَبٍ ، وَتُكْسَرُ مُطْلَقاً عِنْدَ غَيْرِ طَائِفَةٍ فَيَصَحُّ لَامُهُ وَفَاوُهُ وَآوٌ نَحْوَ مَوْرِدٍ وَمَوْقِفٍ وَمَوْئِلٍ ، وَشَدَّ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ مَعْرُوفَةٌ ذَكَرَهَا فِي التَّسْهِيلِ .

وَيُعَامَلُ غَيْرُ الثَّلَاثِ مُعَامَلَةَ الثَّلَاثِ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ بَنَى مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ وَجَعَلَهُ بِإِزَاءِ مَا يَقْصِدُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا صرَّ أَوِ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ، وَمِنْهُ « بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » .

وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ نُمَسِّنَا وَمُصْبِحَنَا [بِالْخَيْرِ صَبَحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كفَاعِلٍ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كغذاً)

الوادي — بمعجمتين مفتوح العين — بمعنى سأل؛ فيقال: غذا الماء فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفرسه الفرس فهو فاره، أو متعدياً نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب.

(وهو قليل في فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره (و) في (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سلم (بل قياسه) أي قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وأفعل) في الألوان والخلق، و(فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن، (نحو أشير) وبطير وفريج (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الأجهري) والأحر، ومما شذ فيه مريض وكهل.

(وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (أولى وفعل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه الضخم وشهم و(جمل) وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتححتين، وفعل بالفتح، وفعل بالضم، وفعل بضميتين، وفعل بكسر الفاء أو ضمها، وفعل، وفعل، وفعل بكسرتين: كحرس فهو أحرس، وخطب فهو أخطب إذا^(١) أحر إلى الكدرة، ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن، ونحو جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع، ونحو جنب فهو جنب، ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ماكر، ونحو غمر فهو غمر: أي لم يجرب الأمور، ونحو وضو فهو وضاء أي وضى، ونحو حصرت فهي حصور: أي ضاق تجرى لبنها، ونحو خشن فهو خشن.

﴿تنبيه﴾: جميع هذه الصفات صفات مشبهة، إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم

(١) ضبط في كتب النحو بالحاء والطاء المعجمتين، ولم أجده في كتب اللغة أصلاً والموجود في كتب اللغة «خطب خطبة فهو أخطب» إذا كان أحر إلى الكدرة، ولكن فعله كفرح.

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهة أيضاً .

(وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ) أى وقد يُسْتَفْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ .

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ)
(مَعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا)
أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً فى المضارع كمنطلقٍ ومستخرجٍ ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَحْرِجٍ .

(وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ أَنْ كَسَرَ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج .
(وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ)
يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوبٍ ، ومن مرٍّ مَمْرُورٍ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومرمى ، إلا أنها غيرت .
﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثى المتصرف .

(وَنَابَ ثَقَلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ) أَوْ جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .
﴿ تنبيه ﴾ : مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقله : فَعِلٌ كَذَبِحٍ ، وفَعْلٌ كَقَنْصٍ ، وفُعْلَةٌ كغرفة^(١) ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضغة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارح : وجب في فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَسَّ عليه بإجماع ، وفي التسهيل : ليس مَقِيَساً خلافاً لبعضهم ، فنص على الخلاف . وفي شرحه : وجعله بعضهم مَقِيَساً فيما ليس له فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَحِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَحِيمٌ . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقُصِدَ ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدداً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيَّدَ الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثاني : وجهُ الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تُوَثِّقُ وتثني وتجمع ، ولذلك حُمِلَتْ عليه في العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأنَّ الْعِلْمَ به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهةً ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من فِعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العلم بكونها صفةً مشبهةً ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسان إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره : عَطَفَ عليه لتام التعريف : أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كطاهرٍ من طَهَّرَ ، وجميلٍ من جَمَّلَ ، وحسنٍ من حَسَّنَ ، وأما رَحِمَ وعلِمَ ونحوهما فمقصودٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائمٍ ، ومن المتعدى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجُرْمَى عَلَى المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَظَاهِرِ الْقَلْبِ) وضاً مِرِ الْبَطْنِ ، ومُسْتَقِيمِ الْحَالِ ، ومُعْتَدِلِ الْقَامَةِ ، وقد لا تكون ، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ، كَحَسَنِ الْوَجْهِ ، و (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) وَسَبْطِ الْعِظَامِ ، وَأَسْوَدَ الشَّعْرِ .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمَعْدَى) لواحد (لَهَا) أى ثابتٌ لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّدْنَا) له في بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وُضِعَتْ للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

وَالْإِعْمَادُ وَاقْتِضَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع في نحو « وجه الأب زيدٌ حسنُهُ » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى : ويجب في معمولها أن يكون سببياً ، أى مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أل خَلْفٌ عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارحِ إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطَلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثاني : ذكرَ في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً

كقوله :

٧١٧ - حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السَّلَامِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ مَكْفَهَرٌ

فَعَلِمَ أَنْ مَرَادَهُ بِالسَّبَبِيِّ مَا عَدَا الْأَجْنَبِيَّ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيهِ .

الثالث : يَتَنَوَّعُ السَّبَبِيُّ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعًا ؛ فَيَكُونُ مَوْصُولًا ، كَقَوْلِهِ :

٧١٨ - أُسَيْلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا

وَوَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفًا يُشَبِّهُهُ ، كَقَوْلِهِ :

٧١٩ - أَزُورُ امْرَأَةً جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةِ الدَّهْرِ

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٍ » ، ومُضَافًا إِلَى أَحَدِهَا ، كَقَوْلِهِ :

٧٢٠ - فَعَجَّبْتُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيقًا سِنَانُ رُمُحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، وَمَقْرُونًا بِأَلِ نَحْوِ « حَسَنَ

الْوَجْهِ » وَمَجْرَدًا نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ » ، وَمُضَافًا إِلَى أَحَدِهَا نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ الْأَب » ،

و « حَسَنَ وَجْهِ أَبِي » ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، وَمُضَافًا

إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِهِ نَحْوِ « حَسَنَ وَجْهِ أَبِيهِ » ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مُضَافٍ إِلَى

مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، نَحْوِ « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهِ جَارِيَتِيَا جَمِيلَةٍ أَنْفَهُ »

ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مَعْمُولٍ صِفَةٍ أُخْرَى نَحْوِ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ

الْوَجْنَةِ جَمِيلٍ خَالِهَا » ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ :

٧٢١ - سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الْبَلَطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

(فَارْفَعْ بِهَا) أَيْ : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلِ وَدُونَ أَلِ

مَصْحُوبِ أَلِ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أَيْ : بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُرْ

بِهَا مَعَ أَلِ سَمًّا) أَيْ : اسْمًا (مِنْ أَنْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ

فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًّا) أَيْ لِمَعْمُولِ هَذِهِ الصِّفَةِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الِرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ،

قَالَ الْفَارَسِيُّ : أَوْ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي الصِّفَةِ ، وَالنَّصْبُ : عَلَى التَّشْبِيهِ

بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَالْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالصِّفَةُ

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورة :

المتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل ، وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه ، الحسن نوال أعدّه ، الحسن سنان رمح يطعن به ، الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه . وليس منه « الحسن الوجنة الجميل خالها » بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِيمًا » : أي علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفع الصفة — مجردة كانت أو مع أل — المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجهه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير ، وإنما جاز ذلك — على قبحه — لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأن معنى « حسن وجه » حسن وجه له أو منه ، ودليل الجواز قوله :

٧٢٢ — بِبُهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبٌ مُنَجِّزٍ لِأَذَى كَهَامٍ يَنْذُبُو

فهو نظير حسن وجهه ، والجواز لهذه الصورة مجوز لنظائرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيف : نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً ، وجرها إياها سوى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ،

حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتَ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتَ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهِ جَارِيتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، حَسَنٌ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتَ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتَ نِقَابِهِ ، حَسَنٌ وَجْهِ جَارِيتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَالْحَسَنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا . وَيَدُلُّ لِلْجَوَازِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَانِي قَوْلُهُ :

٧٢٣ - وَنَاخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فِي رَوَايَةِ نَصَبِ « الظَّهَرَ » . وَفِي بَقِيَّةِ الْمَنْصُوبَاتِ قَوْلُهُ :

٧٢٤ - أَنْعَمْتُهَا إِنِّي مِنْ نَعَائِهَا كَوْمَ الذُّرَى وَادِقةَ سُرَاتِهَا

إِذَا لَا فَرْقَ ، وَفِي الْمَجْرُورَاتِ سِوَى الْأَخِيرِ قَوْلُهُ :

٧٢٥ - أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْنِهَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهَا

وَالْجُرْءُ عِنْدَ سَيَبُويهِ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنَ الصَّرُورَاتِ ، وَمَنْعَهُ الْمَبْرَدُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي السَّعَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ « صِفَرٌ وَشَاحِهَا » وَفِي حَدِيثِ الدَّجَالِ « أَعْوَرَ عَيْنِهِ الْيُمْنَى » وَفِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « شَتْنُ أَصَابِعِهِ » وَيَدُلُّ لِلْأَخِيرِ قَوْلُهُ :

* سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَصَّةُ . . . الْبَيْتَ *

فِي رَوَايَةِ جَرِ « كَشَحَهُ » :

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ . وَجَمَلَتُهُ أَرْبَعُونَ صُورَةً ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنٍ وَأَحْسَنٍ ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِمَّا فِيهِ ضَمِيرَانِ .

وَقَدْ وَضَعْتُ لَذَلِكَ جَدُّوْلًا تَتَعَرَّفُ مِنْهُ أَمْثَلَتُهُ وَأَحْكَامُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ بِسَهُولَةٍ ، مُشِيرًا إِلَى مَا لِبَعْضِهَا مِنْ دَلِيلٍ بِإِشَارَةِ هِنْدِيَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَشْرْتُ إِلَى كَثَرَتِهِ بِكَافٍ عَرَبِيَّةٍ ، جَامِعًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ كُلِّ مُتَنَاسِبِينَ بِإِشَارَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ هَذَا :

الصفة	السبب	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السبب	الرفع	النصب	الجر
زيد	الوجه	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	الوجه	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	وجه	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	وجه	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	الأب	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	الأب	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	وجهها	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	وجهها	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	وجه	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	وجه	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	أب	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	أب	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	وجهه	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	وجهه	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	أبيه	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	أبيه	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	ما تحت	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	ما تحت	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	نقابها	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	نقابها	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	كل ما تحت	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	كل ما تحت	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	نقابها	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	نقابها	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	نوال	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	نوال	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	أعدّه	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	أعدّه	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	سنان رمح	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	سنان رمح	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	يطعن به	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	يطعن به	ففتح	أشعري	أشعري
زيد	أنفه	ففتح	أشعري	أشعري	زيد	أنفه	ففتح	أشعري	أشعري
الحسن	خاها	ففتح	أشعري	أشعري	الحسن	خاها	ففتح	أشعري	أشعري

- (١) لَا حِقَ بَطْنٍ بِقَرَأَ سَمِينٍ لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونِ
- (٢) * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *
- (٣) هَيْفَاءَ مُقْبِلَةً عَجَزَاهُ مُدْبِرَةً تَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا
- (٤) * بِبَهْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبٌ *
- (٥) تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ
- (٦) * أَزُورُ أُمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعَدَّهُ *
- (٧) سَبَبْتَنِي الْفَتَاةُ الْبَهْضَةُ الْمُتَجَرَّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحِهِ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبِي
- (٨) فَمَا قَوْمِي بِشُعْلَبَةٍ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
- (٩) * الْحُزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *
- (١٠) * فَاقْصِدْ يَزِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ *

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكورة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السببي ، وفي الخامس الصفة ، ووُصِلَ كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثني عشر مربعًا ؛ فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسمًا كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مُرَبَّعَاتِهِ كُلِّهَا ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ،

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخمسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدّم أن معمول الصفة يكون ضميراً ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرتُه وخَلَّتْ من أل ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فُصِّلَتْ أو قُرِنتْ بـأل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وَجُوهًا وَأَنْضَرُ هُوهَا » ، والثانى نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُ » .

الثانى : إنمّا تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُتَنَاءً أو مجموعةً على حَدِّ الثنّى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُهُ بِضَعْفٍ
كَأَنَّتْ غِرْبَالُ الْإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَّاعُ الْمَأْخَذَا

أى : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَإِعْطَانِهِ حَكْمَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ قَوْلُهُ :

٧٢٦ — فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ
تَطَلَّبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله :

٧٢٧ — فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

ضُمِّنَ « فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ » مَعْنَى طَائِشٍ ، وَ « فِرْعَوْنُ » مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَ « غِرْبَالُ » مَعْنَى مُتَقَبِّ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَوْ رَفَعَ بِهَا أَوْ نَصَبَ جاز ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

التعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَ - أَوْ جِيَءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا)

أى : يدل على التعجب - وهو : استعظام فعل فاعل ظاهر المزية - بألفاظ كثيرة نحو : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتْمُونَ أَوْ إِنَّا فَأَخْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ » **لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا ! لِلَّهِ أَنْتَ !** .

[بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله :

٧٢٨ - **وَاهَا لِسَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا** * [هِيَ الْمُئْنَى لَوْ أَنَّهَا نَلْنَاهَا]

والمببوب له في كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ ؛ لا طرادها فيه .

١٩ فأما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجماع ؛ لأن في أَفْعَلٍ ضميراً يعود عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للاسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وأبتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُسْتَوَيْه : هي استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحلها رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً : أى شيء عظيم . واختلفوا في « أَفْعَلِ » فقال البصريون والكسائي : فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو ما أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، ففتحته بناءً كالفتحة في زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ لحقيقته مصغراً في قوله :

٧٢٩ - **يَا مَ أُمَيْلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا** [مِنْ هُوَلِيَّا نَكْنُ الضَّالِّ وَالسَّامِرِ]

ففتحته إعراب ، كالفتحة في زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى

عندهم نَصَبَهُ ، وَأَحْسَنَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى وَصَفُ زَيْدٍ لَا لَضَمِيرٍ مَا ، وَ«زَيْدًا» عِنْدَهُمْ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ .

وَأَمَّا الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ فَاجْمَعُوا عَلَى فِعْلِيَّةٍ «أَفْعَلِ» ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ؛ فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : أَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ماضٍ عَلَى صِيغَةِ أَفْعَلَ بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا كَأَغْدَ الْبَعِيرُ إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، ثُمَّ غَيَّرَتِ الصِّيغَةُ ، فَقَبَّحَ إِسْنَادُ صِيغَةِ الْأَمْرِ إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ ؛ لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ كَأَمْرُ زَيْدٍ ، وَلِذَلِكَ اتَّزِمَتْ ، بِخِلَافِهَا فِي نَحْوِ «كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا» فَيَجُوزُ تَرْكُهَا كَقَوْلِهِ :

٧٣٠ - [عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَزْتَ غَادِيًا] كُنِيَ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْعَرَّةِ نَاهِيًا

وَإِنَّمَا تُحْذَفُ مَعَ أَنْ وَأَنْ كَقَوْلِهِ :

٧٣١ - [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَخْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونِ الْمُقَدَّمَا

لِاطِّرَادِ حَذْفِ الْجَارِ مَعَهُمَا كَمَا عُرِفَ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالزَّجَّاجُ وَالزَّخَشَرِيُّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَخُرُوفٌ : لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : الضَّمِيرُ لِلْحُسْنِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لِلْمُخَاطَبِ ، وَإِنَّمَا اتَّزَمَ إِفْرَادُهُ لِأَنَّهُ كَلَامٌ جَرَى بِجَرَى الْمَثَلِ .

(وَتِلَوُ أَفْعَلَ أَنْصَبْنَهُ) أَيْ : حَتَّى لَمَّا عُرِفَتْ (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا) .

﴿ تَنْبِيهِ ﴾ : شَرْطُ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ «أَفْعَلَ» وَالْجُرُورُ بَعْدَ «أَفْعَلَ» أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًا لِتَحْصُلِ بِهِ الْفَائِدَةِ كَمَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ تَمْثِيلُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ «مَا أَحْسَنَ رَجُلًا» وَلَا «أَحْسَنَ بَرَجُلًا» . ١٥٠ .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبْخَ) مَنْصُوبًا كَانَ أَوْ مَجْرُورًا (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ) أَيْ : يَتَضَخَّحْ ؛ فَلِأَوَّلِ كَقَوْلِهِ :

٧٣٢ - جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةٌ خَيْرًا ، مَا أَغْفَّ وَأَكْرَمَا

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعِل معطوفاً على آخرَ
مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحو « أسمع بهم
وأبصر » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ - فذلك إن يلق المنيّة يلقها

حميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدر

أى به - فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعد أفعِل - مع كونه فاعلاً - لأن لزومه للجر
كسأه صورة الفضلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم - منهم الفارسى - إلى أنه لم يحذف ، وأنه استتر فى الفعل حين
حذفت الباء .

ورُدَّ بوجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من
الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ « أكرم بنا » .

(وفى كِلَا الفعلَيْن) المذكورين (قدماً لزماً منعٌ تصرّفٍ بحكم حتماً)
ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يرد به ؛ فالأول فى الماضى كتبارك وعسى
والثانى فى الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل : إن علة جمودها تضمّنهما معنى الحرف الذى
كان حقه أن يُوضع للتعجب فلم يوضع .

(وصنّفهما من ذى ثلاثٍ صرّفاً قابلٍ فضلٍ تمّ غيرِ ذى انتفاً)
(وغيرِ ذى وصفٍ يضاهى أشهلاً وغيرِ سالكٍ سبيلٍ فعلاً)

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط :
 الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبنىَان من الجَلْفِ والحِمار ؛ فلا يقال : ما أَجْلَفَه وما
 أَحْمَرَه ، وشذ « ما أذْرَعَهَا » أى : ما أَخَفَّ يَدَهَا فى الغَزَل ، بَنَوُه من قولهم : امرأة
 ذَرَاع . نعم ادعى ابن القطّاع أنه سُمِعَ « ذُرِعَتِ المرأة » خفت يَدُها فى الغَزَل ، وعلى
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنىَان من دَخَرَجَ وضَارَبَ واستَخَرَجَ ، إلا أفعَلَ
 ففعل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو :
 ما أَظْلَمَ هذا اللَّيْلُ ، وما أَقْفَرَ هذا المكانَ ، وشذَّ على هذين القولين : ما أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ ،
 وما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ، وعلى الثلاثة : ما أَتَقَاهُ ، وما أَمْلَأَهُ لِلْقَرِيبَةِ ؛ لأنهما من اتقى
 وامْتَلَأَتْ ، وما أَخْصَرَه ؛ لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتَصَرِّفاً ؛ فلا يُبنىَان من نَعِمَ وبِئْسَ ، وشذَّ ما أَعْسَاهُ ،
 وأَعْسَى بِهِ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنىَان من فَنِيَ ومَاتَ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبنىَان من نحو كَانَ وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ وكَادَ ،
 وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » ، و « ما أَمْسَى أَدْفَأَهَا » فإن التعجب فيه داخل على
 أبرد وأدْفَأَ ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُشَبَّهًا ؛ فلا يُبنىَان من مَنَى ، سواء أكان ملازماً للنفى نحو
 « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غير ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعله على أفعَلَ فعلاً ؛ فلا يُبنىَان من عَرَجَ وشَهِلَ
 وخَضِرَ الزرعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبنىَان من نحو ضَرَبَ ، وشذَّ « ما أَخْصَرَه »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عُنيتُ بِحَاجَتِكَ وَزُهِيَّ عَلَيْنَا ؛ فيجيز « مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ » و « مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » . قال في التسهيل : وقد يُبْنِيَانِ من فعل المفعول إن أَمِنَ اللَّبْسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقي شرطٌ تاسعٌ لم يَدَّ كره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَفْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أَقِيلَهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغْنَى في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغْنَى في غيره ، أى نحو تَرَكَ فَإِنَّهُ أَغْنَى عَنْ وَدَعَ ، وَعَدَّ في شرحه من ذلك « سَكَرَ » و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدِّي قَامَ ، و « قَالَ » من القائلة ، وزاد غيره « قَامَ » و « غَضِبَ » و « نَامَ » ومن ذكر السبعة ابنُ عصفورٍ ، وعدَّ « نَامَ » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثاني : عدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فعلٍ بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أى يُقَدَّرُ رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعاً ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

(وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبِهُهُمَا) يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا
من الأفعال (وَمَصْدَر) الفعل (الْعَادِم) بعض الشروط صريحاً كان أو مؤوَّلاً
(بَعْدُ) أى : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ) وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالتَّابِ يَجِبُ) فتقول
في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : مَا أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ دَخَرَ جَتَهُ
أَوْ أَنْطَلَقَهُ أَوْ حَمَرَتَهُ ، أَوْ أَشَدُّ أَوْ أَعْظَمُ بِهَا ، وكذا المنفي والمبني للمفعول ، إلا أن
مصدرهما يكون مؤوَّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أعظم ما
ضُرِبَ ، وَأَشَدُّ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ، تقول :
ما أَشَدَّ كَوْنُهُ جَحِيلاً ، أو ما أَكْثَرَ ما كانَ مُحْسِناً ، أو أَشَدُّ أو أَكْثَرُ بذلك .
وأما الجامدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يُتَعَجَّبُ منهما البتة .

(وَبِالنَّذُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ)

أى : حقُّ ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ
ولا يُقَاسَ عليه لندوره : من ذلك قولهم « ما أَخْصَرَهُ » من اخْتَصَرَ ، وهو خماسى
مبنى للمفعول ، وقولهم « ما أَهْوَجَهُ » و « ما أَحْمَقَهُ » و « ما أَرْعَنَهُ » ، وهى من فَعَلَ
فهو أَفْعَل ، كأنهم حملوها على « ما أَجْهَلَهُ » ، وقولهم « ما أَعْسَاهُ » و « أَعْسَ بِهِ » ،
وقولهم « أَقْمِنَ بِهِ » أى أَحَقَّقَ بِهِ ، بَنَوْهُ من قولهم « هو قَمِينٌ بكذا » أى حَقِيقَ بِهِ ،
ولا فعل له . وقالوا « ما أَجَنَّهُ » و « ما أَوْلَعَهُ » ، من جَنَّ وَوَلَعَ ، وهما مبنيان للمفعول ،
وغير ذلك .

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَدَّمَ * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّيْدُ ، وَفَصَّلَهُ) منه
(بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ ، وَخَلُفَ فِي ذَلِكَ
اسْتَقَرُّ) فلا تقول « ما زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « زَيْدٌ »
مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ
زَيْدٌ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والجورر المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛
كقولهم : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ ، وقوله :

٧٣٤ - خَلِيلِي مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥- [أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا] وَأُخِرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلّقين بفعل التعجب امتنع الفصلُ بهما . قال في

شرح التسهيل : بلا خلاف ؛ فلا يجوز « ما أحسنَ بمعروفٍ آسراً » ولا « ما أحسنَ عندك جالساً » ولا « أحسنَ في الدارِ عندك بجالسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : لا خلاف في منع تقديم

المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ،

وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمندى ،

لكن قد أجاز الجرميُّ من البصريين وهشامٌ من الكوفيين الفصلَ بالحال ، نحو :

« ما أحسنَ مَجْرَدَةً هِنْدًا » وقد وردَ في الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل

بالنداء ، وذلك كقول علي كرم الله وجهه : « أغزِرْ عليَّ أبا اليَقْظان أنْ أراكَ صَريعاً

مُجَدَّلاً » . قال في شرح التسهيل : وهذا مصححٌ للفصل بالنداء ، وأجاز الجرميُّ الفصل

بالمصدر ، نحو « ما أحسنَ إحساناً زَيْدًا » ومنعه الجمهور ؛ لمنعهم أن يكون له مصدر ،

وأجاز ابنُ كَيْسَانَ الفصل بلولا ومضحوبها ، نحو « ما أحسنَ لَوْلَا بُحْلَه زَيْدًا » ،

ولا حجة له على ذلك .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين « ما » وفعل التعجب نحو « ما كان

أحسنَ زَيْدًا » ومنه قوله ^(١) :

٧٣٦- مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا

بِهَذَاكَ مَجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو : « ما أحسنَ

مَا كَانَ زَيْدٌ » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد

الاستقبالُ جيءُ بـ يكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

الثالث : يُجْرُ ما تعلق بفعل التعجب ، من غير ما ذكر ، يلى إن كان فاعلا ، نحو « ما أَحَبَّ زَيْدًا إِلَى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفْهِمٍ عِلْمًا أو جَهْلًا نحو « ما أَعْرَفَ زَيْدًا بِعَمْرٍو » ، و « ما أَجْهَلَ خَالِدًا بِبَكْرِ » ، وباللام إن كانا من مُتَعَدٍّ غيره ، نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من مُتَعَدٍّ بحرف جر فبما كان يتعدى به ، نحو « ما أَغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال فى التعجب من كَسَا زَيْدُ الْفُقَرَاءَ الثِّيَابَ ، وَظَنَّ عَمْرٌو بَشْرًا صَدِيقًا : « مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرًا لِبَشَرٍ صَدِيقًا » . وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافا للكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزة أفعل فى التعجب لتعديده ما عديم التعدى : فى الأصل ، نحو « ما أَظْرَفَ زَيْدًا » أو الحال نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وهمزة أفعل للصيرورة ، ويجب تصحيح عينهما إن كانا مُعْتَلَّيْنِ ، نحو « ما أَطْوَلَ زَيْدًا » ، وأطول به ، ويجب فك أفعل المضعف ، نحو « أَشَدُّ بِحُمُرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغير أفعل مقصوراً على السماع ، كقوله :

يَا مَآ أُمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّامِرِ
وطرده ابن كيسان ، وقاس عليه أفعل نحو « أَحْسِنَ بَرِيدٍ » . والله أعلم .

نعم وبئس وما جرى مجراها

(فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعَمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « قَبِيهَا وَنِعَمَتٌ » ، واسمان عند الكوفيين ؛ بدليل « مَا هِيَ بِنِعَمٍ الْوَلَدُ » و « نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ » ، وقوله :

٧٣٧ - صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَارِكٍ بِنِعَمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرِ

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا مُخَالِطٍ لِلْيَآنِ جَانِبُهُ]

وَسَبَبُ عَدَمِ تَصَرُّفِهِمَا لَزُومُهُمَا إِنْشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ، وَأَصْلُهُمَا فَعِلٌ ، وَقَدْ يَرِدَانِ كَذَلِكَ ، أَوْ يَسْكُونُ الْعَيْنَ وَفَتْحَ الْفَاءِ وَكُسْرُهَا ، أَوْ بَكْسَرُهَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ ذِي عَيْنٍ حَلَقِيَّةٍ مِنْ فَعِلٍ ، فَعِلًا كَانَ كَشِهْدَ ، أَوْ اسْمًا كَفَخِذٍ ، وَقَدْ يُقَالُ فِي بَيْسٍ (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ (مُقَارِنِي أَلْ) نَحْوُ « نَعِمَ الْعَبْدُ » وَ « بَيْسَ الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنَعِمَ عُقْبَى الْكُرْمَا) « وَلَنَعِمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبَيْسَ مَشْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمُضَافٍ لِمَا قَارَنَهَا كَقَوْلِهِ :

٧٣٩ — فَنَعِمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُنْكَذِبٍ

زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

وَأِنَّمَا لَمْ يُذَبَّهِ عَلَى هَذَا الثَّلَاثِ لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الثَّانِي ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ التَّسْهِيلُ .

﴿ تَنْبِيهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : اشْتِرَاطُ كَوْنِ الظَّاهِرِ مَعْرُفًا بِأَلْ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهَا ، أَوْ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهَا — هُوَ الْغَالِبُ ، وَأُجَازُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَا فِيهِ أَلْ كَقَوْلِهِ :

٧٤٠ — فَنَعِمَ أَخُو الْهِمَجَا وَنَعِمَ شَبَابُهَا

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِقَلَّتِهِ . وَأُجَازُ الْفَرَاغِ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى نَسْكَرَةٍ ، كَقَوْلِهِ :

٧٤١ — فَنَعِمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

وَنَقَلَ إِجَازَتَهُ عَنِ السَّكُوفِيِّينَ وَابْنِ السَّرَاجِ ، وَخَصَّهُ عَامَةُ النَّاسِ بِالضَّرُورَةِ ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نَكْرَةٌ غيرَ مضافةٍ ، وليس كذلك ، بل ورد لكنه
أقلُّ من المضاف نحو « نِعَمَ غُلَامٌ أَنْتَ » و [قوله] :

٧٤٢ - [نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ] وَنِعَمَ نِيمُ

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل عَلمٌ أو مُضافٌ إلى عَلمٍ ، كقول بعض العبادلة :
يُبْسُ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا »
وقوله :

٧٤٣ - يُبْسُ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَتَرَوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرْ

وكان الذي سهّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل ، وإن لم تكن معرفة ،
وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذي ، نحو « نِعَمَ الَّذِي آمَنَ
زَيْدٌ » ، كما يُسْنَدَانِ إلى ما فيه أل الجنسية . وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من
البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان
مفسّراً للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه ، و « الذي » ليس كذلك . قال في
شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يُمنَعَ ؛ لأن « الذي » جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرّد
الوصف به .

الثاني : ذهب الأكثرون إلى أن « أل » في فاعل نعم وبئس جنسية ، ثم
اختلفوا فقيل : حقيقة ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله ممدوح ، وزيد
مُنْدَرِجٌ تحت الجنس لأنه فرْدٌ من أفرادهِ ، ولهؤلاء في تقريره قولان ؛ أحدهما : أنه
لما كان الغرضُ المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛
إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على الخصوص ،
والثاني : أنه لما قصدوا المبالغة عدّوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غيرَ مدح
زيد ، فكانه قيل ممدوحٌ جنسه لأجله . وقيل : مجازاً ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد »
جعلت زيدا جميعَ الجنس مبالغة ، ولم تقصد غيرَ مدح زيدٍ ، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِيَّة ، ثم اختلفوا ف قيل : المعهود ذهني كما إذا قيل « اشترِ اَحْمَ » ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر . وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بثمنيته وجمعه ، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها — للاستغراق — بأن المعنى أن هذا الخصوص يَفْضُلُ أفراد هذا الجنس إذا مُيزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أو رجلاً رجلاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حَدِّهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فثنيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لِبَيْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاق ، بل يُمنَعُ إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تَوَوَّل بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نَعْتِهِ حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحمَلُ قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعَمَ الْفَتَى الْمُرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ

[حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ]

وَحَمَلُ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَبْيَا النِّعْتَ ، وَلَا حِجَّةَ لَهَا هـ .
وأما الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَظَاهِرٌ سَكُوتُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنْهَا جَوَازُهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ مِنْهَا إِلَّا مَا تُبَاشِرُهُ نَعْم .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفْسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كِنِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ) وقوله :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَايَ بِهَا وَزَرًا
وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْتَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ
وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ونحو « بُئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِي وَهَى لِي فِي عَوْمَرَةٍ بُئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بُئْسَ الْمَرَّةُ
ففي كل من « نعم » و « بُئْسَ » ضميرٌ هو الفاعل .
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع ، استغناءً بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاة الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُدْبِعُ ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فُسِّرَ بِمَوْثِلٍ لِحَقَّتْهُ تَاهُ التَّأْنِيثِ ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استغناءً بتأنيث المفسر ، ونَصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فَبِهَا وَنِعْمَتٌ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يُرَادُ به الشخصُ إلى أن المضمَر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يُرَادُ به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن

المُضْمَر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمَر للشَّخْص ، قال : لأن المضمَر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شَخْصاً .

ولمفسِّر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز تقديمه على نعم و بئس .

الثاني : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيرَه عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد و ضِدِّيَّة ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لأل ؛ فلا يفسَّر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل ؛ لأنه خَلَفٌ من فاعل مقرون بأل فاشترط صِلَاحِيَّتَهُ لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت « نِعَمَ شَمْسًا هَذِهِ الشَّمْسُ » لم يجز ؛ لأن الشمس مُفْرَدٌ في الوجود ؛ فلو قلت « نِعَمَ شَمْسًا شَمْسٌ هَذَا الْيَوْمَ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزومُ ذكره كما نصَّ عليه سيديويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهمَ المعنى ، ونصَّ بعضُ المغاربة على شذوذ « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً ؛ استظهاراً على نحو « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، ومن أجاز حذفَه ابنُ عصفور .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قولك « نعم رَجُلًا زَيْدٌ » نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدوج ف قيل : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، ويقبح عنده تأخيرُه لأنه

وقع مَوْقعَ الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجهين :
أحدهما : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« بئسَ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتصل
بالفعل . الثاني : قولهم « نِعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فأعملوا فيه الناسخ .

(وَجَمَعَ تَمْيِيزِ وَفَاعِلِ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ اشْتَهَرَ)
فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ،
فمن النظم قوله :

نِعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَظْمًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ
وقوله :

٧٥٠- وَالتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِقُ
وقوله :

[تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا] فَنِعَمْ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ،
وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ بَأْنَ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنعه سيمويه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

[تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

وقوله :

٧٥٢- وَقَائِلَةٌ نِعَمْ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيْمُهَا]
أى من مُتَفَتٍّ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا »

وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كَنَفًا مِّنْذُ أَتَانَا» . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عُصْفُور .

(وَمَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلٌ) فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَقِيلَ :
إِنهَا لِمَخْصُوصٍ ، وَقِيلَ : كَافَةٌ (فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا
بِهِ أَنْفُسَهُمْ» .

فَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ فَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :
الْأَوَّلُ : أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْأَخْفَشِ وَالزَّجَاجِيِّ وَالْفَارَسِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا صِفَةٌ لِلْمَخْصُوصِ مَحْذُوفٌ :
أَيُّ شَيْءٍ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا تَمْيِيزٌ ، وَالْمَخْصُوصُ «مَا» أُخْرَى مَوْصُولَةٌ مَحْذُوفَةٌ ، وَالْفِعْلُ صِلَةٌ لِمَا
الْمَوْصُولَةِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَنُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ .

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا الْفَاعِلُ فَاخْتَلَفُوا عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ :
الْأَوَّلُ : أَنَّهَا اسْمٌ مَعْرُوفَةٌ تَامَ أَيْ غَيْرُ مَفْتَقِرٍ إِلَى صِلَةٍ ، وَالْفِعْلُ صِفَةٌ لِلْمَخْصُوصِ مَحْذُوفٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ : نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْءٌ فَعَلَّتْ ، وَقَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ خُرُوفٍ ، وَنُقِلَ فِي التَّسْهِيلِ
عَنِ سَيِّبُوهِ وَالْكَسَائِيِّ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ، وَالْفِعْلُ صِلَتُهَا ، وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَارَسِيِّ .
وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ، وَالْفِعْلُ صِلَتُهَا ، وَهِيَ فَاعِلٌ يَكْتَفِي بِهَا وَبَصِلَتِهَا عَنْ الْمَخْصُوصِ ،
وَنُقِلَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنِ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ وَلَا حَذْفَ ، وَالتَّقْدِيرُ : نَعَمْ فَعَلْتَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْسُنُ فِي
الْكَلَامِ نَعَمْ فَعَلْتَ حَتَّى يَقَالَ : نَعَمْ الْفِعْلُ فَعَلْتَ ، كَمَا يَقُولُ : أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ ، وَلَا تَقُولُ
أَظُنُّ قِيَامَكَ .

وَالْخَامِسُ : أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ .
(٧ - الْأَشْمُونِيُّ ٢)

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة، والفاعل مستتر، و«ما» أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نعم ما ماصنعت، والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعت، هذا قول الفراء.

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا: إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

﴿تنبهات﴾: الأول في «ما» إذا وليها اسمٌ — نحو «فنعماً هي» — ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمّر، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، وهو قول الفراء.

وثالثها: أن «ما» مركبة مع الفعل، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، وأجازه الفراء.

الثاني: الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة، والأول من الخمسة؛ لاقتصاره عليهما في شرح الكافية.

الثالث: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به، وهو أن «ما» مميز، وكذا عبارته في الكافية، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل. ونقله عن سيبويه والكسائي.

(وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أي: بعد فاعل نعم وبئس، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ، وبئس الرجل أبو لهب، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه: أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرُ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا. والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذش: لا يُجِيزُ سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ، وأجاز

الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والعميمري ، وذكر في شرح التسهيل أن سيديويه أجازته ، وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسدده . وذهب ابن كيسان إلى أن الخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ » . وقوله :

٧٥٣ - إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمٌ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ

وقوله :

٧٥٤ - إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَغْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ الْمَارِسِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : توهم عبارته هنا في الكافية أنه لا يجوز تقديم الخصوص وأن المتقدم ليس هو الخصوص ، بل مُشْعِرٌ به ، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني : حق الخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بآيته أول نحو « بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . ١٠ هـ .

(وَاجْعَلْ كِبَيْسَ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطَبُ النار أبو لهب ، وفي التنزيل « وَسَاءَتْ مَرْتَفَقًا » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ فَعْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنَعِمَ) وبئس (مُسْجَلًا) أى : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً ، أى يكون له ما لهما : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لَأَلٍّ ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميراً مفسّراً بتمييز ، وسواء في ذلك ما هو على فَعَلٍ أَصَالَةً نحو ظَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَخَبِثَ غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُو ، وما حُوِّلَ إليه نحو ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهَمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النُّوعِ « سَاءَ » فَإِنْ أَصْلُهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ فحول إلى فَعَلٍ بِالضَّمِّ فَصار قاصراً ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى بُئْسَ ؛ فَصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرناه ، وإِنَّمَا أُفْرِدَهُ بِالذِّكْرِ لَخَفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ .

الثاني : إِنَّمَا يُصَاغُ فَعَلٌ مِنَ الثَّلَاثِ لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحاً لِلتَّعْجِبِ مِنْهُ مُضْمِناً مَعْنَاهُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثالث : يَجُوزُ فِي فَاعِلِ فَعَلٍ الْمَذْكُورِ الْجَرْءُ بِالْبَاءِ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ أَلٍّ ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ :

٧٥٥ - حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامٍ

وَفَهَمَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا ، نَظَرًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْجِبِ .

الرابع : مَثَلُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ بَعَلَّمَ الرَّجُلُ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْعَرَبَ شَذَّتْ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ فَلَمْ تَحْوِلْهَا إِلَى فَعَلٍ ، بَلِ اسْتَعْمَلَتْهَا اسْتِعْمَالَ نَعَمٍ وَبُئْسَ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عِلْمٌ ، وَجَهْلٌ ، وَسَمْعٌ . انْتَهَى .

(وَمِثْلُ نَعَمَ) فِي الْمَعْنَى حَبَّ مِنْ (حَبَّذَا) وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَدْحَ مَحْبُوبٌ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَبَّ فَعْلٌ يُقْصَدُ بِهِ الْحُبُّ وَالْمَدْحُ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ « ذَا » لِيَدُلَّ عَلَى الْحُضُورِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (الْفَاعِلُ ذَا) أَيْ : فَاعِلُ حَبَّ هُوَ لَفْظُ « ذَا » عَلَى الْخِتَارِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ سَيَبُويَه . قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ - بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِحَبَّذَا زَيْدٌ - : حَبَّ فِعْلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ حَبَّذَا ، هَذَا قَوْلُ سَيَبُويَه ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : في قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كون « حبذا » خبرا مقدما .

(وَإِنْ تُرْذِ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا) زَيْدٌ ؛ فهي بمعنى بئس . ومنه قوله :
٧٥٦ — أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مِثْلُ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

(وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ) أى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من « زيد حبَّذا » زيد حب هذا ، قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء « حبذا » مجرى المثل .

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أيّا كان) المخصوص : أى أى شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو جموعا (لَا * تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تُغَيَّرُ ؛ فتقول : حَبَّذَا زَيْدٌ ، وَحَبَّذَا الزَّيْدَانِ ، وَحَبَّذَا الزَّيْدُونَ ، وَحَبَّذَا هِنْدٌ ، وَحَبَّذَا الْهِنْدَانِ ، وَحَبَّذَا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز « حَبَّ ذَانِ الزَّيْدَانِ ، وَلَا حَبَّ هَوَلَاءِ الزَّيْدُونَ ، وَلَا حَبَّ ذِي هِنْدٍ ، وَلَا حَبَّ تَانِ الْهِنْدَانِ ، وَلَا حَبَّ أَوْلَاءِ الْهِنْدَاتِ » . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبداً إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هِنْدٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يُحْتَاجُ إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل « ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذف المخصص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم ، كقوله :
 ٧٥٧ — أَلَا حَبْذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقْتَرَبِ
 أى : أَلَا حَبْذَا ذِكْرُ هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم أخيراً ، اهـ .

(وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبٍّ أَوْ فَجْرٍ * بِالْبَاءِ) نحو حَبٍّ زَيْدٌ رَجُلًا ، وَحَبٍّ بِهِ رَجُلًا (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْهَاءِ) من حَبٍّ بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) وَيُنْشَدُ بالوجهين قوله :

٧٥٨ — [فَقُلْتُ أَفْتُلُوهُمَا عَنكُمْ بِمَزَاجِهِمَا] وَحَبٍّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
 أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَّرَدٌ فى كل فعلٍ مقصودٍ به المدح . وقال فى التسهيل : وكذا فى كل فعل حَلَقَى الفاء مراداً به مدحٌ أو تعجب .

الثانى : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجىء « حَبٍّ » مع غير « ذا » مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :
 ٧٥٩ — [بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]
 * فَحَبْذَا رَبًّا وَحَبٍّ دِينًا *

انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : يُفَارِقُ مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه :

الأول : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَيْرَ مبتدأ محذوفِ أسهلُ منه في باب « نعم » ؛ لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبِذَا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبِذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف الخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصِّرف ؛ لازوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَلْ ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خَيْرَ » و « شَرَّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل مُعَامَلَتَهُمَا في ذلك « أَحَبَّ » كقوله :

٧٦٠ - [وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتُ]

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » .

ونحو :

٧٦١ - * بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

(صُغِ مِنْ) كلِّ (مَصْوَغٍ مِنْهُ لِتَعْجَبِ) اسماً مُوَازِناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)

قياساً مُطَرِّداً ، نحو « هو أَضْرَبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أَضْرَبَهُ

وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (اللَّذَائِي) هناك ؛ لكونه لم يَسْتَكْمِلِ الشروط المذكورة ثمة .

وَشَدَّ بِنَاوَهُ مِنْ وَصَفَ لَا فِعْلٌ لَهُ ، كَهُو أَقْمَنُ بِهِ : أَيْ أَحَقُّ ، وَأَلَصُّ مِنْ شِطَاطِ .
هَكَذَا قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنَ الْقَطَّاعِ لَصَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ ،
وَمِنْهُ أَلَصَّ ، بِتَثْنِيتِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَصَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ :
كَهَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي أَفْعَلَ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ ، وَسَمِعَ هُوَ أُعْطَاهُمُ لِلدَّرَاهِمِ
وَأَوْلَاهُمُ لِلْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فَعَلَ الْمَفْعُولُ كَهُو أَرْهَى مِنْ
دِيكَ ، وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ ، وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ التَّسْهِيلِ فِي
فَعَلَى التَّعْجِبِ .

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجَّبٍ وَصِلَ * لِسَاعٍ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ
صِلَ) عِنْدَ مَا نَعِ صَوْنُهُ مِنَ الْفِعْلِ ، لَكِنْ « أَشَدَّ » وَنَحْوُهُ فِي التَّعْجِبِ فِعْلٌ ، وَهَذَا
اسْمٌ ، وَيُنْصَبُ هُنَا مَصْدَرُ الْفِعْلِ الْمُتَوَصَّلِ إِلَيْهِ تَمْيِيزاً ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً
مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بَيَاضاً ، وَأَفْجَعُ مَوْتاً .

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلَهُ أَبَدَاً تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرْدَا)

مِنْ « أَل » وَالْإِضَافَةُ ، جَارَةٌ لِلْمَفْضُولِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ
نَفَرًا » أَيْ مِنْكَ ، أَمَّا الْمُضَافُ وَالْمَقْرُونُ بِأَلٍ فَيَمْتَنِعُ وَصْلُهُمَا بِمَنْ .

﴿ تَنْبِيهَاتٌ ﴾ : الْأَوَّلُ : اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى « مِنْ » هَذِهِ ؛ فَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى
أَنَّهُ لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَيْبُويه ، لَكِنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تَقْيِيدٌ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّبْعِيضِ
فَقَالَ فِي « هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فَضْلُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَعْصَمْ ، وَذَهَبَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ
إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » قَالَ : جَاوَزَ زَيْدٌ عَمْرًا
فِي الْفَضْلِ ، قَالَ : وَلَوْ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مَقْصُوداً لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَى » . قَالَ : وَيُبْطِلُ

كونها للتبويض أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بعضِ موضعها ، والآخر : كونُ المجرور بها عامًّا ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ومجرورها إذا كان « أفعل » خبراً كآلية ، ويقلُّ إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - * دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

[فَظَلَّ فَوْأَدَى فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا]

أى دنوتِ أَجْمَلِ من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَّتِي بَارِدِ ظَلِيلِ

أى : تروِّحِي وَأَتِي مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه .

الثالث : قوله : « صِلَه » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما بلَوْ وما اتصل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعلُ التفضيلِ مما يتعدَّى بمن جاز الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول : مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو « زيد أقرب من عمرو من كل خير ؛ وأقرب من كل خير من عمرو » .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ،
فأما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَاسْتَ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُمْ حَمَى [وَإِنَّمَا الْعِرْزَةُ لِلْكَائِرِ]

فؤولان .

(وَإِنْ لِمَنْ كُورٍ يُضَفُّ) أفعُلُ التفضيل (أَوْ جُرْدًا) من أل والإضافة (أَلْزِمَ)
تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوَحِّدَا) فتقول : زيد أفضل رجُلٍ ، وأفضل من عمرو ، وهند أفضل
امرأة ، وأفضل من دَعْدٍ ، والزيدان أفضل رجلين ، وأفضل من بكر ، والزيدون
أفضل رجالٍ ، وأفضل من خالدٍ ، والهندان أفضل امرأتين ، وأفضل من دَعْدٍ ،
والهندات أفضل نسوة ، وأفضل من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثم قيل في آخره :
إنه معدول عن آخر ، وفي قول بن هاني :

٧٦٧ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِمَا
[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

إنه لحن .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما
« وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ .

(وَتَلَوُا آلَ طَبَقٍ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زيدٌ الأفضَلُ » ، وهند
الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندان الفضليان ، والهندات
الفضليات ، أو الفضلُ » وكذلك « سررت بزيد الأفضَلِ » ، وبهند الفضلى » إلى آخره .
ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(وَمَا لِمَعْرِفَةِ * أَضِيفَ ذَوِ وَجْهَيْنِ) متقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فتقول على المطابقة «الزیدانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» ، والزیدونِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَهِنْدٌ فَضَّلَى النِّسَاءَ ، والهندانِ فَضْلِيَا النِّسَاءَ ، والهنداتِ فَضَلُ النِّسَاءِ وَفُضِّلَتِ النِّسَاءُ . ومنه : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا » وعلى عدم المطابقة : « الزیدانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، والزیدونِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وهكذا إلى آخره . ومنه : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ » وهذا هو الغالب ، وابنُ السَّرَّاجِ يوجبُه ، فإن قدر « أَكْبَارَ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول لزمه المطابقة فى الجرد ، وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَفْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا » .

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى مِنْ ، بأن لم تَنْوِ به الْمَفَاضَلَةَ أَصْلًا ، أو تنويها لا على المضاف إليه وَحْدَهُ ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنٌ) وَجْهًا وَاحِدًا ، كقولهم : « الناقصُ والأشجُّ أعداءُ بَنِي مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أَفْضَلُ قُرَيْشٍ » أى : أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ قُرَيْشٍ .

وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى مِنْ ؛ فإنه لا يكون إلا بعض ما أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فلذلك يجوز « يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ » إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسَنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

(تنبيه) يَرِدُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَارِيًّا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ ، نحو « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ » ، « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » وقوله :

وإن مُدَّتْ الأَيْدَى إِلَى الزَادِ أَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ — إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاءَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

٧٦٩ — [أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ؟] فَشَرُّ كَمَا خَيْرُ كَمَا الْفِدَاءُ

وقاسه المبرد ، وقال فى التسهيل : والأصح قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْقَوْلَ بِوُرُودِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ ، قَالَ : وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ النُّحَوِيُّونَ هَذَا الْاِخْتِيَارَ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنَ التَّفْضِيلِ ، وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ .

قال فى شرح التسهيل : وَالَّذِى سَمِعَ مِنْهُ ، فَالْمَشْهُورُ فِيهِ التَّزَامُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرُ ، وَقَدْ يُجْمَعُ إِذَا كَانَ مَا هُوَ لَهُ جَمْعًا ، كَقَوْلِهِ :

٧٧٠ — إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْثَى

قال : وَإِذَا صَحَّ جَمْعُهُ لَتَجَرَّدَهُ مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ جَازٌ أَنْ يُؤْنَثَ ؛ فَيَكُونُ قَوْلُ ابْنِ هَانِيٍّ : * كَأَنَّ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا * صَحِيحًا ، اهـ .

(وَإِنْ تَكُنْ بِقَلْوٍ مِنْ) الْجَارَةِ (مُسْتَفْهِمًا * فَلَهَا) أَى : لِمَنْ وَجَرُّوْهَا الْمُسْتَفْهِمَ بِهِ (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) عَلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، لَا عَلَى جُمْلَةِ الْكَلَامِ كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ ؛ إِذْ يَلْزَمُ عَلَى تَمْثِيلِهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ (كِمَثَلِ : يَمَنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِمُكَ أَكْثَرُ ؟ وَمِنْ غُلَامِ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ لِأَنَّ الِاسْتَفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إِخْبَارٍ) أَى : وَعِنْدَ عَدَمِ الِاسْتَفْهَامِ (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدَا)

كَقَوْلِهِ :

٧٧١ - فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنَّ لَاشَى مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ بَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءَ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ تَزَرُّ) أى : أفعلُ التفضيلِ يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، حكى سيبويه : مررتُ رجلًا أكرمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشبهِ باسمِ الفاعل ، من قَبْلِ أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يُثنى ولا يُجمع ، وهذا إذا لم يُعاقَبْ فعلاً ، أى : لم يَحْسُنْ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه (وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا) رَفَعُهُ الظَّاهِرَ (ثَبَتًا) وذلك إذا سبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عينِ زيدٍ ؛ لأن أفعل التفضيل إنما قصرَ عن رَفَعِ الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه ، كما رأيتُ ، وأيضاً فلولم يُجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أفعل ومن بأجنبي .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيتُ ، وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ ، أو مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، أو مِنْ زَيْدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ، نحو : ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أحسنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أحسنَ به الجميلُ من زَيْدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد
للملاسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثانى ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام :
« مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم
فى أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام للعشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام
العشر ، وقول الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

والأصل . مِنْ ولاية الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ ، ففعل به ما ذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ
منه فى عين زيد » ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسنَ منه أبوه » ، وإن كان أفعِلَ فيهما
يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبرَ فى أطراد رفع أفعِلَ التفضيل الظاهرَ جوازُ أن يقعَ
موقعه الفعلُ الذى بُنى منه مُفيداً فائدتهُ ، وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى
أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحل كحسه فى عين زيد » ،
أو « يحسن فى عينه الكحل كحلاً فى عين زيد » بمعنى يفوقه فى الحسن ، فانتِ
الدلالةُ على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى ، وكذا القول فى « ما رأيت
رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسنَ حيث نفوت
الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن
بمضارع حسنَه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ، ففانتِ الدلالة
على الغريزة المستفادة من أفعِلَ التفضيل ، ولو رُمتَ أن توقع الفعل موقع أحسن على غير
هذين الوجهين لم تستطع .

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهرِ
بأفعل إلا بعد نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله :

لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجد ما يؤهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يُفسّره أفعل ، نحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مُقَدَّرٌ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ - [أَكْرَهُ وَأَخْيَ لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ]

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر

قال في شرح الكافية : وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدّد بنفسه دالّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو « الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ » ، وإن كان من مُتَعَدِّ بنفسه دالّ على عِلْمٍ عُدِّي بالباء ، نحو « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي » و « أَنَا أَذْرَى بِهِ » وإن كان من متعدّد بنفسه غير ما تقدم عُدِّي باللام ، نحو « هُوَ أَطْلَبُ لِلثَّارِ ، وَأَنْفَعُ لِلجَارِ » ، وإن كان من معتدّ بحرف جر عُدِّي به ، لا بغيره ، نحو « هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِثْمِ ، وَأَحْرَصُ عَلَى الْحَمْدِ ، وَأَجْدَرُ بِالْحِلْمِ ، وَأَخِيدٌ عَنِ الْخَنَاءِ » .

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « مَا أَحَبَّ الْمُؤْمِنُ لِلَّهِ ، وَمَا أَحَبَّهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَا أَعْرَفَهُ بِنَفْسِهِ ، وَأَقْطَعَهُ لِلْعَوَائِقِ ، وَأَغْضَاهُ لَطَرْفِهِ ، وَأَزْهَدَهُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعَهُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَحْرَصَهُ عَلَيْهِ ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ » اهـ .
وقد سبق بعض ذلك في بابهِ ، والله تعالى أعلم .

النعـت

(يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ)
وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، وحال المنصوب ، وبغير
خبر « حامض » من قولك : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتي أن التوكيد والبـدل وعطف النسق تتبع غير
الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك .

الثاني : في قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز
صاحب البديع تقديم العطف على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة ، وقد تقدم أحد
الموصوفين ؛ فنقول : قام زيد العاقلان وعمرؤ ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقَرَّرًا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها .

الثالث : اختلف في العامل في التابع ؛ فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل
في المتبوع ، واختاره الناطم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : ويبدأ - عند اجتماع
التوابع - بالنعـت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، أي فيقال :
جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد .

الخامس : قدّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فعل ابن السراج
وأبو علي والزخشرى ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف
معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط ، وقدم في الكافية النعت كما هنا ، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي ، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع .

(فالنعتُ) في عُرفِ النحاة (تابعٌ مُستَمٍّ مَاسَبِقٌ) أى مُكَمَّلُ المتبوع (بوسمه)
أى : بوسم المتبوع : أى علامته (أو وسَمَ ما بهِ اعتَلَقَ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

ومُستَمٍّ ماسبق : مخرجٌ للبدل والنسق .

و بوسمه أو وسَمَ ما بهِ اعتَلَقَ : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا
النعته في إتمام ماسبق ؛ لأن الثلاثة تُكَمَّلُ دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن
النعته يُوَصَّلُ إلى ذلك بدلالاته على معنى في المنعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان
ليسا كذلك .

والمراد بالتمم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد
التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه »
أو تعميم ، نحو « يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة
أجسامهم » ، أو مدح نحو « الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه » ، أو ذمّ نحو
« أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أو ترحم
نحو « اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه » ، أو توكيد نحو « أمس الدابر المنقضى
أمدّه لا يعود » أو إبهام نحو « تصدقتُ بصدقةٍ كثيرة » أو قليلة نافع ثوابها
أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو « مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما
لثيم أحدهما » .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

(وَلْيُعْطَ) النعت مطلقاً (في التعريف والتنكير ما) أى : الذى (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوت (كَأَمْرُزِ بِقَوْمٍ كَرَمًا) وبقوم كرماء آباؤهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم
الكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتذكير هو
مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، وجعل «الأوليان»
صفة لآخران فى قوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ
الأُولَيَانِ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجاز ابن الطراوة بشرط كون
الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَيْدِى كَأْنِ سَاوَرْتَنِ ضَمِيلَةً مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك مؤولٌ .

الثانى : استثنى الشارح من المعارف المعرفة بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من
النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِى فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِى

إن «يسبنى» صفة لآل حال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى :
(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغي للرجل مثلك — أو خير
منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت فى النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، و غلامٌ يافعٌ
وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال
الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض
المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اهـ .

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سَوَاهِمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث
(كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) : أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها بحرى الفعل

الواقع موقعه ؛ فإن كان جاريا على الذي هو له رَفَعَ ضمير المنعوت وطابقه في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأة حَسَنَةٍ ، كما تقول : مررت برجلين حَسَنًا وامرأة حَسَنَت . وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سَبَبِيَّهِ فإن لم يرفع السببي فهو كالجارى على ما هو له في مطابقتها للمنعوت ؛ لأنه مثله في رَفَعِه ضمير المنعوت ، نحو : مررت بامرأة حَسَنَةٍ الوجه أو حَسَنَةٍ وجهًا ، وبرجلين كَرِيمَيِ الأب ، أو كَرِيمَيْنِ أبا ، وبرجالٍ حَسَنٍ الوجوه أو حَسَنٍ وجوهاً ، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ؛ فيقال : مررت برجالٍ حَسَنَةٍ وجوههم ، وبامرأة حَسَنٍ وجهها ، كما يقال : حَسَنَت وجوههم ، وَحَسَنَ وَجْهُهَا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الأفراد والتكسير ، فيقال : مررت برجل كريم آباؤه ، وكرايم آباؤه .

الثاني : قد يُعَامَلُ الوصفُ الرافعُ ضمير المنعوتِ معاملةً رافع السببي ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررتُ برجلٍ حَسَنَةِ العينِ ، كما يقال : حَسَنَت عَيْنُهُ ، حكى ذلك للفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع للذكر السالم على لغة « أكلوني البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كَرِيمَيْنِ آبَآءُهُ ، وجاءني رجلٌ حَسَنُونِ غلمانُهُ .

الرابع : ما ذكره من مُطَابَقَةِ النعته للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كإني صَبُورٌ وَجَرِيحٌ وَأَفْعَلٌ مِنْ ، اهـ .

(وَأَنْعَمْتُ بِمُسْتَقٍ) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ ، وذلك اسمُ الفاعلِ كضاربٍ وَقَائِمٍ ، واسمُ المفعولِ كضروبٍ وَمُهَيَّأٍ ، والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ) وَأَفْعَلٌ

التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشبهه) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المسكانية (وذى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعهما (والمنسب) تقول : مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذوقام ، والقرشي ؛ فعنها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قریش .

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُنْكَرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنى لالفاظاً ، وهو المعروف بالجنسية ، كقوله :

* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتَبْنِي *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدر كقوله تعالى « وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ - كَانَ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ
أى : أخطأ غارها ، فأن بدل من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله :
(فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله :
(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبُهُ ، أو لَأُضْرِبَهُ ، ولا بَعْدُ بِعَتْكِهِ ، قاصداً إنشاء البيع

(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِيبُ) كقوله :
٧٧٨ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
أى جَاءُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالماء مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.
الثاني: فهم من قوله « فأعطيت ما أعطيته خبراً » أنها لا تقترن بالواو، بخلاف
الحالية؛ فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا.

(وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقّه أن لا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك
قصداً للعبادة، أو توسعاً بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذَكُّيرَ) تنبيهاً على
ذلك؛ فقالوا: رجلٌ عدلٌ، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً،
ورجلاً عدلاً، ورجلاً عدلاً، وكذا في الجمع: أي هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين
على التأويل بالمشتق: أي عادل ومرضى وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرد، كما لا يطرد
وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً.

الثاني: أطلق المصدر، وهو مُقَيَّدُ بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛
فإنه لا ينعت به، لا باطراد ولا بغيره.

(وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاظُهَا فَرْقُهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ)
مثالُ المختلف: «مررت برجلين كريم وبخيل» ومثالُ المؤتلف: «مررت برجلين
كريمين» أو «بخيلين».

وبسببني من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: «مررت
بهذين الطويل والقصير»، نصٌّ على ذلك سيديويه وغيره: كالزَّيَادِي وَالزَّجَّاجِ وَالْمَبْرَدِ،
قال الزَّيَادِي: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع
معنى، كقوله:

٧٧٩ - فَوَافَيْنَاهُم مِّنَّا بِجَمْعٍ كَأَسَدِ الْقَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وفيه نظر .

الثاني : قال في الارتشاف : «الاختيارُ في» مررت برجلين كريم وبحيل «القطعُ.

الثالث : قال في التسهيل : يُغلبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند

التفصيل اختيارا .

(وَنَعَتَ مَعْمُولَيْنِ) عاملين (وَحِدَى مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيدٌ وأتى عمرو العاقلان» ، و «هذا زيدٌ وذاك خالد الكريمان» و «رأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين» . وَخَصَّصَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَّبِعِينَ فَاعِلِينَ أَوْ خَبْرِي مَبْتَدَأِينَ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأٍ ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ فَعْلٍ ، نَحْوُ : «جاء زيدٌ ورأيت عمرا الفاضلان» أو «الفاضلين» ، ونحو «جاء زيدٌ ومضى بكر الكريمان» أو «الكريمين» ، ونحو «هذا مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ عمرا الظريقان» أو «الظريفين» ، ولا يجوز الإتياع في ذلك ؛ لأنَّ العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور ؛ الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو «قام زيد وعمرو العاقلان» ، وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو «ضرب زيدٌ عمرا الكريمان» ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو «خاصم زيدٌ عمرا الكريمان» ؛ فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتياع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع ؛ فتقول : «خاصم زيدٌ عمرا الكريمان» ، ونص ابن سعدان على جواز إتياع أى شئت ؛ لأن كلا منهما خاصِمٌ ومُخاصِمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز «ضارب زيد

هتداً العاقلة » برفع العاقلة نعته لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضارب زيد عمرًا » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا
فنصب « الأفعوان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظاً ؛ لأن كل شيئين تَسَالَمَا فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سأل الحيات منه القدم وسألت القدم الأفعوان .

الثاني : قوله « أتبع » يوهم وجوب الإتيان ، وليس كذلك ؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه .

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أى : تَبِعَتْ منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ) بأن كان لا يُعرف إلا بذكر جميعها (أَتْبَعَتْ) كلها ؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مرتت بزيد التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَأَقْطَعَ) الجميع (أَوْ أَتْبَعَ) الجميع ، أو أقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خرنق :

٧٨١ — لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُفْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتيان لقومى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعَ مُعْلِنًا) : أى إذا كان المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتيان المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتيان ، هكذا في شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعضُ النعوت دون بعضٍ قُدِّمَ الْمُتَّبَعُ عَلَى الْمُقْطُوعِ ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية - وهي الاستغناء عن الجميع - فيجوز ، والحالة الثالثة - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز ؛ لكان مذهبا .

الثاني : إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان ، وجاز في الباقي القَطْعُ ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنًا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو « إلهَيْنِ اثْنَيْنِ » والملتزم نحو : « الشَّعْرَى الْعَبُورِ » ، والجاري على مُشَارٍ به نحو « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه

(وَارْفَعْ أَوْ أَنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن النبعية (مَضْمَرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضماره ، ونحو « وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

(وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ) أى علم (يجوز حَذْفُهُ) ، ويكثر ذلك في المنعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل ، نحو « أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ » أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أوفى ، كقولهم : مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامَ ، أى منّا فريقٌ ظعن ومنّا فريقٌ أقام ، وكقوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقُدِّم جواب «لو» فاصلا بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والمبتدأ المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يَصْلُحْ ، ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أوفى ؛ امتنع ذلك : أى إقامة الجملة وشبهها مقامه ، إلا في الضرورة كقوله :

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى]

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أُمْرَى وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ - [مَالًا عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرُ]

تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله :

٧٨٦ - كَأَنَّكَ مِنْ جِهَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ
والثاني : كقوله تعالى : «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» أى كل سفينة صالحة .

وقوله :

٧٨٧ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَاتُ نَدْرٍ] فَلَمْ أُعْطِ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ

أى : شيئًا طائلا

وقوله :

٧٨٨ - وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَنِ بِكُرٍ مُهْفَهْفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يلي النعت « لا » أو « إما » فيجب تكررها

مَقْرُونَيْنِ بِالْوَاوِ ، نحو : «سمرت برجل لا كريم ولا شجاع» ، ونحو : «اثنى برجل إما كريم وإما شجاع» .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو « مررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صَلَحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبدلاً منه المنعوتُ ، نحو « إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ » .

الرابع : إذا نُعِتَ بمفرد وظرف وجملة قُدمَ المفرد ، وأُخِرَتِ الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقَدَّمُ الجملة ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « مررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونعته مصحوبُ أل خاصة ؛ فإن كان جامداً مُخَضَّصاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذى الغيبة تمسكاً بما سُمِعَ من نحو « صلى الله عليه الرفوف الرحيم » وغيره يجعله بدلاً ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالعالم ، ومنها ما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ ، كأيٍّ ، نحو « مررتُ بفارسٍ أيٍّ فارسٍ » ، ولا يقال : جاءني أيُّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو في الأصل مصدر ، ويُسمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدَ تَأْكِيداً ، وَوَكَّدَ تَوْكِيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظي وسيأتي ، وَمَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادةٍ غير الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمَوْكَّدَا)

أى : فى الإفراد والتذكير وفُرُوعُهُما ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقة ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل إن تبعاً * ما ليسَ واحداً تَكُنْ مُتَّبِعاً) فتقول : « قَامَ الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس و عيون ، ولا على أعْيَانٍ ؛ فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسميل : « جمع قلة » فإن عَيْنًا تجمع جمع قلة على أعْيَانٍ ، ولا يؤكد به .

(تنبيه) : ما أفهمه كلامه من منع محى النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد — وهو المثنى والمجموع — غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع .
وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الإفراد ، والتثنية .

قال أبو حيان : وَوَحْمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفى ما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : « نَفْسَاهُما » لجاز ؛ فصرح بجواز التثنية .

وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْأ » و يترجح الإفراد على التثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي

[سَقَاكَ مِنَ الْعُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا]

وكقوله :

٧٩٠ - وَمَهْمَيْنِ قَدْ فِينِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ

(وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي) التوكيد المَسُوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعض المتبوع ،
(وَكَلَّا) و (كَلَّتَا) و (جميعاً) ؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها
موقعه ؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجيش كله » ،
أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ ، أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ
كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ كِلَتَاهُمَا ؛ لجواز أن يكون
الأصل : جاء بعض الجيش ، أو القبيلة ، أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحد الزيدين ،
أو إحدى الهندين .

ولا يجوز « جاءني زيدٌ كله » ولا « جميعه » ، وكذا لا يجوز « اختصم
الزيدان كلاهما » ولا « الهندان كِلَتَاهُمَا » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

٥٧ وأشار بقوله : (بِالضَّمِيرِ مُوصَلاً) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع
بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذف الضمير
استغناءً بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والزخشرى ، ولا حجة في « خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » ولا قراءة بعضهم : « إِنَّا كُلًّا فِيهَا » على أن المعنى جميعه
وكلفنا ، بل « جميعاً » حالٌ « وكُلًّا » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع
في « فيها » .

وذكر في التسهيل أنه قد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر
المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ) في الدلالة على الشمول اسمًا موازنًا (فَاعِلُهُ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ) فقالوا: «جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ»، وعُدَّ هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أى: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب؛ فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيويوه، وهو من أجلهم؛ فلا يكون حينئذ نافلةً على ما ذكره؛ فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في «النافلة» أى تصلح مع المؤنث والمذكر؛ فتقول: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ» كما قال تعالى: «وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً».

﴿ تنبيه ﴾: خالف في «عامّة» المبرد، وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم.

(وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمْعَاءُ أَجْعَيْنَ ثُمَّ جَمْعًا) فقالوا: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعُ».

(وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ) المذكورات، نحو «لَا غَوَيْنَهُمْ أَجْعَيْنَ» «لَمْ يَوْعِدْهُمْ أَجْعَيْنَ» وهو قليل بالنسبة لما سبق.

وقد يتبع أجمع وأخواته، بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبضع وبضعاء وبضعين وبضع؛ فيقال: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْضَعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ بَضْعَاءُ، وَالْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْضَعُونَ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعُ كُتْعُ بَضْعُ».

وزاد الكوفيون بعد أبضع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع.

قال الشارح: ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب، وشذ قول بعضهم «أَجْمَعُ

أَبْضَعَ ، وأشد منه قول الآخر « جُمِعَ بُتَع » ، وربما أُسِّدَ بِأَكْتَعَ وَأَكْتَمِينَ غَيْرَ
مَسْبُوقِينَ بِأَجْمَعَ وَأَجْمَعِينَ ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيغًا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْيَكِي أَجْمَعًا

وفى هذا الرجز أمور : أفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد
بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكد والمؤكد ، ومثله فى التنزيل : « وَلَا يَخْزَنُ
وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن « أجمعين » تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها
ككل فى إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَا غَوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثانى : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الثانى تأكيداً
للتأكيـد .

الثالث : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ
وَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول
ابن الطراوة .

الخامس : قال فى التسهيل : وأجرى فى التوكيد مجزئ كل ما أفاد معناه من
الضرع والزرع ، والسَّهْل والجبل ، واليد والرجل ، والبطن والظهر ، يشير إلى قولهم :
مُطِرْنَا الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، وَمُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ،
وَضَرَبْتُهُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتوابعه ففي تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول : « اَعْتَسَكَفْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ]
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ
وقوله :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا *

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعَّقْنَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا
(وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ) أى عَمَّ المفيد وغير المفيد ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَأَعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا * عَنْ) تثنية (وَزَنَ فَعَلَاءَ وَوَزَنَ أَفْعَلًا)
كما استغنى بتثنية « رَسَى » عن تثنية سَوَاء ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المشهور أن « كَلَا » للمذكر « وَكِلْتَا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَعْنَى بكليهما عن كليتهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمُتْ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا
[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال :
بقرُبى الشخصين .

الثانى : ذكر فى التسهيل أيضاً أنه قد يُستغنى عن كليهما وكليتهما بكليهما ؛
فيقال على هذا : « جَاءَ الزَيْدَانِ كُلُّهُمَا » « وَالهِنْدَانِ كُلُّهُمَا » .

(وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ)
الضمير (الْمُنفَصِلِ) حتماً (عَنِتُّ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ،
أَوْ عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أُعْيِنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قُمْ نَفْسُكَ ،
ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قَامَ الزَيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف
« ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أُعْيِنُهُمْ » فالضمير جائز ، لا واجب .

﴿ تنبيه ﴾ : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو
ما صرَّح به فى شرح الكافية ، ونَصَّ عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضى عدم
الوجوب . اهـ .

(وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ
يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلـكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ،
ولو قلت : « قوموا أنتم كلـكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّدِ لَفْظِيٌّ يَجِبُ * مُكْرَرًا) ما : مبتدأ موصول ، ولفظى : خبر
مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة
- وهو العائد - لاطول الجار والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير
المستتر فى الخبر ؛ إذ هو فى تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يَجِبُ »
المستتر ، وجملة « يَجِبُ » خبر الموصول : أى النوع الثانى من نوعى التوكيد ، وهو
التوكيد اللفظى ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرّفه فى التسهيل ،

فالأول يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والركب غير الجملة ، والجملة ، نحو :
« جاء زيد زيد » ، و « نكاحها باطل باطل باطل » ، وقوله :

٧٩٦ — فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاء ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ — [فَتِلْكَ وَلَا الشُّوءَ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءَ الْمُطَوَّلَ

والجملة (كَقَوْلِكَ أَذْرَجِي أَذْرَجِي) وقوله :

٧٩٨ — [لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى ذَاكَ] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

والثاني كقوله :

٧٩٩ — أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَنْ

وقوله :

٨٠٠ — وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلَ جَنِيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ

وقوله :

٨٠١ — [فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا] صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَام

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿تنبيه﴾ : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يفتقرن بعاطف

نحو : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى » ونحو : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا » ثلاثَ مرَّاتٍ ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا » لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداها عن الأخرى ، والغرض أنه لم يَعْ منك إلا مرة واحدة اهـ .

(وَلَا تُعَدِّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِّلَ)
 فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعَجَبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه
 عن الاتصال .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصِلُ بِهِ جَوَابُ كُنْعَمَ وَكَيْلَى)
 وَأَجَلَ ، وَجَبَرِ ، وَإِى ، وَلَا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .
 فيُعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو : « أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا
 مُثِّمٌ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ » ويُعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ،
 نحو : « إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ » أو « إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وهو الأولى ،
 ولا بُدَّ من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتصالهما ، كقوله :

٨٠٢ — إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَا
 وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهُمَا مُشَدَّدَاتُ بَقَرَنَ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِى هَلْ نُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
 [أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ الْحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَقِيمًا

للفصل فى الأولَيْنِ بالعاطف ، وفى الثالث بالوقف .

وأشدُّ منه قَوْلُهُ :

٨٠٦ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِهَاجِرِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .

وَأَمْنَهُلُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ :

٨٠٧ -- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ مِمَّا بِهِ

[أَصَاعِدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ نَعَمْ ، وَبَلَى بَلَى ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨٠٨ -- لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنِّي أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ أَنْفَصَلَ أَكَّدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ)

نحو : قُمْ أَنْتَ ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ ،

وَرَأَيْتَنِي أَنَا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ »

فذهب البصريين أنه بذلك ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، قال المصنف : وقولهم عندي

أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

المرفوع المتصل في نحو : « فَعَلْتَ أَنْتَ » والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل منشورة ؛ الأولى : لا يحدف المؤكد ويُقام المؤكد مقامه ،

على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهُمَا » وقدره : هما

صاحبَي أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكد والمؤكد بإيما ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررت

بالقوم إيما أجمعين وإيما بعضهم » .

الثالثة : لا بلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد ، إلا « جميعاً وعمامة » مطلقاً ؛ فتقول : القوم قام جميعهم ، وعمامتهم ، ورأيت جميعهم وعمامتهم ، ومررت بجميعهم وعمامتهم ، وإلا « كلاً ، وكلاً ، وكلاً » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقله ؛ فالأول نحو : « القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاهما قائمتان » ، والثاني كقوله :

٨٠٩ — يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلَيْهِ دِلَاوُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

وقولهم : كليهما وتمراً ، أى أعطني كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ — فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهَدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالثَّقِيِّ

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعمتاً لا توكيداً ، نحو : « رأيت الرجل كل الرجل » ، وأكلت شاة كل شاة » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كل نفس ذائقة الموت » ، « كل حزب بما لديهم فرحون » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كلهم ذاهب » ، وذاهبون » والله أعلم .

المعطف

(الْمُعْطَفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه (فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهُ
الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتشكير ، وفروعهن . وأما قول الزنخشري :
إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ بَيِّنَاتٍ » فمخالفٌ لإجماعهم .
وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه
في « يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ » : إن ذَا الْجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من
المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ ، كَمَا
يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ
به ، نحو : لَبِستُ ثَوْبًا جَبَّةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزنخشري وابن عصفور ، وجوزوا
أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ
صَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدلية ، ويخصون عطف
البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشَّوْبِينِ أنه مذهب
البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشيء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرْمَى * فِي غَيْرِ) ما يتمتع فيه إحلاله محلَّ الأول ، كما في نحو :
(يَا غُلَامُ يَعْزُرَا) وقوله :

٨١١- أَيْأَ أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا
[أَعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا]

(ونحو بَشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) فى قوله :

٨١٢- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا

فبشر : عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ) منه (بِالْمَرْضَى) : لا ممتنع

« أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ » نعم الفراه يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين أيضاً العطف ، ويمتنع الإبدال فى نحو : « هِنْدٌ ضَرَبَتْ زَيْدًا أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأنَّ البذل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الرِّبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : يفارقُ عطفُ البيانِ البَدَلَ فى ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعًا لمضمَر ؛ لأنه فى الجوامد نظيرُ النعتِ فى المشتق ، وأما قول الزخشرى : إن « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ للهاء فى « إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتمكيره ، كما مر .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى .

الرابعة : أنه لا يكون تابعًا لجملة ، بخلاف البذل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البذل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه

الذى ستعرفه فى موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البذل .

الثامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البذل .

وقد مرَّ قريباً ما يَنْبَغِي عَلَى هَاتَيْنِ ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابهِ إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالِ بِحَرْفِ مُتَّبِعِ عَطْفُ النَّسْقِ) فَتَالِ - أَى تَابِع - جَنْسٌ يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ ، وَ « بِحَرْفِ » يُخْرِجُ مَا عَدَا عَطْفَ النَّسْقِ مِنْهَا ، وَ « مُتَّبِعِ » يُخْرِجُ نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِغَضَنَفَرٍ أَى أَسَدٍ » ، فَإِنْ أَسَدًا تَابِعَ بِحَرْفِ ، وَلَيْسَ مَعطُوفًا عَطْفُ نَسْقٍ ، بَلْ بَيَانٌ ؛ لِأَنَّ أَى لَيْسَتْ بِحَرْفِ مُتَّبِعِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ حَرْفِ تَفْسِيرِ ، وَخُلِصَ التَّعْرِيفُ لِلْعَطْفِ بِالْحُرُوفِ الْآتِي ذِكْرُهَا (كَاخْصُصْ بُوْدِرَ وَثَنَاءً مَنْ صَدَقَ) فَثَنَاءٌ : تَابِعٌ لَوْدٍ بِالْوَاوِ ، وَهِيَ حَرْفِ مُتَّبِعِ .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ) وَ (ثُمَّ) وَ (فَ) وَ (حَتَّى) وَ (أَمْ) وَ (أَوْ) فَهَذِهِ السَّتَةُ تُشَرِّكُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالتَّبَوُّعِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : مُطْلَقًا (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا أَمْ وَأَوْ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ : أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُمَا يَشْرُكَانِ فِي اللَّفْظِ ، لَا فِي الْمَعْنَى ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا يَشْرُكَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، مَا لَمْ يَقْتَضِيا إِضْرَابًا ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ « أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو » عَالِمٌ بِأَنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أَحَدُ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَغَيْرِ عَالِمٍ بِتَعْيِينِهِ ، فَالَّذِي بَعْدَ « أَمْ » مُسَاوٍ لِلَّذِي قَبْلُهَا فِي الصَّلَاحِيَّةِ لثُبُوتِ الْاسْتِقْرَارِ فِي الدَّارِ وَاتِّفَاقِهِ ، وَحَصُولِ الْمَسَاوَةِ إِنَّمَا هُوَ بِأَمْ ، وَكَذَلِكَ « أَوْ » مُشَرِّكَةٌ لِمَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا فِيمَا يُجَاءُ بِهَا لِأَجَلِهِ ، مِنْ شَكٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، أَمَّا إِذَا اقْتَضِيا إِضْرَابًا فَإِنَّهُمَا يَشْرُكَانِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ .

(وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ) أَى فَقَطْ - بَقِيَّةُ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ : (بَلْ ، وَلَا) وَ (لَكِنْ ، كَلَّمَ يَبْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا) وَ « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » وَ « مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وَلِلطَّلَا : الْوَلَدُ مِنْ ذَوَاتِ الظَّلْفِ .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن .

أما « حتى » فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ؛ فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالعنى : أعمره قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت خير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق النازم هنا أكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وفاقاً ليونس اه .

(فَأَعْطَفَ بِوَإٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثانى نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَجْمِنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي ،

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريتهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملا للمعية برُجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وأخصص بها) أى بالواو (عطف الذى لا يغني * متبوعه) أى لا يكتفى الكلام به (كاضطف هذا وأبني) و « تخاصم زيد وعمرؤ ، و « جلست بين زيد وعمرؤ » ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله :

٨١٣ - [قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسُقْطِ اللَّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حومل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وأما نحو : « أَهْلَكُنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا » ونحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فالعنى : أردنا إهلاكمها ، وأراد الوضوء .

وأما نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافاً هشياً « أَخْوَى » أى أسود ؛ فالتقدير : فضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتى .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمهلة وتراخ ، نحو : « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وقد توضع موضع الفاء كقوله :

٨١٤ - كَهَزَ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وأما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكَ وَمَا كُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

ف قيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الابن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة اليئة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، و ثم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخرجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

(وَأَخْصُصْ بِفَاءٍ عَظْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجملة (صَلَّهِ) لِخُلُوهٍ مِنَ الْعَائِدِ (عَلَى الَّذِي أُسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ) نحو : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فِيغَضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل : وتنفرد الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ؛ ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ قَيْبِيكى

زَيْدٌ « وَبِأَمْرَةٍ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبْكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ »
 « وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضاً مسألتى الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ،
 وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،
 وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطَفَ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

الأول : أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله
 فى التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا ، وَأَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ،
 ولا يجوز « حَتَّى وَلَدَهَا » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعلى تأويل ألقى ما يُثْقِلُهُ حتى نعله .

والثانى : أن يكون غايةً فى زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأُنْدِيَاءَ ،
 وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةِ ، وقد اجتمعا فى قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَانَا الْأَصَاغِرَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما : أن يكون المعطوف ظاهراً ،
 لا مضمراً ، كما هو شرط فى مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا »
 ذكره ابن هشام الخضراوى ، قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بد أن يكون
 جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو
 الصحيح ، وزعم ابن السَّيِّدِ فى قول امرئ القيس :

٨١٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع « تَكِلُ » : إن جملة « تَكِلُ مَطِيئَهُمْ » معطوفةٌ بحتى على « سَرَيْتُ بِهِمْ » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزنجشري ، قال الشاعر :

٨١٩ - رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَلَّأُوا
عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عُطِفَ بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرقُ بين العاطفة والجار ، وقال ابن الخطيب : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْنَهُمْ ، وقوله :

٨٢٠ - جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى
بَأْسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضَرَبْتُهُ » توكيد ، أو ابتدائية وضرَبْتُهُ تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نَعْلَهُ » مبتدأ و « أَلْقَاهَا » خبره ، اهـ .

(وَأَمَّ بِهَا أَعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » الآية ، واسميتين كقوله :

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادت بين جملتين في التسوية ففعل : لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء » على « أزيد قائم » أم عمرؤ منطلق . فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية ، وقد عادت بين مفرد وجملة في قوله :

٨٢٢ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْغَفْرُ أَمْ بَيْتٌ لَيْلَةً

بِأَهْلِ الْقَبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو) بعد (همزة عن لفظ أي مفعليه) وهي الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين ، وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه ، نحو : « أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا ؟ » أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ » وبين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ - وَفُتُّ لِلطَّيْفِ مُرْتَعَاً فَأَرَقْنِي [

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ ؟

إذ الأرجح أن « هي » فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنْقَرٍ ؟

الأصل : أشعيث ، حذفت الهمزة والتنوين منهما

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » في هذين الحالين متصلة ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعَادِلَةً ؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .
والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقَعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن مُحْيِصِينَ « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ » وكما مرّ من قوله :
* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِأَنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى : تأنى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرًا (خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنَّهَا لَا يَبْلُ أَمْ شَاءَ » أى : بل أهي شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ - فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَحِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَصْرُ « أَمْ » في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْحَى) و (قَسَمٌ بِأَوْ وَأَبْهَمِ * وَأَشْكُكْ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدرأ ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ؛ والإبهام نحو : « أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا » وجعل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » والشك نحو : « لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا مَعِي) أى : نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جني مطلقاً ، تمسكاً بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السمال « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ويؤيده أنه قال في : « وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت « أَوْ لَا تَطْعُ كَفُورًا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرُبَّمَا عَاقَبَتْ) أو (أَوَّ) أى : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِبَسٍ مَنَفَذًا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّخْرَ يَخْرَأُ يَتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
وقول الراجز :

٨٣٠ - إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْتَقَانِ أَلْهَامَا
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلُ
وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أي : ويزيدون ، هذا
مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في
التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ؛
فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَجِيٌّ
أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا » .
الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله
المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :

[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وممن ذكر ذلك النَّاخِلِم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغنى : والصواب

أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سَيْرِينَ »

أي أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لثلاث يتوهم

إِرَادَةُ الإِبَاحَةِ ، قَالَ فِي الْمَعْنَى أَيْضًا : وَالْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ بِمَجَاسَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ وَالْعُطْفِ بِأَو .

ثالثها : التَّخْيِيرُ ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نَأَتْ فَاخْتَرَتْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ

فَقُلْتُ : الْبُكْيُ أَشْفَى إِذَا لِفْلِي

أى : أَوِ الْبُكْيُ ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ « مِنْ الصَّبْرِ وَالْبُكْيِ » أَى أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ حُذِفَ مِنْ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ رَوَاهُ بِمَنْ ، هـ .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ * فِي نَحْوِ) تَزَوَّجَ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ) وَ«جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو» .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظَاهَرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَأْتِي الْمَعْنَى السَّبْعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي أَو ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَأْتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا بِمَعْنَى بَل ، وَالْعُذْرُ لَهُ أَنْ وَرُودُ « أَو » لِهَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ قَلِيلٌ وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ فَلِإِلْهَالَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِبَاحَةَ فِي التَّسْهِيلِ ، لَكِنَّهَا بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ جَائِزَةٌ .

الثاني : ظَاهَرُهُ أَيْضًا أَنَّهَا مِثْلُ « أَو » فِي الْعُطْفِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَبَرْهَانَ : هِيَ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ ، وَوَاقِفُهُمُ النَّاضِمُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا ، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَاطِفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨٣٣ — يَا لَيْتِمَا أُمْنًا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

فَشَاذَ . وَكَذَلِكَ فَتَحَ هَمْزَتَهَا وَإِبْدَالَ مِيمِهَا الْأُولَى يَاءَ ، وَفَتْحَ هَمْزَتَهَا لَفَةً تَمِيمَ ، وَبِهَا رَوَى الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ .

وقد يقال : إن قوله « في القصد » إشارة إلى ذلك : أي أنها مثلها في القصد : أي المعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب .

وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ » وقراءة أبي « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَأِمَّا عَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ - فإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطْرٍ خَنِيٍّ وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ - تِلْكَ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا
أي إما بدار ، والفراء يقيس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمّا التي في قوله « فإِمَّا تَرَبَّنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوَّلَ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا »

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني .

وهي حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو ^(١) » خلافا للكهوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إنما يمنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بلكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ - إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعَهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
 أو تَلَتْ واوا ، نحو « وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ » أى ولكن كان رسول الله ،
 وليس المنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب
 (وَلَا نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ أُثْبَاتًا تَلَا) « لا » مبتدأ خبره « تَلَا » ، ونداء وما بعده :
 مفعول بتلا ، وفي « تلا » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداء
 أو أمرا أو إثباتا .

أى للعطف بلا شرطان ؛ أحدهما : إفراد معطوفها ، والثانى أن تُسَبِّقَ بأمر أو إثبات
 اتفاقا ، نحو « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، وجاءنى زيد لا عمرو » ، أو بنداء خلافا لابن
 سعدان نحو « يا ابن أخى لا ابن عمى » ، قال السهيلي : وأن لا يصدق أحد متعاطفيها
 على الآخر ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا رجل » وعكسه ، ويجوز « جاءنى رجل
 لا امرأة » . وقال الزجاجى : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛
 فلا يجوز « جاءنى زيد لا عمرو » ، ويرده قوله :

٨٣٧ - كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عِقَابٌ تَنْوِفُ لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

(تنبيهات) : الأول : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيض .

الثانى : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم « إن »
 نحو « لعل زيدا لا عمرا قائم » .

الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها ، إما قصر أفراد كقولك :
 زيد كاتب لا شاعر ، ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك :
 زيد عالم لا جاهل ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا ، نحو « أُعْظِيَّتْكَ لَا لِتَظْلَمَ » أى لتعدل
 لا لتظلم .

(وَبَلِّغْهُمْ كَلِمَ الْكُنْ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضِدَّه لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) أي مصحوبَيْ لَكُنْ ، وهما النَّفْيُ والنَّهْيُ (كَلِمَ أَكُنْ في مَرْبَعِ بَلِّغْ تَنْهَأ) المربع : منزل الربيع ، والتهاء : الأرض التي لا يهتدى بها ، ونحو « لا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلِّغْ عَمْرًا » (وَأَقْلُبْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (في الْخَبَرِ الْمُنْبَتِّ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقيام زيد بل عمرو ، وليَقُمْ زيد بل عمرو ، وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي ؛ فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعداً ، وبل قاعد » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَّزَاهُ مَخَالَفَ لاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ، وَمَنْعَ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يَعْطِفَ بِهَا بَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ وَشَبَّهَهُ ، وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مَعَ سَعَةِ رَوَايَتِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى قَلْبِهِ ، وَلَا بَدَلَ لِكُونِهَا عَاطِفَةً مِنْ إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا كَمَا رَأَيْتَ ، فَإِنْ تَلَاهَا جُمْلَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتَفِيدُ حِينَئِذٍ إِضْرَابًا عَمَّا قَبْلَهَا : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ نَحْوُ « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ! بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ » أَيْ بَلْ هُمْ عِبَادٌ ، وَنَحْوُ « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ » وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرٍ ، نَحْوُ « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا » وَادْعَى النَّازِمُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَالصَّوَابُ مَا تَقَدَّمَ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الْأَوَّلُ : لَا يُعْطَفُ بِبَلْ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ ؛ فَلَا يَقَالُ : أَضْرَبْتَ زَيْدًا بَلِّغْ عَمْرًا ، وَلَا نَحْوَهُ .

الثَّانِي : تَزَادَ قَبْلَهَا « لَا » لِمُتَوَكِّدِ الْإِضْرَابِ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ بَعْدَ الْإِيجَابِ ، كَقَوْلِهِ :

٨٣٨ - وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لَا بَلِّغِ الشَّمْسُ ، لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درُستُويَه زِيَادَتَهَا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَلَيْسَ

بشئٍ ، كَقَوْلِهِ :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا بَلْ زَادَنِي شَفَقًا
هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَايَحُ لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَأَفْصِلَ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) نحو : «لقد كنتم أنتم وآباؤكم» (أو فَاَصِلِ مَا) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، وإما بين العاطف والمعطوف ، كالمفعول به في نحو «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» و «لا» في نحو «ما أشرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» ، وقد اجتمع الفصلان في «مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ» (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ * فِي النِّظْمِ فَاشِيئاً وَضَعْفُهُ اعْتِقَادٌ) من ذلك قوله :

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا لَا

وقوله :

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى
كَنْعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّ فَنَ رَمَلَا

وهو على ضعفه جائز في السعة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» عطفاً على الضمير المستتر في «سواء» لأنه مؤول بمشتق : أي مُسْتَوٍ هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَا زِمًا قَدْ جُمِعَا) في غير الضرورة ، وعليه جمهور البصريين ، نحو «فقال لها وللأرض» «وعليها وعلى الفلك» «قالوا نعبد إلهك وإله آبائك» قال الناظم : (وَلَيْسَ) عَوْدُ الْخَافِضِ (عِنْدِي لِازِمًا) وفاقا لِيونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا) ؛ فمن النظم قوله :

٨٤٢ - [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا]

وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَافٌ

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامِ » وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف
عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا كَدَّ الضميرُ جاز
نحو « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ، وهو مذهب الجرمى والزيادى ، وحاصل كلام القراء ؛
فإنه أجاز « مررت به نفسه وزيد » ، وصررت بهم كلهم وزيد .

الثانى : أفهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل
المنصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَإِبْرَاهِيمُ وَالْأَسَدُ » ونحو « جَمَعْنَاكُمْ
وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ ؛ إِذَا لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما : أى تختص
الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثاله فى الفاء « أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ
الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فاضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ،
ومثاله فى الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيْمَالٍ قَلَائِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى والناقة ، ومنه « سَرَايِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ » أى والبرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَذْرِ أَرُشْدَ طِلَابِهَا

أى أم غنى . وإنما لم يذكرها هنا اقلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا

يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برّء من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خَبْزًا لِحَا تَمْرًا » أرا د خبزاً ولحماً وتمراً ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهَى) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بَعْظُفٍ عَامِلٍ مُزَال) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو « الذين تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » أى وَالْفُؤَا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً نحو « مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ ، وَلَا سُودَاءُ تَمْرَةٌ » أى ولا كل سوداء ؛ وإنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفْعًا لَوْ هُمُ اتَّقَى) أى حَذِرَ ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلِ الأمرِ للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولَى عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

(وَحَافَ مَتَّبِع) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هَذَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (استتبع) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكر صفحا » أى أنهم لم ينفضرب ، ونحو « أفلم يروا إلى ما بين أيديهم » أى أعموا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧- فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا [يُوسُفُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك من أخٍ أو من والدٍ ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُغْنَى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتَّبِعٌ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ مُوسَطًا إِنْ يُبَلِّغُ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التَّقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوسَطًا إِنْ يَلْزَمُ مَا يَلْزَمُ » فلا يجوز « وعمر وزيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا « ما أحسن وعمرًا زيدًا » ولا « ما وعمرًا أحسن زيدًا » لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨- كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَخْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّقَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٍ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأُنْزِلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَابِ السَّافِرِ خِيَامُ

أراد لاحها جنوبٌ ورَمَى السَّقَا ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزَى الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي .

(وَعَطَفْتَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحيي به بلدة مئيتاً ونسقيه » ، « وإن تؤمنوا وتنقموا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَاقُدُّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذى إن شاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرَى » الآية .

(وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شِبْهٍ فِعْلٍ فِعْلًا) ، نحو « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَأَلْمَعِيَرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ؛ إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه ، وفى الثانى بالعكس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :

٨٥٠ - [يَارُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ] أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

وقوله :

٨٥١ - [بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ] يَقْصِدُ فِي أُسْوُقِهَا وَجَارٍ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ » وقدر الزمخشري عطف مخرج على « فالحق » ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثانى نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قمت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى همزة أو النون أو تاء الخطاب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجك الجنة » أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتح بـ « لا تُضَار والدَةُ بولدها ولا مَوْلُودُ له بولده » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعرّبين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (أسكن) المؤكد بـ أنت .

الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيد وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .

الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعول منه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفورٍ وجماعة ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيديويه « جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمخدوف ، ويؤيده قوله :

٨٥٢ - وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَّاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ ؟

وقوله :

٨٥٣ - تُنَاقِي غَزَاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحْلُ أُمَامِيكَ الْحِسَانَ يَأْتِمِدُ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو « قام زيد وعمرو أكرمه » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثاني المنع مطلقاً ، والثالث لأبي على يجوز في الواو فقط .

السادسة : في العطف على معمولي عاملين ، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلم زيداً وعمراً بكراً جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمره ، وأخاك غلامه بكري ، وأما معمولات عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعاً ، نحو كان آكلا طعامك عمرتو وتمرك بكرك ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جاراً ، فإن كان مؤخراً نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو وعمرتو والحجرة ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو وعمرتو والحجرة ؛ فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعم فقلوا : إن ولي المحفوض العاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البدل

(التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلاً) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلقى أو كمعطوف ببل)
أى يحىء البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه ، نحو «أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين» وسماء الناظم البديل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو «إلى صراط العزيز الحميد الله» في قراءة الجر ، وإنما يطلق «كل» على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر ، نحو «أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه» ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى «ثم عموا وصموا كثير منهم» أو مقدر نحو «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» أى منهم .

والثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأنعجبني زيد علمه ، أو حسنه ، أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه ، أو فرسه ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض ؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» ، ومثال المقدّر قوله تعالى «قتل أصحاب الأخدود النار» أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البديل المبّين ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلأُضْرَابِ أَغْزُ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ

وَدُونَ قَصْدٍ كَلَطَ بِهِ سُلْبُ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصداً أولاً ؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حدّ البديل ؛ فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصوداً ؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل

نسيان ، أى بدل شيء ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من الفحويين لم يفرقوا بينهما ؛ فسموا النوعين بدل غلط ، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ، ويسمى أيضاً بدل البداء .

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله :

(كَزَرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَاعْرِفَهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبِلًا مُدَى)

فخالدًا : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتغال ، ومُدَى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير ؛ فإن النَبْلَ اسمٌ جَمْعٌ للسهم ، والمدى : جمع مُدْيَةٍ وهى السكين ؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبيل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبيل ثم بآن له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء ، والأحسن أن يؤتى فيهن بيل

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض ، كقوله ^(١) :

٨٥٤ - كَأَنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ وَنَفَاهُ الْجَهْورُ ، وَتَأَوَّلُوا الْبَيْتَ ^(٢) .

(١) مثله قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة البين » من نوع بدل الكل من الكل ، فافهم هذا

الثاني : رد السهيل رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل ، فقال : العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيفَ ثلثه » إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف ، ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف في المشتمل في بدل الاشتغال ؛ فقليل : هو الأول ، وقيل : الثاني ، وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب في التسهيل إلى الأول .

الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط ، وقال : لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السيّد أنه وُجد في كلام العرب كقول ذي الرمة :

٨٥٥ — لَمَيَّاهُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ [وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أُنْيَاكِبِهَا شَنْبٌ]

فاللّمس : بدل غلط ؛ لأن الحُوَّةَ السوادُ ، واللّمسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه في الإعراب ، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛ أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً » والمعرفة من النكرة نحو « وإنك آتهدى إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله » والنكرة من المعرفة نحو « لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة » وأما الأفراد والتذكير وأضدادها فإن كان بدل كلِّ وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو « مفازاً حدائق » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ

وَرِجْلٍ رَمَى فِيهِ — الزَّمانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز إبدالُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يُبدَلَ الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَآخِرِنَا » وقوله :
٨٥٧ — فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَايَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذهاب ؛ أحدها : المنع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضر بتكم إلا زيدا ، وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضاً) أى كان بدل بعض ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » وقوله :

٨٥٨ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
(أو) اقتضى (اشتمالاً) أى كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ أُسْتَمَالًا)

وقوله :

٨٥٩ — بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(تنبيه) : قال فى التسهيل : ولا يُبدَل مضمَر من مضمَر ، ولا من ظاهر ، وما أَوْهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا ، اه .

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضْمَن) معنى (الهمز) المستفهم به (يَلِي هَمْزًا) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) وكم مَالِكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئتَ أرا كَبِأَ أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقَمَ مَعَهُ ، وما تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا تُجْزِئُكَ ، وَمَتَى تُسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَسَافِرُ مَعَكَ .

(وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدلَ كلِّ من كل ، قال في البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِمِمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

وبدلَ اشتغال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِنُ) ومنه « وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ » وقوله :

٨٦١ - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال في البسيط : جَوَزَهُ سِيدُوِيهِ وَجَمَاعَةُ مِنَ النَحْوِيِّينَ ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جنى والزنجشري والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه الناظم نحو « عرفت زيدا أبو من هو » .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتحد البدل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةً بيان ، كقراءة يعقوب « وترى كل أمة جائية كل أمة تدعى إلى كتابها » بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو .

الثانية : الكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغى ، كقوله :
 ٨٦٤ - إنَّ الشُّيُوفَ غَدُوهاَ وَرَوَّاحَهاَ تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْصَبِ
 الثالثة : قد يستغنى فى الصلّة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو « أحسن إلى الذى صحّبت زيدا^(١) » أى صحبته زيدا .

الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافياً به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ وربعةٍ ، وإن كان غير وافٍ تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ، فإن نوى معطوف محذوف فن الأول نحو « اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر » بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النَّداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بُعد ، يقال : فلان أندى صوتاً^(٢) من فلان ، إذا كان أبعد صوتاً منه .

(١) يجوز فى « زيد » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من « الذى »
 (٢) ومنه قول الشاعر:

قفلت ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
 (١١ - الأسمونى ٢)

(وَلَمُنَادَى النَّاءِ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كَالنَاءِ) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يَا * وَئِى) بالسكون ، وقد تمد همزتها (وَاَ ، كَذَا أَيْأَ ثُمَّ هِيَا) وأعمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتمين فى الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب ، نحو أَرِيدُ أَقْبِلْ (وَوَالْمِنْ نَدْبُ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وَاوَلَدَاهُ ، وَاوَلَدَاهُ (أَوْ يَا) نحو يَا وَلَدَاهُ يَا رَأْسَاهُ (وَغَيْرُ وَآ) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنَبْ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ

فإن خيف اللبس تعيَّنت وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد أى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدّها فى التسهيل ؛ جملة الحروف حينئذٍ ثمانية .

الثانى : ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد ، وأى والهمز للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأى للمتوسط ، ويا للجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيذا ، وعلى منع العكس .

(وَغَيْرِ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعَرَّى) من حروف النداء لفظاً (فاعلاً) ، نحو «يوسفُ اعْرِضْ عَن هَذَا» «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ» «أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ» ونحو خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقْبِلْ ، ونحو مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَى .

أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطْلَبُ فيهما مدُّ الصوت والحذف يُنافيه ، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عَدَّ في التسهيل من هذا النوع لَفْظَ الجلالة ، والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد ، وهو ظاهر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر ، والصحيحُ منعه مطلقاً ، وشذ نحو يا إياك قد كَفَيْتُكَ ، وقوله :

٨٦٦ - يا أَبَجْرُ ابْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا [أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا]

(وذاك) أى التَّعَرَّى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له قلَّ ومن يَمْنَعُهُ) فيهما أصلاً ورأساً (فانصُرْ عَازِلَهُ) بالذال المعجمة أى لأُمة على ذلك ، فقد سُمِعَ فى كل منهما مالا يمكن ردُّ جميعه ؛ فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كُرا ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ ، وأَصْبَحَ لَيْلُ ، وفى الحديث « ثَوْبِي حَجَرٌ » وفى اسم الإشارة قوله :

٨٦٧ - إِذَا هَمَلْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

بِمِثْلِكَ ، هَذَا ، لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله :

٨٦٨ - إِنَّ الْأُولَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اِغْتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا^(١)

وقوله :

٨٦٩ - ذَا ارْهَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِهَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَامِ سَبِيلِ

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومي ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم : يتعلق باغتصم .

وجعل منه قوله تعالى « ثم أنتم هؤلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجْتَ رَسِيصًا
[ثُمَّ أَنْذَنْتِ وَمَا شَفَعْتَ نَسِيصًا]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرة نظمها ونثرها ، وقصرُ اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرَّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق هنا اسم الجنس ، وقيده في التسهيل بالمبنى للدعاء ؛ إذ هو محل اختلاف ، فأما اسمُ الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى « يَا رَجُلًا خذ يدي » فنصَّ في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالخاص أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمنادي البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت .

(وَأَبْنِ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا)

أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يُبْنَى على ما يرفع به لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضا فيه بسبب التقصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجلُ أقبل ، تريد رجلاً معيناً ، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركب المزجي والمتنى والمجموع ، نحو يا مَعْدِي كَرِبُ ، ويا زَيْدَان ، ويا زَيْدُون ، ويا هْنَدَان ، ويا رَجَلَان ، ويا مسلمون ، وفي نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاة في شرحه عن الفراء ، وأَيَّدَهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَارًا بِحَزْوَى هِجَتِ لِلْمَعِينِ عَبْرَةً

[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ]

الثاني : ما أطلقه هنا قِيَّدَهُ في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا يزيد لعمرؤ ، ونحو يا ألماء والعُشْبِ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
الثالث : إذا ناديت اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَيْ عَشْرَةَ قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر ويا اثني عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَانُوا أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسيبويه وَحَذَّامٍ في لغة الحجاز ، وخمسة عشر (وَلْيُجَرِّمْ جَرْمِي ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : ياسيبويه العالم ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تجدد بئاؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمحكي كالمبني ، تقول : يا تَأْبَطَ شَرًّا المَقْدَامُ والمَقْدَامُ .

(وَالْمَفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا)

أى يجب نصبُ المنادى حتماً في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المفصولة كقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَاكِبًا إِمَاعَرَضْتَ قَبْلَغْنِ [نَدَامَايَ مِنْ تَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا]

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير مَحْضَةٍ نحو يا حَسَنَ الْوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ، نحو يا حسنًا وجهه ، ويا طالعا جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميته بذلك . ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعةً هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثانی بآل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من آل . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخييره في إلحاق آل مردود .

﴿ تنبيه ﴾ : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سيوييه على أنه مفعول به ، وناصبُه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيد » عنده أدعو زيداً ؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال ، وندالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدّ الفعل ؛ فعلى المذهبين « يا زيد » جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأيه ؛ فعند سيوييه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدّ مسدّ أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذِكر لفظاً أو تقديرًا ؛ إذ لانداء بدون المنادى .

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ وَافْتَحَنٌ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ)

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بآبن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بْنُ سَعِيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمًا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتما ، وإن لم يل : شرط جوابه محذوف ، والتقدير : فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضمَّ متحتم أى واجب إذا قُددَ شرطٌ من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يارجلُ ابنَ عمرو ، ويازيدُ الفاضلُ ابنَ عمرو ، ويازيدُ الفاضل ؛ لانتفاء علمية المنادى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية ، والوصف به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

٨٧٤ — فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا غَمْرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيت . ونحو «يازيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة « ابن » فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتح فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك رَكَبْتَهُ معه .

الثانى : حكم « ابنة » فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحويا « هند بنت زيد » خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو « يا هند بنت عمرو » واجب الضم .

الثالث : يلحق بالعَلَم « يا فلانُ بنَ فلان » ، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ ، ويا سيدُ بنَ سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع: قال في التسهيل: وربما ضم الابن إتباعاً، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من «يا زيد بن عمرو» بالضم إتباعاً لضمّة الدال.

الخامس: قال فيه أيضاً: ومجوز فتح ذى الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظاً، وألف «ابن» في الحالتين خطأ، وإن نون فللضرورة.

السادس: اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعاً، وكلامه هنا يحتمله، فنحو «يا عيسى ابن مريم» يتعين فيه تقدير الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح، وفيه خلاف، اهـ.

(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نَوْنًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنًا)
فقد ورد السماع بهما، فمن الضم قوله:

٨٧٥ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرُءَ عَلَمِيهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُءَ السَّلَامُ]

وقوله:

٨٧٦ — لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا

مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيَّيتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله:

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا [أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا]

وقوله:

٨٧٧ — ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ:

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرجي والمبرد النصب، ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس.

(وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل) في نحو قوله:

٨٧٨ - عَبَّاسُ يَا أَلَمَلِكُ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعَلَاءِ عَدَنَاتُ

وقوله :

٨٧٩ - فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكُمْ أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً ؛
لإلزام آل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول : يا الله ، بإثبات الألفين ، ويا الله ، بحذفهما ،
ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلامع (مَحْكِيَّ الْجَمَل) نحو « يا الْمُنْطَلِقُ زَيْد » فيمن
سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بآل
نحو الذي والتي ، وصوّبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به ، نحو « يا الأسدُّ
شِدَّةً أَقْبِلْ » وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛
لأن تقديره يا مِثْلَ الأسدِّ أَقْبِلْ ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يُحذفَ حرفُ النداء ويقال (اللَّهُمَّ
بِالتَّعْوِيضِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ)
أى شذ الجمع بين يا والميم في الشعر ، كقوله :

٨٨٠ - إِيَّ إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في « اللهم » بقية جُملة
محذوفة وهى « أُمَمًا بَخَيْرٍ » ، وليست عوضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمع
بينهما في الاختيار .

الثانى : قد تحذف آل من اللهم ، كقوله :

٨٨١ - لَا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

[فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ رَجْجٌ]

وهو كثير في الشعر .

الثالث : قال في النهاية : تستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللهم أثبتنا . ثانيها : أن يذكرها الحبيب تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيد قائم ؟ فتقول له : اللهم نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلاً على النذرة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدني ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ * أَلِمْهُ نَصَبًا) مراعاة للحل المنادى نعمتاً كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أو بياناً نحو يازيدُ عائدَ الكَلْبِ ، أو تأكيداً نحو يازيد نفسه ، ويا تميمُ كلهم أو كلكم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز السكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو « يازيدُ صاحبُنا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء في نحو « ياتميمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يدعى .

الثاني : شمل قوله « ذِي الضَّمِّ » العلم ، والنكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمّه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وهما الإضافة والخلو من أَلْ - وذلك شيئان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (اَرْفَعُ أَوْ اَنْصِبُ) تقول « يازيدُ الحَسَنُ الوَجْهَ والحَسَنُ الوَجْهَ ، ويازيد الحَسَنُ والحَسَنُ ، ويا غلام بشرٌ وبشراً ، ويا تميم أجمعون وأجمعين » ؛ فالنصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهرُ كلامِهِ أن الوجهين على السواء .

(وَاجْعَلَا * كَمْسْتَقِلَّ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً عن أَل (وَبَدَلًا) تقول « يَارَيْدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَارَيْدُ وَبِشْرُ » ، وتقول : « يَارَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَارَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازني والكوفيون « يَارَيْدُ وَعَمْرًا ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَبَكْرًا » . (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقًا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفعُ والنصبُ (وَرَفَعُ يُذْتَفَى) أى يُخْتَارُ ، وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مُشَاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ » بالنصب فللعطف على « فَضْلًا » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجزمي النصب ؛ لأن ما فيه أَل لم يَلِ حرفَ النداء فلا يجعل كلفظ ما عليه وتمسكاً بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أَل مُعرَفةً فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مُجْمَعٌ على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَا رَجُلُ وَالْغُلَامُ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع .

(وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ * يلزم بالرفع لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ)

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبُ » منصوباً ، فأياها : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوب : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال

من مصحوب آل ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب آل ، وبعد : في موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأيها يلزم مصحوب آل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعاً بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائد على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُودِيَتْ أى^١ فهي مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنسان » « يا أيتهما النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يحز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى^٢ وُصلة^٣ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله « لَدَى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السّيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط أن تكون آل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فأل جنسية ، وصارت بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجزمى إتباع أى بمصحوب آل التى للمنع الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتمين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازاه .

الثانى : ذهب الأخفش^٤ فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ،
ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « ها » دخلت للتنبيه مع
اسم الإشارة ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تريد يا أيها الرجل ، ثم حذف
« ذا » اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت
أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ — يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالتَّكْزُرِ

(وأيهذا أيها الذي ورد) أي هذا : مبتدأ ، وأيها الذي : عطف عليه ، وسقط
العاطف للضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف
مضاف ، والتقدير : لفظ أيها وأيها الذي ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

أى : ورد أيضاً وصف أى في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ — أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ

لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ومحو « يا أيها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ » (وَوصف أى بسوى هذا) الذي

ذكر (يرد) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يشترط لوصف « أى » باسم الإشارة خلوه من كاف

الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافي ، وخلافا لابن كيسان ؛ فإنه أجاز « يا أيها
ذاك الرجل » .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذى أل ، وفقاً لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - أَيُّهَذَا كَلَّا زَادَ كَمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَغَلَّ

واشترط ذلك غيرهما .

(وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما مر ، نحو « يا ذا الرُّجُلُ » و « يا ذا الَّذِي قَامَ » هذا (إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا) أى : ترك الصِّفَةِ (يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلَةِ إلى ندائها ، كقولك لقائمٍ بين قومٍ جُلُوسٍ : يَا هَذَا الْقَائِمُ ، أما إذا كان اسمُ الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفة حينئذٍ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ (١) وقوله :

٨٨٦ - يَا تَيْمُّ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمُرٍ]

وقوله :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَعَّمَلَاتِ الذُّبْلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حتماً (وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصِبْ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثانى حينئذٍ ؛ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتاً ، وتأول فيه الاشتقاق ، وإن

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصارين ، وهو :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ويا سعد سعد الخزرجين العطارف

فتحتة فنلانة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيبويه - أنه منادى مضافٌ إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثاني على التوكيد ، وثانيها - وهو مذهب المبرد - أنه مضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخر ، والثاني مضافٌ إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِّبَا تركيب خمسة عشر ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح في السكافية بأن الضم أمثلُ الوجهين .

الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يَا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبَ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس ؛ فمنعوا نَصْبَهُ ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبَ زَيْدٍ » .

الثالث : إذا كان الثاني غير مضاف نحو « يَا زَيْدُ زَيْدٍ » جاز ضمُّه بدلاً ، ورفعه ونصبه عطف بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ) آخِرُهُ (إِنْ يُضَفَّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيًّا) والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ قَاتِقُونَ » ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَمَرْتُوْا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلَهْفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي : يَا لَهْفًا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجهاً سادساً ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها ، وجعل الاسم مضموماً كالنمادى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا »

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَايَ ، وَيَا قَاضِيَّ » تنبيهان : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِمِي ، وَيَا ضَارِبِي » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كـ بُنْيَ قيل : يَا بُنْيَ أو يَا بُنْيَ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل ، الثاني : أن ثانية ياءى بُنْيَ حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَيَّ ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وَفَتَحْ أَوْ كَسَرْ وَحَذَفُ الْيَاءِ) وَالْأَلِفِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (اسْتَمَرَّ* فِي) قَوْلِهِمْ (يَا ابْنَ أُمِّ) وَيَا ابْنَةَ أُمِّ ، و (يَا ابْنَ عَمِّ) وَيَا ابْنَةَ عَمِّ (لَا مَفَرَّ) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أُمَّا وَعَمَّا بقلب الياء ألفا ؛ فحذفت الألف وبقيت

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جعلاً اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح ، والأول قول الكسائي والمفراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحدَ عشرَ إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :
٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمَّالٍ تَلُومِي وَاهْجَمِي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابنَ أخِي » و « يا ابن خالي » فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال « في يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ » ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الكسر أجودُ من الفتح ، وقد قرئ « قال يا ابنَ أمَّ » بالوجهين .

(وَفِي النَّدَا) قولهم يا (أَبَتِ) ويا (أُمَّتِ) بالتاء (عَرَضَ) والأصل يا أباي ويا أمي (وَكَسِرَ) أو افْتَحَ ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضَ) وَمِنْ لَمْ لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم ، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلام ؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠ - يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
فضرورة ، وكذا قوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنِيَ أَنَا كَا] يَا أَبَتَا عَلَّاكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة المعوض عنه ، وقال في شرح
الكافية: الألف فيه هي الألف التي يُوَصَّلُ بها آخرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغائباً به
أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت ، فأجازه الفراء وأبو جعفر
النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول : يا أبتُ ويا أمتُ ،
بالضم ، وعلى هذا فيكون في نداءهما عشرُ لغاتٍ : الست السابقة في نحو يا عَبْدُ ،
وهذه الأربعة ، أعني تثليث التاء ، والجمع بينها وبين الألف في نحو « يا أَبَتَا » على ما مر .
الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء ، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال في التسهيل :
وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في
المصحف بالتاء .

أسماء لازمت النداء

(وَفُلٌ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِاللَّذَا) أى لا يستعمل في غير النداء ، ويقال للمؤنثة : يا فُلة
واختلاف فيهما ؛ فذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين ؛ ففُلٌ كناية عن رجل ،
وفُلةٌ كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرحما ، وردّه الناظم
بأنه لو كان مرحما ل قيل فيه « فُلا » ولما قيل في التأنيث فُلة ، وذهب الشلوبين وابن
عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان
وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافُلٌ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقَذَانَ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

بمعنى يا فلان ويا فُلَّة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنْقُوصَيْنِ في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم ، وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ، وردده بالوجهين السابقين ، و (لَوْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلَأْمٌ ومَلَأْمَانٌ بمعنى عظيم اللؤم ، و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الأكثر في بناء مَفْعَلَانٍ نحو مَلَأْمَانُ أن يأتى في الـذم ، وقد جاء في المدح نحو يَا مَكْرَمَانِ ، حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مَطْيَبَيَّانِ ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالذم ، وأن مَكْرَمَانِ تصحيف مَكْذَبَانِ ، وليس بشيء .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبعه ولده ، وهو صحيح فى غير مَفْعَلَانٍ ؛ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يَا مَخْبَثَانِ ، وفى الأئبى يَا مَخْبَثَانَةَ .

(وَاطَّرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُّ) يَا فَعَالٍ نَحْو (يَا خَبَاثِ) يَا لَكَاعٍ يَافَسَاقِ ، وأما قوله :

٨٩١ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ نَمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطَرِد (مِنَ الثَّلَاثِ) عند سيبويه نحو نَزَالَ وَتَرَكَ مِنْ نَزَلٍ وَتَرَكَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمِعَ نحو دَرَاكَ من أدرك ، الثانى أن يكون تاماً ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كاملاً التصرف فلا يبنى من يدعُ ويذر .

الثانى : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذاً كَقَرَّ قَارٍ مِنْ «قَرَّ قَرَّ» فى قوله :

٨٩٢- [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثَّرَاثِرِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ *

وعَرَّعَارٍ من « عَرَّعَر » في قوله :

٨٩٣- [مُتَكَنِّفِي جَنْبِيْ عُبَاظَ كَابِهِيْمَا] يَدُوْ وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ

وقاس عليه الأخفش ، ورد البرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي ، وذهب إلى أن قَرَقَارٍ وَعَرَّعَارٍ حكاية صوت ، وحكاة عن المازني ، وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله ، والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذِّكُورِ) (فَعَلُ) نحو قولهم يَا فُسْقُ يَا لُكْعُ يَا غُدْرُ يَا خُبْتُ (وَلَا تَقْسُ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونسب لسيبويه . (وَجَرُّ فِي الشَّعْرِ فُلُ) قال الراجز :

٨٩٤- [تَدَافَعُ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلْ] فِي جَلَّةِ أُمْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥- دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِيعٍ فَأَبَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ وَالشُّوبَانِ]

أى دَرَسَ المنازلُ ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفتان ؛ فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرته قلت فُلِيْ ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فُلَيْنِ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

﴿ خاتمة ﴾ يقال في نداء المجهول والمجهولة : يَا هُنْ وَيَا هَنَةً ، وفي التثنية والجمع يَا هَنَانٍ وَيَا هَنَتَانِ ، وَيَا هَنُونٍ وَيَا هَنَاتٍ ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يَا هَنَاهُ وَيَا هَنَتَاهُ ، بضم الهاء وكسرهما ، وفي التثنية والجمع يَا هَنَانِيَّهَ ، وَيَا هَنَتَانِيَّهَ وَيَا هَنُونَاهُ ، وَيَا هَنَاتُوهُ ، والله أعلم .

الاستغاثة

(إِذَا أَسْتَغِيثَ أَسْمُ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خَفِضًا) غالباً (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَّا لَمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضممر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإعـا أعرب - مع كونه منادى مفردا معرفة - لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهـا بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن « استغاث » متعد بنفسه لقوله « إذا استغيث اسم » والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إِذ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بـأل ، وإن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد « إن كررت يا » .

الثانى : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يَا لِي » وقد أجاز أبو الفتح^(١) فى قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقُ مَا أَتَقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبى الطيب المتنبي . وابن جنى من شرح ديوان المتنبي وتوفر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفقاً لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل الفداء المضمّر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف الفداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو « يالزَيْدِ الشُّجَاعِ الْمَظْلُومِ » ، وفى النهاية : لا يبعد نصبُ الصفة حملاً على الموضع .

(وَافْتَحَ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ) (كَرَّرْتَ) (يَ) كقوله :

٨٩٧ - يَاقَوْمِ وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِ لِأَنَّا سِ عَمَوْهُمْ فِي ازْدِيَادِ

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ) (أَتَيْتِ) على الأصل لأن اللبس نحو :

٨٩٨ - [يَبْنِكِيكَ نَاءَ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ]

يَا لَأَكْهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لَلْعَجَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمع فى قوله :

٨٩٩ - يَاعَطَّافِنَا وَيَا لَرَبَّاحِ وَأَبِى الْخَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ، وهو ظاهر فى الأسماء الظاهرة ، وأما المضمّر فتفتح معه إلا مع الياء نحو « يالزَيْدِ لَكَ » وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ [كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُعَارِ الْفَتْلِ شَدَّتْ بِمِذْبُلٍ]
 إن اللام فيه للاستغاثه .

الثالث : فيما تتعلق به لامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ فقليل : بحرف الفداء ،
 وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعوا لزيد .
 الرابع : قد يُجْزَأُ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَا لِّلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
 لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا

(وَلَا مُمَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ الْإِفْ) فكما تقول « يا لزيد » تقول أيضاً : يا زَيْدَا ،
 ومنه قوله :

٩٠١ — يَا زَيْدَا لَا مِلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغَفَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول يا لزيدَا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — أَلَا يَا قَوْمَ لِّلْعَجَبِ الْعَجِيبِ [وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسمُ ذُو تَعَجَّبَ أَلْف) بلا فرق ، كقولهم : يا لهاء ، وَيَا لِّلْدَوَاهِ
 إذا تعجبوا من كثرتها ، ويقال : يَا لِّلْعَجَبِ ، وَيَا عَجَبَا لزيد ، وَيَا عَجَبَ لَهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : جاء عن العرب فى نحو « يا للعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ،
 وكسرهما باعتبار الاستغاثه من أجله ، وكون المستغاث محذوفا .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه
 حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحذف المستغاث فىلى « يا » المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون
 مستغاثا ، كقوله :

٩٠٣ - يَا لَأَنَاسِ أَبَوَا إِلَّا مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيِ وَعُدْوَانِ
أى يا لقومى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ » أى أدعوك
لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

الندبة

(مَا لِمُنَادِي) من الأحكام (أَجَلٌ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة
كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

أو لتنزله منزلة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب « وأعمراه
وأعمراه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ - فَوَا كَيْدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عِبَرَاتِ مَا لَهْنُ فَنَاءِ]

والتوجع منه نحو « وامصيبته » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير
المؤمنين » ، و « واضارباً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه كقوله :

٩٠٥ - وَافْتَقَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَتَقَسُ [أَيْ بَلِي يَأْخُذُهَا كَرَوْسُ]

ولا يندب إلا العلم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مُسَمَّاهُ (وَمَا نُسَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال « وارجلاه » خلافا للرياشى فى إجازته ندبة
اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبله » (وَلَا) يندب (مَا أَبْهَمَا) وذلك اسم الإشارة
والموصول بما لا يعينه ؛ فلا يقال « واهذاه » ولا « وامن ذهباه » ؛ لأن غرض الندبة
- وهو الإعلام بعظمة المصائب - مفقود فى هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمُؤْصُولُ بِالَّذِي اشتهر)

اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كَسِبَتْ زَمْزَمَ يَلِي وَامَنْ حَفَرٌ) في قولهم « وَامَنْ حَفَرٌ بِئْرَ زَمْزَمَ » فإنه بمنزلة واعبد المطلباء .

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقاً (صَلَهِ) جوازاً لا وجوباً (بِالْأَلِفِ) المسماة ألف الندبة ؛ فتقول في المفرد وَازِيدَا ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وفي المضاف « واغلام زيدَا ، واعبد الملكا » ، وفي المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفي الصلة « وَامَنْ حَفَرٌ بِئْرَ زَمْزَمَا » ، وفي المركب « وَاَمْعَدِي كَرَبَا » وفي المحكي « وَاَقَامَ زَيْدَا » فيمن اسمه قام زيد ، وأجاز يونس وَصَلَ أَلْفَ النَّدْبَةِ بِآخِرِ الصِّفَةِ نَحْوُ : « وَازِيدُ الظَّرِيفَا » ، ويعضده قولُ بعض العرب « وَاجْجَعْتِي الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (مَتْلُوهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) أَلْفَا (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها ، نحو « وَاُمُوسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وَاُمُوسِيَا (كَذَلِكَ) يحذف لأجل ألف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلِ) المندوب (مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأَمَلِ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحة فتقول « وَاَعْلَامَ زَيْدَنَاهُ » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « وَاَعْلَامَ زَيْدَنِيهِ » قال المصنف : وما رَأَوْهُ حَسَنَ لَوْ عَصَّدَهُ سَمَاعٌ ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أَهْلُ الْكُوفَةِ يَحْرُكُونَ التَّنْوِينَ فَيَقُولُونَ : « وَاغْلَامَ زَيْدَنَاهُ » ، وزعموا أنه سُمِعَ ، انتهى . وأجاز القراء وجهاً ثالثاً ، وهو حذفه مع إبقاء السكسرة وقلب الألف ياء ؛ فتقول : وَاغْلَامَ زَيْدِيهِ .

(وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ) حرفاً (مُجَانِسًا) فأول الكسرياء ، والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا) دفعا للبس ؛ فتقول في نُدْبَةِ غِلَامٍ مضافاً إلى ضمير المخاطبة :

وَاعْلَامَكِيهِ . وفى نديته مضافا إلى ضمير الغائب : وَاعْلَامَهُوهُ ؛ إذ لو قلت «وَاعْلَامَكَاهُ» لا لتبس بالمدكر ، ولو قلت «وَاعْلَامَهُاهُ» لا لتبس بالغائبة . قال فى شرح الكافية : وهذا الإتيان - يعنى والحالة هذه - متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه ، وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول فى رَقَاشٍ : وَارْقَاشَاهُ ، وفى عبد الملك : وَاعْبَدَ الْمَلِكَاهُ ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَاقَامَ الرَّجُلَاهُ ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتيان نحو : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبَدَ الْمَلِكِيهِ ، وَاقَامَ الرَّجُلُوهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الكوفيون أيضاً الإتيان فى المثني ، نحو وَارْيَدَانِيهِ ، واختاره فى التسهيل .

(وَوَاقِفًا زِدْ) فى آخر المندوب (هَاءٌ سَكَّتِ) بعد المد (إِنْ تَرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (فالمَدُّ ، وَالْهَلَا تَرِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله «وواقفا» أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :

٩٠٦ — أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ

(وَقَائِلٌ) فى ندبة المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فى النَّدَا اليَاذَا سُكُونِ أَبْدَى) فقال : يَاعْبُدِي ، وأما من قال «يَا عَبْدٍ» بالكسر ، أو «يَا عَبْدَ» بالفتح ، أو «يَا عَبْدُ» بالضم ، أو «يَا عَبْدَا» بالألف [فقد] اقتصر على الثانى . ومن قال «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

﴿ تنبيه ﴾ : فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه ، وحذفها مذهب المبرد .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمَتِ الياء ؛ لأن المضاف إليها غيرٌ مندوبٍ ، نحو وَأَوَّلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم في اللغة : تَرْفِيقُ الصوت وتَلْيِينُهُ ،
يقال : صوت رَخِيم ، أى سَهْلٌ لِينٌ . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ

رَخِيمٌ الْخَوَاشِي ، لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ

أى رقيق الخواشى ، وأما فى الاصطلاح فهو : حَذْفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم فى أسود : سُوَيْدٌ ، وسيأتى فى بابه ،
وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَا سَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا)
وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يَأْنَسُ
بالتغيير؛ فهو ترفيق .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الشارحُ فى نصب ترخيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولاً له ،
أو مصدراً فى موضع الحال ، أو ظرفاً على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجهاً
رابعاً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً ، وناصبه اخذِفْ لأنه يُلَاقِيهِ فى المعنى .
وأجاز المَكُودى وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى
رَخِمَ تَرْخِيماً .

(وَجَوَزْنَهُ) أى جَوَزَ الترخيم (مُطْلَقاً فى كُلِّ مَا * أَنْتَ بِهَا) أى سواء كان
علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ - أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَالِ

[وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي]

وكقوله :

٩٠٩ — جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]
ومحو « يَاشَا أَدْجُنِي » أى أقيمى بالمسكان ، يقال : دَجَنَ بِالْمَسْكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا ،
أى أقام به .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني ، لإخراج
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يا جَارِيَّةُ
خُذِي يَمْدِي » لغير معينة ، ولا فى نحو « يا طَلْحَةَ الْخَيْرِ » وأما قوله :
٩١٠ — * يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *
فنادر .

الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ،
والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعمه بن قلعمه » لأنه كناية عن المجهول
الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ؛ لأنه
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول
فى المرخم « يا طَلْحَةَ » ؛ فقليل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :
هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل :
ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار
بالتعويض إلى قوله :

٩١١ — قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

[وَلَا يَلَيْكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حَرَمَل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ — كَلَيْيَ لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وَآيِلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ ف قيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تُشَاكِل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لا رَجُلَ في الدار » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ — * يَارِيحُ مَنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِيَّ *

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أُمَيْمُ ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفَرَّهْ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ، ولو كان ليناسا كنا زائداً مكملأربعةً فصاعداً ؛ فنقول في عَقْنَبَةَ « يا عَقْنَبَا » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم تانياً على لغة مَنْ لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ — أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلِيَتْ وَلَايَةَ

[فَكُنْ جُرْذاً فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحرارته ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَيْسَلُ مَا قُلْتَهُ

[وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذْ لَمْ يَصْدُقْ]

أراد يا أرتطاه :

(وَاحْظِلًا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ)

أى فأكثر (العلم * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مَتَم) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سَكَنَ وَسَطُهُ نَحْوِ زَيْدٍ أَوْ تَحْرُكَ نَحْوِ حَكَمٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم الحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يرْخِمْ نَحْوَ بَكْرٍ أَحَدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى] .

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم الذكرة المقصودة نحو يا غَضَنَفَ فى غَضَنَفَرٍ قِيَاساً عَلَى قَوْلِهِمْ : أَطْرُقُ كَرَا ، وَيَا صَاحِ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا

[أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندَرُ منه حذف المضاف إليه بِأَسْرِهِ كقوله :

٩١٧ - يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً

[فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنْيِضِ]

يريد يا عَبْدَ هَنْدٍ ، يخاطب عبد هند الأحمي ، وذلك علم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما في نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَتَأَبَّطَ شَرُّهُ » وسيأتي الكلام عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو فلٌ وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن لا يكون مستغاثاً ، وأما قوله :

٩١٨ — كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَسِمِ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ
فضرورة أوشاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :
٩١٩ — أَعَامَ لَكَ بَنَ صَعَصَعَةً بَنِ سَعْدٍ
[تَمَنَّنِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ]

والصحيحُ مأمَر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذفِ) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إن زيدا) أي : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يا مُخْتَاراً ويا مُنْقَاداً . الثاني : أن يكون (ليناً) أي حَرَفَ لِينٍ ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سَفَرَجَلٍ أو ساكناً نحو قِمَطَرٍ ؛ فتقول يا سَفَرَجُ ، ويا قِمَطُ ، خلافاً للفرأ في قطر فإنه يجيز يا قِمَ بحذف حرفين . الثالث : أن يكون (سائِكناً) فإن كان متحركاً لم يحذف ، نحو هَبَيْخٍ وقَنَوْرٍ ؛ فتقول : يا هَبَيَّ ويا قَنَوْرَ . والرابع : أن يكون (مكمللاً أربعة فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف ، خلافاً للفرأ ، كما في نحو ثَمُودَ وعِمَادَ وسَعِيدَ ؛ فتقول : يا ثَمُو ويا عِمَا ويا سَعِي .

فالمستكمل الشروط نحو أسماءَ ومَرْوَانَ وَمَنْصُورَ وَشِمْلَالَ وَقِنْدِيلَ علماً ؛ فتقول فيها : يا أَسْمَ ويا مَرْوُ ، ويا مَنْصُ ، ويا شِمْلُ ، ويا قِنْدُ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرُوءُ إِنَّ مَطِئِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ]

(وَالْخُلْفُ فِي * وَارٍ وَيَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتَحُ قُفِي) نحو « فِرْعَوْنُ وَغُرْنَيْقُ » علما ؛ فذهب الجرّمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة ، فيقال : يَا فِرْعَ وَ يَا غُرْنَ ، قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يجوز ذلك ، بل يقول يَا غُرْنِي وَيَا فِرْعَوُ .

﴿ تنبيه ﴾ : يقال في ترخيم « مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ » علمين : يَا مُصْطَفَ ، قولاً واحداً ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصله مُصْطَفَيُّونَ وَمُصْطَفَيِّينَ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجَزَ اخْذِفْ مِنْ مُرْ كَبٍ) تركيب مزج نحو بَعْلَبَكَّ وَسَيَبَوِيَهْ ؛ فتقول : يَا بَعْلَ ، وَيَا سَيَبَ ، وكذا تفعل في المركب العددي ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يَا خَمْسَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيَهْ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يَا سَيَبَوِيْ وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين قلت « يَا بَعْلَبَ ، وَيَا خَضْرَمَ » لم أر به بأساً ، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازته النحويون قياساً .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا رخت « اثناً عشر ، واثناً عشرة » علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول « يَا اثنَ ، وَيَا اثنَتَ » كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلمته أن عجزها بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَلَّ تَرْخِيمٌ) علم مركب تركيب إسناد وهو المنقول من (جُمْلَة) نحو «تَأَبَّطَ شَرًّا» و بَرَقَ نَحْرُهُ « (وَذَا عَمْرُو) وهو سيبويه (نَقَلَ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبَّطَ شَرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : تقول في النسب إلى تأبَّطَ شَرًّا تأبَّطِي لأن من العرب من يقول يا تأبَّطَ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

﴿ تنبيه ﴾ : عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ) ما : مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِي) من المرخم (اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِي ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يَا حَارَ بالكسر ، ويا جَعَفَ بالفتح ، ويا مَنْصُ بالضم ، ويا قِمَطَ بالسكون ، في ترخيم حَارِثٍ وَجَعْفَرٍ وَمَنْصُورٍ وَقِمَاطٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه .
الثاني : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغَمًا في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حرَّكته بها نحو مُضَارٌّ وَمُحَاجٌّ ؛ فتقول فيهما : يَا مُضَارَّ يَا مُحَاجَّ ، بالكسر إن كانا اسمي فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو مُحَاجٌّ تقول فيه : يَا مُحَاجُّ بالضم ، لأن أصله مُحَاجُّجٌ ، وإن كان أصلي السكون حرَّكته بالفتح ، نحو أَسْحَارٌ اسم بَقْلَةٍ^(١) ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يَا أَسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأسحار والإسحار — بفتح الهَمْزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمى عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبعضهم يقول «سحار» بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيويوه؛ فقال السيراى: يحتم الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويحيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُمى بنحو قاضون ومُصْطَفَوْنَ من جموع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضى ويا مُصْطَفَى، برد الياء في الأول والألف في الثانى؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

(وَأَجْعَلْهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ يُنَوَّحْ مَحْذُوفٌ كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمَّا) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخره فى الوضع؛ فتقول: يا حَارُّ، ويا جَعْفُ، ويا مَنْصُ، ويا قِمَطُ، بالضم فى الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

﴿تنبيهان﴾: الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول فى ناجية «يَانَاجِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموما قدرت ضماً غير ضمه الأول نحو تَحَاجُ وَمَنْصُ.

الثانى: يجوز فى نحو يا حَارُّ بْنُ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بَكْرُ بْنُ زَيْدٍ.

(قُلْ عَلَى) الوجه (الأوّل) وهو مذهب مَنْ يَنْتَظِرُ (فِي) ترخيم (ثَمُودِيَا * ثَمُودُ) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظر (وَ) قل (يَا ثَمِي عَلَى) الوجه (الثانى يياً) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، كما تقول فى

جمع جَزَوْ وِدَلَوْ : الأَجْرَى والأَذْلَى ، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ ؛ إذ ليس في العربية اسمٌ
معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نحو يَدْعُو ، وبالمعرب المبني
نحو هُوَ وذو الطائفة ، وبذكر الضم نحو دَلَوْ وغَزَوْ ، وباللزوم نحو هذا أبوك . وقل في
ترخيم نحو صَمَيَّان وكرَوَان على الأول : يا صمىَ ويا كَرَوَ ، بفتح الياء والواو لما سبق ،
وعلى الثانى : يا صَمَا ويا كَرَا ، بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى
سيأتى بيانه كما فعل بَرَمَى ودَعَا . وقل في ترخيم سِقَايَة وَعِلَاوَة على الأول : يا سِقَايَ
ويا عِلَاوَ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثانى : يا سِقَاءَ ويا عِلَاءَ ، بقلبهما همزة لتطرفهما
بعد ألف زائدة ، كما فعل بَرِشَاءَ وكِسَاءَ . وقل في ترخيم لَاتٌ مُسَمَّى به على الأول :
يالَا ، وعلى الثانى : يالَاءَ ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه . وقل في
ترخيم ذات على الأولى : يَاذَا ، وعلى الثانى : يا ذوا ، برد المحذوف . وقل في ترخيم
سُفَيْرٍ ج تصغير سفرجل على الأول : يا سُفَيْرَ ، وعلى الثانى : يا سُفَيْرُ ، عند الأَكْثَرين ،
وقال الأخفش : يا سُفَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هذا الباب
كثيرة جدا ، وفيما ذكرناه كفاية .

(والتَّزِمَ الأوَّلَ في) موضعين ؛ الأول : ما يُومُّ تَقْدِيرُ تمامه تذكير مؤنث
(كُمُسْلِمَةٍ) وَحَارِثَةٌ وَحَفْصَةٌ ، فنقول فيه : يا مُسْلِمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ ، بالفتح ؛
لثلاث يلتبس ببدء مذكر لا ترخيم فيه ، والثانى : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النَظِيرِ كَطَيْلَسَانَ
في لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فنقول فيه : يا طَيْلِسَ بالفتح على نية المحذوف ،
ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نحو صَيْقِلَ
اسم امرأة وعذاب بَيْئُسٌ في قراءة بعضهم ، ولا فَعِيلٌ معتلها ، بل التزم في الصحيح
الفتحُ كَضَيْعَمَ وفي المعتل الكسر كَسَيْدَ وَصَيْبَ وَهَيْنَ ، وكحُبَلِيَّاتٍ وحَبْلَوَى
وحراوى ؛ فنقول فيها : يا حُبَلَى ويا حُبَلَوَ ويا حَمْرَاوَ بفتح الياء والواو ، على نية المحذوف ،
ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النَظِيرِ وهو كَوْنُ أَلْفٍ فُعْلَى
وهمزة فَعْلَاءَ مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد ، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام .
(وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي) ماهو (كَمَسَلَمَة) بفتح الأول اسم رجل ؛ لعدم المحذورين المذكورين ؛ فنقول : يَا مَسَلَمُ بفتح الميم وضمها .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول ، وهو أن يُنَوَى المحذوف كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوف للتخيم أعرفُ من تقدير التمام بدونه .

(وَلَا ضِطْرَارٍ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحَدَا)
أى : ويجوز التخيم في غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد ؛ فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثمَّ خطيء مَنْ جعل من تخيم الضرورة قوله :
* أَوْ الْفَأْمَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

كما ذكره ابن جني في المحتسب ، والأصل الحَمَام ، فحذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه التخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التانيث ، ولا تشترط العلمية ولا التانيث بالبناء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ، ومنه قوله :

* لَيْسَ حَتَّى عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ * ^(١)

٩٢٢ -

أى بخاله

(١) المحفوظ في هذا ، وهو الموجود في شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :
ليس رسم على الدفين ببال فلوى ذروة فجني ذبال ولا شاهد فيه

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين ، وهو على لغة التمام إجماع ، كقوله :

٩٢٣ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أراد ابن مالك ؛ حذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه ، ورواه المبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداها بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنَّ أَشْتَقَ لِرُؤْيِيهِ
أَوْ أُمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

﴿ خاتمة ﴾ : قال في التسهيل : ولا يُرَخِّم في غيرها - يعنى في غير الضرورة - منادى عار من الشروط إلا ماشدمن «يا صاح ، وأطرق كراً» على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وكرّوان ، فرخا مع عدم العلمية شدودا ، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخا ، وأن ذكر الكروان يقال له كراً . والله أعلم .

الاختصاص

(الاختصاصُ) : قَصْرُ الحِكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر (كِنْدَاء) أى جاء على صورة النداء لفظاً توسعاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَأ) وأخواتها لفظاً ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل السكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله : (كأثيرها الفَتَى بِأثر أَرْجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه . ✓

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينصب مع كونه مفرداً . ✓

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أيّاً توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهنالك توصف به . ✓

الثامن : أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافاً فى وجوب رفعه ، وفى الارتشاف : لاختلاف فى تابعها أنه مرفوع . ✓

وأعلم أن المخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيها وأيتها؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجلُ ، واللهم اغفر لنا أيها العصابةُ . والثانى : أن يكون معرفاً بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيَّ تِلْوَأَن كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرْبِ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

بالذال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعرِّفاً بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرُ
الأنبياء لا نُورَثُ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

[نَنْعِي أَبْنَى عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ]

قال سيبويه : وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل
البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون علما ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختص مبنياً على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فنصوب
وناصبه فعل واجب الحذف ، تقديره أخص ، وأختلف في موضع أيها وأيتها ؛ فذهب
الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ، ولا ينكر
أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ
يَا عَمْرُ ، وذهب السيرافي إلى أن أيتها في الاختصاص مُعرَّبة ، وزعم أنها تحتل وجهين :
أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أى
الخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل الخصوص
أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير
مخاطب كقولهم : بَكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ ، ولا يكون بعد
ضمير غائب .

التحذير والإغراء

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه .
والإغراء : تنبيهه على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني : بدونه .
فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كيأياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِدْرَاجُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَظْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّاكَ أَنْسَبُ) سواء وجد تكملة أو كقوله :

فِيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل : بَاعِذْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرك من الأسد ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني وهو رأى الشارح ^(١) ، وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير من ، قال في التسهيل : ولا يَحْذَفُ يعنى العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تَفْعَلَ كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة « من » أو بالتضمين

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في « إياك والشر » هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أقلُّ تكلفاً ، وقيل : الأصل أتقِ نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمَر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك أنت وزيد أن تفعل ، وإياك أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى ما بيّنا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا * إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفِ » ، أى يا مازن قِ رَأْسَكَ واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ) أى الأسد الأسد (يَا ذَا السَّارِي) ونحو « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتَرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أى جَنَّبْ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الْأَسَدَ » أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَأَبْرُزْ بِهَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجوزولى : يفتح ولا يمتنع .

الثاني : شمل قوله « إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ » الصُّورَ الأربع المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهى « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْنُ رَأْسَكَ كَيْبَابَكَ جُعِلَ إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
وقد صرح ولده بما تقدم .

الثالث : العطفُ في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولاً
معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزيداً أن تفعل كذا » صح أن تكون الواو
واو مع .

(وشذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياى » فى قول عمر رضى الله عنه :
« لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَا حُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّائِى وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ »
والأصلُ : إياى باعدوا عن حذف الأرنب ، وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم
الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثانى المحذر ، ومثل إياى إيانا (وَإِيَّاهُ)
وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذَّ) من إياى ، كما فى قول بعضهم « إِذَا بَلَغَ
الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ،
وفيه شذوذان : محىء التحذير فيه للغائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشَّوَابُّ ،
ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ)
أى من قاس على إِيَّائِى وَإِيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ، اه .
﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياى ، وإيانا » فإنه قال :
ينصب محذر إياى وإيانا معطوفاً عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

(وَكَمْحَذِّرٍ بِلَا إِيَّائِى اجْعَلَا مُعْرِئِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا)
من الأحكام ؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءة والنجدة »
بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَارِئُ بِغَيْرِ جَنَاحٍ؟

أى ألزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل فى نحو « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » ؛ إذ الصلاة نصبٌ على الإغراء بتقدير اخضروا ، وجامعةٌ : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُثَيْرٌ وَأَشْبَاءُ هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
بَلَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : الْحَقَّ بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو « كَلَيْهِمَا وَتَمْرًا » ، و « أَمْرًا وَنَفْسَهُ » ، و « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » و « أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، أو « وَلَا شَتِيمَةٌ حَرٌّ » ، و « هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ » ، و « إِنْ تَأْتِ فَاهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ » و « مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، و « عَذِيرَكَ » و « دِيَارَ الْأَحْبَابِ » ، بإضمار : أَعْطِنِي ، ودَغ ، وَأَرْسِلْ ، وَأَتَبِيعُ ، وَتَذَكَّرْ ، وَاصْنَعْ ، وَلَا تَرْتَكِبْ ، وَلَا أَتَوْهُمْ ، وَتَجِدْ ، وَأَصْبَتْ ، وَأَتَيْتَ ، وَوَطِئْتَ ، وَأَخْضِرْ ، وَأَذْكُرْ .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حَرٌّ ، وَمَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَى كَلَاهُمَا لى وزدنى ، وكلُّ شَيْءٍ أُمَمٌ ^(١) وَلَا تَرْتَكِبْ ، وَمَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ أَوْ ذِكْرُكَ ^(٢) . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مراداً به اسم المفعول : أى الذى تذكره وتتحدث

عنه وتتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ نَ فَعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشَتَّانِ)
وصة * هُوَ اسْمُ فَعْلٍ ، وَكَذَا أَوْةٌ وَمَءٌ .

فما ناب عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول - وهو ولم يتأثر بالعوامل - فصلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثاني - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كَشَتَّانِ تميم للحد ، فَشَتَّانِ : ينوب عن افتراق ، وصة : ينوب عن اسكت ، وأَوْةٌ : عن أتوجع ، ومَءٌ : عن انكفف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهان) : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كَرُوَيْدَ زَيْدًا ، ودُونَكَ زَيْدًا ، وما عداه فَعْلَ كَنْزَالٍ وصة ، وقيل : هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل .

الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومَنْ وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعاً عن الخبر كما أغنى في نحو « أقائم الزيدان » .

(وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَأَمِينَ كَثُرَ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر : خبره ، أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك « آمين » بمعنى استعجب ، و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكف ، و « تيمّد وتيدخ » بمعنى أمهل ، و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « ونها » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امض في حديثك ، و « حيهل » بمعنى انت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب « نزال » وقد مر أنه مقيس من الثلاثي ، وأن « قرّ قار » بمعنى قرقر ، و « عرّ عار » بمعنى عرعر شاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : في آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمين بالمد على وزن فاعيل ، وكلتاهما مسموعة ؛ فن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّهِ آمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا يَبْنِنَا بُعْدًا
ومن الثانية قوله :

٩٣٢ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

وعلى هذه اللغة ف قيل : إنه محمى مُعَرَّبٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل : أصله آمين بالقصر فأشبهت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله :

٩٣٣ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ [يَا نَاقَتِي مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ]
قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوْنِي وَهِنَاتَ نَزَرُ) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قَلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشَتَّان بمعنى افترق ، وهِنَاتَ بمعنى بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوْه بمعنى أتوجع ، وأفَّ بمعنى أتضجر ، ووَى وَوَاها بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

٩٣٤ - وَابْنِ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
[كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ]

وقول الآخر :

* وَاهَا لِسَلْمَى مُمَّ وَاهَا وَاهَا *

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَكْ عَنَتَرَأُقْدِمِ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويملك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال : ويك اعلم أن ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر ، والتقدير ويك لأن ، والصحيح الأول .

قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كان ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

٩٣٦ - وَى كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ

سَبَبٌ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ

الثانى : ما ذكره فى هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى « هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإبهامه وتأويله عنده « فى البعد » ^(١) ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء ، وحكى اللصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاه ، وأيهاه ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد : فى البعد . وهيهات — على هذا — خبر مقدم ، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ما توعدون مستقر فى البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء^(١) وهيهاء وهيهاء ، اه .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلَيَّكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِيَّكَ) الفعلُ : مبتدأ ، ومن أَسْمَاءِ عَلَيْكَ : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعني أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه ، والثاني : ما نُقِلَ عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيَّكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيَّكُمْ أَنْفُسُكُمْ » أى الزموا شأن أنفسكم ، وءونك زيدا : بمعنى خذْه ، ومَكَانَكَ : بمعنى أثبتْ ، وأَمَامَكَ : بمعنى تقدم ، ووراءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنحَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في شرح الكافية : ولا يُقَاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثاني : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَعْمَل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قوْلهم : عَلَيْهِ رَجُلًا [لَيْسَنِي] بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء : بمعنى أوليفيه ، وإلى : بمعنى أتحنى ، وكلامه في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فوضعه رفع عند الفراء ، ونَصَبٌ عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك في التوكيد أن تقول « عَلَيْكُمْ كَلِمٌ »

(١) أى بهاء سكت ساكنة في آخره ؛ فقارقت « أيهاه » المذكورة في اللغات التى حكاها الصغاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً » بالجر تأكيداً للموجود المجرور وبالرفع تأكيداً للمستكن المرفوع .
والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر
أهمل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَهَ ناصِبِينَ) أى
ناصبين ما بعدهما ، نحو « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَهَ عَمْرًا » فأما رويد زيداً فأصله أُرُوِدَ
زيداً إرْوَاداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة منفوذاً ناصباً
للمفعول ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نَقَلُوهُ وسموا به فعله ، فقالوا « رُوِيَ
زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَائِدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدَّهِمْ مُتَّيْنٌ^(١)
أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً ، والدليل على بناءه
عدم تنوينه . وأما بَلَهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعَّ وَاتَّرَكَ ، فقيل فيه
« بَلَهَ زَيْدٌ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال تَرَكَ زَيْدٌ ، ثم قيل « بَلَهَ زَيْدًا » بنصب المفعول
وبناء بَلَهَ على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلَهَ الْآ كَفَّ كَأَنَّهُمْ تَخْلَقُ *

بنصب الآ كف ، وأشار إلى استعمالها الأصل بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أى
معر بين بالنصب ذَاتَيْنِ عَلَى الْإِطْلَابِ أيضاً ، لكن لا على أنهما اسماء فعل ، بل على أن كلا منهما
بدل من اللفظ بفعله نحو رُوِيَ زَيْدٌ وَبَلَهَ عَمْرًا ، أى إمهال زيد وتَرَكَ عمرو ، وقد روى
قوله « بَلَهَ الْآ كَفَّ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل
نحو رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وأما « بَلَهَ » فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو على : إلى الفاعل ، ويجوز
فيها حينئذ القلب ، نحو بَهَلْ زَيْدٌ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما ،
(٢) رواه ابن كيسان « وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَّيْنٌ » وفسره أنه ذاهب إلى اليقين ، ووقع
فى نسخ الشرح « بَعْضُهُمْ مُتَّيْنٌ » وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو رُوِيْدًا زَيْدًا وَبَلَهًا عَمْرًا . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير في « يعملان » عائد على رُوِيْد وَبَلَه في اللفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبله الفقى » احتمل أن يكونا اسمي فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف في « رويدك » تحتل الوجهين : أن تكون فاعلا ، وأن تكون مفعولا .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهٍ مَا أُطْلِقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى مَنْ يَعُدُّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوِيْد فَتكون حالا نحو « سَارُوا رُوِيْدًا » ف قيل : هو حال من الفاعل أى مُرُوْدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أى سَارُوهُ أى السَّيْرَ رُوِيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو سَارُوا سَيْرًا رُوِيْدًا ، أو محذوف نحو سَارُوا رُوِيْدًا ، أى سَيْرًا رُوِيْدًا .

(وَمَا لِيَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنْوِبُ ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خبر المبتدأ ، (١٤ - الأشموني ٢)

والعائد على ما الأولى ضميرٌ مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الماء من عنه .

يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أي لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وَشَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، وافترق زيد وعمرو ، ومضمراً في نحو زَالَ . وَيَنْصِبُ منها المفعول ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » لأنك تقول : أَدْرِكُ زَيْدًا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثمَّ عدى حَيْهَلٌ بنفسه لما ناب عن انت في نحو « حَيْهَلُ الثَّرِيدِ » وبالباء لما ناب عن عَجَلٌ في نحو « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فْجِيهَلًا بِعُمَرَ » أي فَعَجَلُوا بِذِكْرِ عُمَرَ ، وبلى لما ناب عن أَقْبَلَ في نحو « حَيْهَلٌ عَلَى كَذَا » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال في التسهيل : وَحُكْمُهَا - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التعدى واللازم حكم الأفعال ، واحتترز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول .

الثاني : مذهبُ الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمراً ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً للدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعني بأسماء الأفعال . ثم قال : و بروزه مع شبهها في عدم التصرف دليلٌ على ^(١) فعليته ، يعني كافي هَاتٍ وَتَعَالٍ ، فإن بعض النحويين غلطَ فمداهما من أسماء الأفعال ، وليساً منها ، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك اللأني « هَاتِي وَتَعَالِي » ، وللأثنين والاثنتين « هَاتِيَا وَتَعَالِيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وَتَعَالَوْا » ، وهَاتَيْنِ وَتَعَالَيْنِ » ، وهكذا حكم هَلُمُّ عند بني تميم ، فإنهم يقولون : هَلُم ، وهَلُمِّي ، وهَلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « صه » بلفظ واحد للمفرد والثنى والجمع ، ولا تبرز معه ضميراً ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هي فعل مثل هَاتٍ وَتَعَالٍ .

وَهَلُمُّوا ، وَهَلُمُّنَ « فهى عندهم فعل لاسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكّدونها بالنون نحو هَلُمُّنَ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة ، يعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ، ورُدَّا ، ورُدِّي ، ورُدُّوا ، وأرُدُّنَ . وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هَلُمَّ ، فقال : لا أهَلُمُّ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هَلُمَّ » فى الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ » والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا» وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وأخَرُ مَا لَدَى) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوباً ؛ فلا يجوز « زَيْدًا دَرَاكٌ » خلافاً للكسائى ، قال الناظم : ولا حجة له فى قول الراجز :

٩٣٨ — يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير « دَلَوِي » مبتدأ أو مفعولاً بدُونَكَ مضمراً ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثانى : توهم المكدوى أن « لَدَى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله « مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لَدَى بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولدى : جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس فى قوله « العمل » مع قوله « عمل » إبطاء ؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُم بَتَنكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى المنون (يَبَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزمه التعريف كالضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلزم التنكير كأحدٍ وعرب ودَّيَّارٍ، وما يُعرَّف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فالزموا بعضها التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضها التنكير كواهاً ووَيْهًا ، واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرده مقصودا تعريفه، كَصَهْ وَصَهٍ وَأَفٍّ وَأَفٍّ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - مانون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالًا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات : ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ما هو فى حكم مالا يعقل من صغار الادميين ، أو لحكاية الأصوات ، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كَهَلًا للخيال ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعْيَزْتُ نِي دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلَهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا
وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ ، ومنه قوله :

* عَدَسٌ مَالِ عِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وكخ للطفل ، وفى الحديث « كَخْ كَخْ فإِذَا مِنْ الصَّاقَةِ » وهَيْدٌ ، وهَادٌ ، وَدَّةٌ ، وَجَهٌ ، وَعَايٌ ، وعِيهٍ ، اللابل . وعَاجٍ ، وهَيْجٍ ، وَحَلٌ ، للناقة . وإِسٌّ ، وهِسٌّ ، وهَجٌّ ، وَقَاحٌ ، للغنم ، وهَجًا وهَجٍ للكلب ، وَسَعٌ للضأن . وَوَحٌ للبقرة ، وَعَزٌّ وَعَزِيْزٌ لِلْعَنْزِ ،

وَحَرٌّ لِلْحِمَارِ ، وَجَاهٌ لِلسَّبُعِ ، وَإِمَادَعَاءٌ كَأَوُّ لِلْفَرَسِ ، وَدَوَاهٍ لِلرَّبِيعِ ، وَعَوَاهٍ لِلجَحْشِ ،
وَبُسٌّ لِلغَمِّ . وَجَوْتُ وَجِيءٌ لِلإِبِلِ الْمُرْدَةِ ، وَتَوٌّ ، وَتَأٌ لِلتَّيْسِ الْمُرِي ، وَنَخٌ مَخْفَفٌ
وَمَشْدَدٌ لِلْبَعِيرِ الْمَنَاحِ ، وَهَدَعٌ لَصَغَارِ الإِبِلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَاءٌ وَتَشُوٌّ لِلْحِمَارِ الْمُرْدِ ، وَدَجٌ
لِلدَّجَاجِ ، وَقَوْسٌ لِلْكَلْبِ . والنوع الثاني كَغَاقٍ لِلغُرَابِ . وماءٌ - بالإمالة - لِلظَّيْمَةِ .
وَشَيْبٌ لَشَرْبِ الإِبِلِ ، وَعَيْطٌ لِلْمَتَلَاعِبِينَ ، وَطِيخٌ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقٌ لِلضَّرْبِ ،
وَطَقٌ لَوَقْعِ الْحَجَارَةِ ، وَقَبٌ لَوَقْعِ السَّيْفِ ، وَخَاقٌ بَاقٍ لِلنَّكَاحِ ، وَقَاشٌ مَاشٌ
لِلْقَاشِ

﴿ تنبيه ﴾ قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر
في شرحها ما احتراز به عنه . قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
٩٤٠ - يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ [أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ]
وقوله :

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي
[بِصُبْحٍ ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَأَلَزَمَ بِنَاءَ النُّوعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال
والأصوات ، وهو ما صرح به في شرح الكافية ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ،
وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب .
وعلة بناء الأصوات مشابعتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهي أحق
بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهي من قبيل
المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - قَدْ أَقْبَمَتْ عَزَّةٌ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا
أَي بَفَرَجِهَا ، وقوله :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُئْتِي مِنْ طَاقٍ] وَلَمَّا مِثْلُ جَنَاحٍ غَاقٍ
أَي غُرَابٍ ، ومنه قولُ ذِي الرِّمَّةِ :

٩٤٤ - تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّكِلٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقوله أيضاً :

٩٤٥ - لَا يَنْعَشُ الظَّرْفَ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ^(١)
فالشَّيْبُ : صوتُ شَرَبِ الْإِبِلِ ، والماءُ : صوتُ الظَّيْبَةِ كَمَا مَرَّ ، ا هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثَّقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كَنُونِي اذْهَبْنَ وَاقْصِدْنَهُمَا)
وقد اجتمع في قوله تعالى : « لَيْسَ جَنَنٌ وَلَيْكَ كُنُوزٌ » وقد تقدم أول الكتاب
أن قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصلٌ ؛ لتخالف بعض أحكامهما ،
وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُوَكِّدَانِ أَفْعَلُ) أَي فَعَلَ الْأَمْرَ مُطْلَقًا ، نحو : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، ومثله
الدعاء كقوله :

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويخونه : يتعهده ويتفقده . وداع : مناد ، ومبغوم :
ذو بغام ، وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦- [فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا] وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا
(وَيَفْعَلُ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضى مطلقا ،
وأما قوله :

٩٤٧- دَامَنْ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتِيًّا [لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَايَةِ جَانِحًا]

فضرورة شاذة سئلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه
(آتياً * ذَا طَلَبٍ) بَأَنْ يَأْتِيَ أَمْرًا ، نحوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أو نَهْيًا ، نحوُ « وَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ غَافِلًا » أو عَرْضًا ، نحوُ « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » أو تَحْضِيضًا ، كقوله :

٩٤٨- هَلَّا تَمَنَّيْنَا بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَاهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أو تمنيا ، كقوله :

٩٤٩- فَلَيْتَكَ يَوْمَ أَلْمَلْتَنِي تَرِيَنِي لَيْكِي تَعْلَمِي أَنِّي أُمْرُؤُوكِ هَامٌّ
أو استفهاما ، كقوله :

٩٥٠- وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْنِيَادِي الْبَلَاءِ دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقوله :

٩٥١- [قَالَتْ فَطُيْمَةُ : حَلِّ شِعْرِكَ مَذَحَهُ]
أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيًّا—لَا

وقوله :

٩٥٢- فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا
أو دعاء ، كقوله :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا) إمَّا : في موضع النصب مفعول به لغاليا ، أى شرطًا
 تابعا إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وَإِمَّا تَخَافَنَّ » « فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ » « فَإِمَّا تَرَيْنَّ »
 واحترز من الواقع شرطا بغير إمَّا فإن توكيده قليل كما سيأتى .
 (أو) آتيا (مُثَبَّتًا فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامه بفواصل ،
 نحو « وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَّارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثَّارًا
 ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو « تَأْتِيهِ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ » إذ التقدير
 لا تفتو ، وأما قوله :

٩٥٤ — تَأْتِيهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ — يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ — أَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

أو كان مفصولا من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مَثُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ » ومحو
 « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص
 عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد عندهم من اللام والنون ، فإن خلا
 منهما قُدِّرَ قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان للمعنى نفي القيام عنه ،
 وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضربه . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إمّا فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر بحمته غير مؤكد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - يَا صَاحِإِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخُلَانِ مِنْ شَيْمَى

وقوله :

فَإِمَّا تَرِنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَّا تَرِنِي كَابَنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إمّا ، وزعموا أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « والله لَيَفْعَلُ زيد الآن » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالمؤكد كقولك « والله إن زيدا لَيَفْعَلُ الآن » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَا قِسِمُ » والبيهقي ، اهـ .

(وَقَلَّ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بإن ، من ذلك قولهم « بَعَيْنِ مَا أَرَبَنَّكَ ، وَبِجَهْدٍ مَا تَبَلَّغَنَّ ، وَحَيْثُمَا تَكُونَنَّ آتِكَ ، وَمَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدَنَّ »
وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذِبَتَنَّ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثُ
[إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقاً ؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده ، وإنما كان كثيراً من قَبْلِ أن « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاها في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل « ما » الواقعة بعد رُبٍّ ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْرٍ شِمَالَاتُ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وَقَلَّ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال في شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أَحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وَقَلَّ التوكيد بعد « لا » النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ - فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلَحُّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

إلا أن توكيد « تصيبن » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى

« لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت « لا » توكيده ، وإن كانت منفصلة ؛ فتوكيد « تصيين » لانصاله أحق وأولى ، هذا كلامه بحروفه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني ، والجمهور على المنع . ولهم في الآية تأويلات ؛ ف قيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة « فتنة » فتكون نظير :

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ *

وقيل : لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله « فتنة » ، ثم ابتداء نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهي محوّل ، كما قالوا : لَا أَرَيْنَكَ هُنَا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء ، وقال الأخفش الصغير : « لا تصيين » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والجملة موجبة ، والأصل لَتَصِيَيْنَ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإشباع بابؤه الشعر ، وقيل : جواب قسم ، ولا : نافية ، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

* تَاللّٰهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَذِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ *

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قولك : انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ، ومن منع الفون بعد لا النافية منع « انزل عن الدابة لا تطرحنك » .
الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه بعد المفصلة ضرورة .

(وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) أى وقُلْ بعد غير « إِمَّا » الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل « إن » المجردة عن « ما » وغيرها ، ويشمل الشرط والجزاء ؛ فمن توكيد الشرط بعد غير إِمَّا قوله :

٩٦٢ - مَنْ نَشَقَّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ [أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَأْنِي]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ - فَمَهْمَا تَشَامَمْتُهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

وقوله :

٩٦٤ - ثَبِتُمْ ثَبَاتَ الْخَيْرِ زُرَانِي فِي الْوَعَى حَدِيثًا ، مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا^(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، فقال : وقد تلحق جواب الشرط اختيارا ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة .

الثاني : جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوها مَذْشُورَةً وَدُعِيْتُ

وأشد من هذا توكيد أفعل في التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةً

فَأَخْرِجْ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا^(٢)

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبتم نبات الخيزراني في الثرى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « غضبي » بالعين المهملة أولا في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضي » بالعين المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء في آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مشناة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريمة : تصغير صرمة - بالكسر - وهي الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيهه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشد من هذا قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا *

(وَأَخِرُ الْمَوْكِدِ افْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كأَبْرُزَا) إذ أصله اَبْرُزَنْ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا في الوقف كما سيأتى ، واضْرَبَنَّ ، أو معتلا نحو اخْشَيْنَّ وارْمِينَّ واغْزُونَّ ، أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَهْبُزَنْ وهل تَرْمِينَّ . هذه لغة جميع العرب سوى فَرَازة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِي فتقول هل تَرْمِنَّ يَازَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ — [لَا تُتَبِعِينَ لَوْعَةَ إِبْرِي وَلَا هَلَعَا]

وَلَا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا^(١)

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكه ما أشار إليه بقوله : (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ كَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَحْدَفْنَهُ) لأجل التقاء الساكنين مُبْقِيَا حُرْكَتِهِ دَالَةً عَلَيْهِ (إِلَّا الْأَلِفَ) أَبْقَاهَا لَخْفَتِهَا ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبُنَّ بضم الباء ، ويا هَندُ هل تَضْرِبُنَّ بكسرها ، فأصلُ يا قوم هل تضر بن : هل تضر بُونَنَّ ، فحذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال فصار تضرُونَنَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . وأصل يا هَندُ هل تَضْرِبُنَّ : هل تضر بينَنَّ فُعل به ما ذكر . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تضر بَانَنَّ ، فأصلُ تَضْرَبَانَنَّ : تضر بَانَنَّ ، فحذفت نونُ الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخففتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نونُ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة ، وهى محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترمي يا هند » والعرض الاستشهاد لحذف الياء التي لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فَرَازة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معطلا نظرت : إن كان بالواو والياء
فكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تغزون ، وهل ترمن ، بضم ما قبل النون ، وياهند هل
تغزون وهل ترمن ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تغزوان
وترميان ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة المجانسة على
ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساو
للصحيح في التغير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله
(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (منه) أى من الفعل
(رافعا) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ أَلِفًا * وَالْوَاوِ) أى بأن
رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لأجعل ، أى
اجعل الألف حينئذ ياء ، نحو هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشينان
وترضينان يانسوة . ويازيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد ،
والأمر في ذلك كالمضارع (كاشعين سعيًا) يا زيد ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون ، وهو
المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيشعى ،
أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى ؛ لأنها من الرضوان .

(واحذفه) أى الألف (من رافع هاتين) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليه (وفي * واو وياش كل مجانس قفى) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد
حذف الألف تضم والياء تكسر ، وإنما أحيتج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعني فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذف ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيْنَ يَاهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوْنَ) وهل تَرْضَوْنَ (وَاضْمَمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّياً) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ ، فتقول اخْشِنَ ، وحكى الفراء أنها لغة طي .

الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - حكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ) أى سواء كانت الألف اسماً ، بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالفة لنون جماعة النساء ، وفقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافاً ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفٌ) لأنه على حَدِّهِ ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيراً » حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ » .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « حَيَّائِي » .

الثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبْ بَانَ نَعْمَان » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نصّ بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قَبْلَ نون التوكيد (مَوْ كَدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ سِنِدًا) لثلاثا تقوالى الأمثال ؛ فتقول : هل تَضُرُّ بَنَانًا يَا نِسْوَةٌ ، بنون مشددة مكسورة ، وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ، ولا يجوز ترك الألف ؛ فلا تقول هل تَضُرُّ بَنَنًا يَا نِسْوَةٌ .

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِينِ رَدْفٍ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبَ الرَّجُلَ » تريد اضْرِبْ بَنَ ، ومنه قوله :

٩٦٨ - لَا تُهِنِ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوْمِلَتْ معاملة حرف المد ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإذا يليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب الجيز فقال يونس : إنها تبدل همزة وتفتح ، فتقول اضْرِبْ بَاءَ الْغَلَامِ ، واضْرِبْ بَنَاءَ الْغَلَامِ ، قال سيبويه : وهذا لم تَقْلُهُ العرب ، والقياسُ اضْرِبْ الْغُلَامَ ، واضْرِبْ بَنَ الْغَلَامِ ، يعنى بحذف الألف والنون .

والثانى : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فتقول : يَا هُوْلَاءُ اٰخْرُجُوا ، ويا هـِذِهِ اٰخْرُجِي ، تريد اٰخْرُجْنِ وَاٰخْرُجِنِ ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى .

(وَارْدُدْ إِذَا حَذَقْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا) فتقول فى « اضْرِبْ بَنَ يَا قَوْمَ ، واضْرِبْ بَنَ يَا هِنْدَ » إذا وقفت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِي ، بَرَدَ واو الضمير ويائه كما مر ، وتقول فى « هل تَضُرُّ بَنَنَ ، وهل تَضُرُّ بَنَ » إذا وقفت عليهما : هل تَضُرُّ بُونُ وهل تَضُرُّ بَيْنُ ، بَرَدَ الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف . (وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا * وَقَفًا) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له ، أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفًا) ومنه « لَنَسْفَعًا » « وَلِيَكُونَا » وقوله :

٩٦٩ - [فَأَيَّاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَشَأْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيَّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَا تَأْرَا

وندر حذفها لغير سا كن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْسَ الْفَرَسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ رَأْيِهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » ^(١) .

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشَيْنَ
وَاخْشَوْنُ ، فتقول : اخْشِي وَاخْشَوْوا ، وغيره يقول : اخْشَى وَاخْشَوْا ، وقد نقل
عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس
إنما قال بذلك في المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخْشَوْوا وَاخْشِي ، يزيد
الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في
التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين
أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد
بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تُحذف إحداها ويقدر بقاء المبدلة من النون ،
وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « نَشْرَحْ » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه
من باب تقارض الحروف ، وقيام بعضها في العمل مقام بعض .

وفي الغرة : إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زِدْتَ ألفاً عوض النون ،
فاجتمع ألفان ؛ فهمزت الثانية فقلت اضرباً اه . وقياسه في اضربانك اضرباً .
والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً ، وإنما يخرج
عن أصله شبهة بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معانٍ بُني ، وإن شابه الفعل
بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرف .

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أُنِيَ مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكِنًا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله
« أُنِيَ مُبَيَّنًا - إلخ » مُخْرَجٌ لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم
أمكن - أى زائداً في التمكن - بقاؤه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب
المحققين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا

الثاني : تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على
غيره من تنوين التذكير والعوض والمقابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسَلِّمَات » فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور ؛
إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّرِيف ، وهو الصوت ؛ لأن في
آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ -- [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسٍ اللَّحْمِ بَارِئُهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سُمى منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اهـ .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعُ إحداهما اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمَل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كفى الفعل ، ومن ثمَّ صُرِفَ من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد المنكرة كَرَجُلٍ وفَرَسٍ لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيْهم وما تعددت فرعيتُهُ من جهة اللفظ كأَجْيَالٍ ، أو من جهة المعنى كحائضٍ وطامِثٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أَحْمَدٍ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعُ إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحاً

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوصفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

والنون زائدة من قبلها ألفٌ وَوزُنُ فَعْلٍ ، وهذا القولُ تقريب

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :

العدل كَمَثْنَى وثَلَاثَ ، ووزنُ الفعل كَأَحْمَرٍ ، وزيادة الألف والنون كَسَكْرَانٍ . ويمنع

مع العملية هذه الثلاثة كَعُمَرَ وَيَزِيدَ وَمَرْوَانَ ، وأربعة أخرى ، وهي : العُجْمَةُ
كإبراهيم ، والتأنيثُ كطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ ، والتركيبُ كَمَعْدَى كَرِبَ ، وألفُ الإلحاق
كأَرْطَى ، وسترى ذلك كله مفصلاً .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرفُ في تعريفٍ ولا تنكيرٍ ،
وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير .

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين ؛ لأنه أَمَسُّ كُنْ في المنع ، فقال :

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)

أى ألف التأنيث مقصورةٌ كانت أو ممدودة - وهو المراد بقوله « مطلقاً » - تمنع صَرَفَ
ماهى فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِ كَرَى وصَحْرَاءُ ، أم معرفة كَرَضَوَى
وزَكْرِيَاءُ ، مفرداً ككامر ، أو جمعاً كجَرَحَى وَأَصْدِقَاءُ ، اسماً ككامر ، أم صفة
كجُبَلَى وَحَمْرَاءُ .

وإنما استقلتُ بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لماهى فيه ، بخلاف
التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَةٌ الانفصال ؛ ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ،
وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « في الغالب » لأن
من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ،
كهُمَزَةٍ ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُمَزٌ كحُطَمَ ،
لكن حُطَمَ مستعمل وهُمَزٌ غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً
ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَّةٌ وَعَرْقُوتٌ ، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَّةٍ
وتاء عَرْقُوتٍ لزم وجدان مالا نظيره ؛ إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌّ وَلَا فَعْلُوٌّ ، إلا أن
وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ،
ولذلك عوملت خامسةً في التصغير معاملة خامسٍ أصلي ، فقيل في قَرَقَرَى : قَرِيقِرَ ،

كما قيل في سَفَرٍ جَل : سَفِيرٍ ج ، وعوملت التاء معاملةً عجز المركب فلم يفلها تغيير التصغير كما لا يفل عجز المركب ، فقيل في زُجاجة : زُجيجَة .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلمتا من قولك « قامت كلمتا جاريتيك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلمتيهما ، أو كلمتي المرأتين » في لغة كنانة صرفت ؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث .
الثاني : إذا رخت حُبْلَوِي على لغة الاستقلال عند من أجازوه فقلت يا حُبْلَى^(١) ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلمتا .

(وزائداً فَعْلَان) رفع بالعطف على الضمير في مَنَعَ ، أي ومنَعَ صرف الاسم أيضاً زائداً فَعْلَان ، وهما الألف والنون (في وَصَفٍ سَلِمَ * مِنْ أَنْ يُرَى بِقَاءِ تَأْنِيثٍ خَتَمَ) إما لأن مؤنثه فَعَلَى كَسَكْرَان ، وَغَضَبَان ، وَنَدَمَان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو أَحْيَان لَكَبِير اللحية ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيحُ منعُ صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فَعَلَى وجوداً فله فَعَلَى تقديرًا ؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فَعَلَى أولى به من فَعْلَانة ؛ لأن باب فَعْلَان فَعَلَى أَوْسَعُ من باب فَعْلَان فَعْلَانة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أَكْثَرَ وآدَرَ مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحر ، لكن حملة على أحر أولى لكثرة نظائره .

واحترز من فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَانة فإنه مصروف ، نحو نَدَمَان من المفادمة وَنَدَمَانَةٍ وَسَيْفَان وَسَيْفَانة ، وقد جمع المصنف ما جاء على فَعْلَان ومؤنثه فَعْلَانة في قوله :

أَجِزْ فَعَلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت الواو ألماً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي منقلبة عن الراو كما عرفت

وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَصَحْحَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا وَقَشُونَانَا وَمَصَّانَا^(١)
وَمَوْتَانَا وَنَدَمَانَا وَأَتْبِعُهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان ، وهما خَصَصَان لغة في خُصَصَان ، وأَلْيَان في « كبش أليان » أي كبير الألية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَصَصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

فَالْحَبْلَان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلئ غيظا ، والدَّخْنَان : اليوم المظلم ،
وَالسَّخْنَان : اليوم الحار ، وَالسَّيْفَان : الرجل الطويل ، وَالصَّحْحِيَان : اليوم الذي
لا غَيْمَ فيه ، وَالصَّوْجَان^(١) : البعير اليابس الظهر ، وَالْعَلَان : الكثير النسيان ، وقيل :
الرجل الحقيق ، وَالْقَشُونَان : الدقيق الساقين ، وَالْمَصَّان : اللثيم ، وَالْمَوْتَان : البليد الميت
القلب ، وَالنَّدَمَان : المنادم ، أما ندمان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه نَدَمَى وقد
مر ، وَالنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقيق الفرعيتين
فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى
وصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه
الزيادتين المضارعَتَيْنِ لِأَلْفِي التَّائِيثِ في نحو حَمْرَاء في أنهما في بناء يخص المذكر ،
كَأَنَّ أَلْفِي حَمْرَاء في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال :
سَكْرَانَة ، كما لا يقال : حمراء ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ،
والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونَفْعَل ، فلما اجتمع في نحو سَكْرَان
المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة
- مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق ، وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من

(١) الصوجان : فآؤه صاد مهيأة أو ضاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - اضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في «رَجُلٌ عَدْلٌ ، ودرهم ضَرْبُ الأميرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدًا لها عن معناه ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفًا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدَمَان » مع وجود الفرعيتين اضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء في المؤنث نحو « نَدَمَانَة » فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التنكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلَان ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بفَعْلَانَة عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعطشانة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حَمَرَاء ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله « زائدا فَعْلَان » أنهما لا يمتنعان في غيره من الأوزان ، كفَعْلَان بضم الفاء نحو خُصَّان ؛ لعدم شبههما في غيره بألفى التأنيث .

الثالث : ما تقدم - من أن المنع بزائدَى فَعْلَان لشبههما بألفى التأنيث في نحو حَمَرَاء - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبَدَلَة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعًا لكونهما زائدين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث .

(وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلًا ، أي حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٌ بِتَاءٍ كَأَشْهَلًا) أي ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاء كَأَشْهَل ،

أو فُعْلَى كَأَفْضَل ، أولأنه لا مؤنث له كأَكْمَرَ وآدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلاً في الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرفت ، نحو أرْمَل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمَر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عامٌ أرْمَل » غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سَنَةٌ رَمَلَاء » واحتز بالأصلي عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثَّلَ الشارحُ لما تلحقه التاء بأرْمَل ، وأَبَاتَر وهو القاطع لرحه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابة : أما أرْمَل فواضح ، وأما أبَاتَر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخل في كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أفْعَل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل ، أي الفعلُ به أولى ، ولم يخصه بأفْعَل ، ولغظه فيها :

وَوَصَفْتُ أَصْلِي وَوَزَنْ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ تَأْنِي بِهِ لَنْ تُوصَلَ
ولهذا احتز أيضاً من يَعْمَل ومؤنثه يَعْمَلَة ، وهو الجَمَلُ السريع

الثاني : الأولى تعليقُ الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى ، لا على وزن أفْعَل ، ولا الفعل مجرداً ؛ ليشمل نحو أَحْيَمِرُ وَأَفَيْضِلُ من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أَبَيْطَرُ . ولا يردُّ نحو بَطَلٍ وَجَدَلٍ وَنُدُسٍ ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزنٌ مشترك فيه ليس الفعلُ أولى به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَالنِّعْنِ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ) في نحو « مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ » فإنه

اسمٌ من أسماء العدد ، لكن العرب وصفت به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضاً فهو يقبل التاء ، فهو أحق بالصرف من أرمل ؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرنب من قولهم «رَجُلٌ أرنبٌ» أى ذليل ؛ فانه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف (وَعَارِضَ الاسمية) أى وَالْعَرِضَ الاسمية على الوصف ؛ فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية

(فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ * فِي الْأَصْلِ وَصَفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعٌ)

نظرا إلى الأصل ، وطرحا لما عرض من الاسمية .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل أدهم في ذلك أسود للحيّة العظيمة ، وأرقم لحية فيها نُقَطٌ كالرقم ،

نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية

(وَأَجْدَلٌ لِلصَّغِيرِ (وَأَخِيلٌ) لَطَائِرُ ذِي نُقَطٍ كَالْخَيْلَانِ يُقَالُ لَهُ الشُّقْرَاقُ (وَأَفْعَى)

للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ، ولا أثر لما يُلمَح في أَجْدَلٍ من الجدَل وهو الشدة ، ولا في أَخِيلٍ من الخِيُول وهو كثرة الخيلان ، ولا في أَفْعَى من الإيذاء ؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْفَلِنَ الْمَنْعَا) من الصرف ؛ لذلك ، وهو في أَفْعَى أبعدُ منه في أَجْدَلٍ وَأَخِيلٍ ؛ لأنهما من الجدَلِ ومن الخِيُولِ كما مر . وأما أَفْعَى فلا مادة لها في الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة .

ومما استعمل فيه أَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ غير مصروفين قوله :

٩٧٤ - كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ

فِرَاحُ الْقَطَا لَاقَيْنِ أَجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيَمَتِي

فَمَا طَأْتِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أَجْدَلِ وَأَخِيلِ وَأَفْعَى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أَبْطَحَ وَأَجْرَعَ وَأَبْرَقَ؛ فصرَفَها بعضُ العرب ، واللغة المشهورة مَنَعُها من الصرف ؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أَرْنَبٍ وَأَكْلَبٍ^(١) حين أجزاها يُجْرَى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رُجِعَ إليه بسبب ضعيف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَآخَرَ) منع : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عَدَلٌ ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماعُ العَدَلِ والوصف ، وذلك في موضعين ؛ أحدهما : المعدول في العَدَدِ إلى مَفْعَلٍ نحو مَثْنَى ، أَوْفَعَالٍ نحو ثُلَاثَ . والثانى : فى آخرَ المقابل لآخرين أما المعدول فى العدد فلما منع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف ، فأحاد وموحد معدولان عن واحدٍ واحدٍ ، وثنَاء ومَثْنَى : معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرهما . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نعتاً نحو « أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التأكيـد ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها أل ، قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة .

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به ، والمشهور أن أكلب وصف من الكلب — بالتحريك — فلا يكون كأرنب ، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وزهد الزجاج إلى أن المانع لها العدلُ في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلا كونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانعُ من صرف « أَحَادَ » مثلاً عَدْلَهُ عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم مفتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشَّبهُ بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في « أَحَادَ » إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعْدَله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخرُ فهو جمع آخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مُغَايِرَ ، فللمانع له أيضاً العدلُ والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أ كثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ؛ لأنه من باب أفعل التفضيل ، فحقه أن لا يُجمعَ إلا مقروناً بأل ، والتحقيقُ أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مَّا للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخرَ من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة ، فعُدل في تجرده من استعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ ففعل : عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ ، ورجال آخِرُونَ ، وامرأة أخرى ، ونساء أخرى ؛ فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في « آخرَ » لأنه معرب بالحركات ، بخلاف « آخِرَانِ وآخِرُونَ » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أخرى » فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؛ فلذلك خُصَّ « آخرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « آخرَ » كونه صفة معدولة عن آخرَ مراداً به جمعُ المؤنث ؛ لأن حقه أن يُسْتَعْنَى فيه بأفْعَلِ

عن فَعَلٍ ؛ لتجرده من آل ، كما يستغنى بأَكْبَرَ عن كَبَرٍ في قولهم « رأيتها مع نساء أَكْبَرَ منها » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يكون « آخر » جمع أخرى بمعنى آخِرَةٍ فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكورها آخر بالكسر ، بدليل « وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى » ثم الله يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ » فليست من باب أفعل التفضيل . والفرق بين أخرى أنشئ آخر وأخرى بمعنى آخِرَةٍ أن تلك لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جاءت « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخِرَةٍ فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَفُ عليها مثلها من جنس واحد ، وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى « قَالَتْ أَوَلَمْ لَهُمْ لَأُخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال :

وَمَنْعَ الْوَصْفِ وَعَدْلُ آخَرًا مُقَابِلًا لِآخَرِينَ فَاحْصُرَا

الثاني : إذا سمى بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي : ذو الزياتين ، وذو الوزن ،

وذو العدل - بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلقتها العلمية .

(وَوُزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازن مثنى وثلث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلها

في امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « سررت بقوم مَوْحَدٍ وأحد ، ومثنى وثناء

ومثلث وثلث ، ومرّبع وربّاع » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها .

قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَحْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ » ولم يرد غير

ذلك ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خمّاس أيضا . واختلف فيما لم يسمع على

ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاسُ على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ، ووافقهم

الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها ، الثاني : لا يقاس ، بل يقتصر على

المسموع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فُعَالٍ لكثيره ،

لا على مَفْعَلٍ .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادٍ إلى عَشَارٍ ، ومنَ حَفِظَ حجةً على من لم يحفظ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعنى آخرَ مقابل آخرين ، وفُعَالٌ ومَفْعَلٌ في العدد مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي على وابن برّهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم ، اهـ .
أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز « ادْخُلُوا ثَلَاثَ ثَلَاثٍ ، وَثَلَاثَا ثَلَاثَا » وخالفه غيره وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

(وَكُنْ لْجَمْعِ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِلِ يَمْنَعُ كَافِلًا)

كافِلاً : خبر كن ، ويمنع : متعلق بكافلاً وكذا لجمع ، ومفاعل : مفعول بمُشَبِّهِ .
يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِلٍ ، أى فى كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوضٍ يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذَّافِرٍ أو أَلْفِهِ عوض من إحدى ياءى النسب ، إما تحقيقاً كيَمَانٍ وشَآمٍ ؛ فإن أصلهما يَمَنِيٌّ وشَآمِيٌّ ، لحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرًا ، نحو تَهَامٍ وثَمَانٍ ؛ فإن ألفهما موجودة قبلُ ، وكانهم نسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعَلٍ ، ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف ، أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبيراً كآه ،

أو مضموم كـتَدَارِكْ ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كـتَدَانٍ وَتَوَانٍ ، ومن ثمَّ صرف نحو عِبَالٍ جمع عِبَالَةٍ ؛ لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالة : الثقل ، يقال أُلْقِيَ عِبَالَتُهُ ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كـطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ ، ومن ثم صرف نحو مَلَانِكَةٍ وَصَيَارِفَةٍ ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوئى بهما الانفصال ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كـرَبَاحِيٍّ وَظَفَارِيٍّ ، أو غير منفكين كـحَوَارِيٍّ وهو الناصر ، وحوالى وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيٍّ وَبَحَّانِيٍّ ؛ فإنه بمنزلة مصابيح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبٌ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ .

الثانى : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور ، قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير هَبَيٍّ ^(١) أن يقال هَبَايَ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى علتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا رأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أ كَالِبٍ

(١) الهى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأشئ هبية

وَأَرَاهِطُ ؛ إِذَا جُمِعَ أَكْلَبُ وَأَرْهَطُ ، وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ مَسَاجِدٍ وَمَنَابِرَ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَّةً لِسْكَتِهِ بَزْنَةُ ذَلِكَ الْمَكْرَرِ ، أَعْنَى أَكَلَبُ وَأَرَاهِطُ ، فَكَأَنَّهُ أَيْضًا جَمْعُ جَمْعٍ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَاسْتَضَعَفَ تَعْلِيلَ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنْ أَفْعَالًا وَأَفْعَلًا نَحْوَ أَفْرَاسٍ وَأَفْلَسٍ جَمْعَانِ ، وَلَا نَظِيرَ لِهَما فِي الْآحَادِ ، وَهُمَا مَصْرُوفَانِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ أَفْعَالًا وَأَفْعَلًا يَجْمَعَانِ نَحْوَ أَكَلَبٍ وَأَنْعَامٍ فِي أَكْلَبٍ وَأَنْعَامٍ ، وَأَمَّا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَلَا يَجْمَعَانِ ؛ فَقَدْ جَرَى أَفْعَالٌ وَأَفْعُلٌ بِجَرَى الْآحَادِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ نَصَّ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَقِيسٌ فِيهِمَا .

الثَّانِي : أَنَّهُمَا يُصَغَّرَانِ عَلَى لَفْظِهِمَا كَالْآحَادِ ، نَحْوَ أَكَيْلِبٍ وَأَنْيَعَامٍ ، وَأَمَّا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَإِنَّهُمَا إِذَا صَغُرَا رُدًّا إِلَى الْوَاحِدِ ، أَوْ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَصْغُرَانِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ كَلَامًا مِنْ أَفْعَالٍ وَأَفْعُلٍ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْآحَادِ يُوَازِنُهُ فِي الْهَيْئَةِ وَعِدَّةِ الْحُرُوفِ ، فَأَفْعَالُ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ رَابِعَةً تَفْعَالٌ نَحْوُ تَجَوَّالٍ وَتَطَوَّافٍ وَفَاعَالٌ نَحْوُ سَابَّاطٍ وَخَاتَامٍ وَفَعْلَالٌ نَحْوُ صَلْصَالٍ وَخَزْزَعَالٍ ، وَأَفْعُلُ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَلَاثِهِ تَفْعُلٌ نَحْوُ تَتْفُلٍ وَتَنْضُبُ ، وَمَفْعُلٌ نَحْوُ مَكْرُمٍ وَمَهْلُكٍ .

عَلَى أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَوْ سُئِلَ عَنْ مِلَالِئِكَ لَمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَعْلَلَ صَرْفَهُ إِلَّا بِأَنْ لَهُ فِي الْآحَادِ نَظِيرًا نَحْوُ طَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ .

(وَذَا أُعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أُخْرِهِ كَسَارِي)

يَعْنَى مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُوَازِنِ مَفَاعِلُ مَعْتَلًا فَلَهُ حَالَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسِرَةِ نَحْوِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَالْأُخْرَى أَنْ تَقْلُبَ يَأُوهُ أَلْفًا نَحْوِ عَذَارَى وَمَدَارَى ؛ فَالْأَوَّلُ يَجْرَى فِي رَفْعِهِ وَجَرُّهُ بِجَرَى قَاضٍ وَسَارٍ فِي حَذْفِ يَأُوهُ وَثَبُوتِ تَنْوِينِهِ ، نَحْوُ « وَمِنْ »

فوقهم غَوَاشٍ « والفَجَرِ وَلِيَالٍ عَشْرِ » وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي » .

والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله « كالجواري » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صَرَفٍ ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعِل ، وبقي اللفظ كجَنَاح فانصرف ، والصحيحُ مذهبُ سيبويه ، وأما جعلُه عوضاً عن الحركة فضعيف ؛ لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى أولى ؛ لأن حاجةَ المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا المزوم ، وأما كونه للصرف فضعيف أيضاً ؛ إذ المحذوف في قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضاً عن الياء ، فما سبب حذفها أولاً ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها ، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلًا ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور عنه ، كما نقل الناطم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ،

ثم عَوَضُوا عما حُذِفَ التنوين ، وهو بعيد ؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثاني : ما ذكر من تنوين جَوَّارٍ ونحوه في الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو علي - من أن يونس وَمَنْ وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياءؤه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة - وَهُمْ ، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بِجَوَّارٍ » فعلامه جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثقلت لنفايتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو في اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جَرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينه تنوينُ النكسكينِ لا العوض ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

(وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن سَرَاوِيلَ اسمٌ مفرد أعجمي جاء على وزن مَفَاعِيلَ ، فمنع من الصرف أشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفت أن بناء مَفَاعِلَ ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرة ما بلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ، ولما وجد في مفرد أعجمي - وهو سَرَاوِيلُ - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي ، وأنه في التقدير جمع سِرْوَالَةٍ سُمِّيَ به المفرد . وردَّ بأن سرْوَالَةٍ لم يُسَمَّعْ ، وأما قوله :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٍ [فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطَفٍ]

فمصنوع لاجبة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرْوَالَةٍ ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سرْوَالَةٍ لغة في سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإما ثبت في الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؛ فلو سُمِّيَ به مذكراً ثم صغر ل قيل فيه سُريِّلٌ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرف كما يصرف شَرَّاحِيلُ إذا صغر ف قيل « سُريِّحِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثاني : شذ منع صرف ثَمَانٍ تشبيهاً له بجَوَارٍ ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة ، قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوارٍ مَنْ قَالَ :

٩٧٧ — يَخْذُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلَقَاحِهَا

حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم ، وقيل : هما لغتان .

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ * بِهِ فَلَا نَصْرَافُ مِنْهُ يَحِقُ) يعني أن ما سُمِّيَ به من مثال مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ فتحقه منع الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلٍ وشرَّاحِيل ، أو لفظ أرتجِل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، اهـ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سراًويل من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، اهـ .

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرْكَباً * تَرْكِبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرِباً) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني : مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَعْلَبَكَّ وَحَضَرَ مَوْتَ وَمَعْدِي كَرِبَ ؛ لاجتماع فرعوية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يُجْمَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عَجْزُهُ مِنَ الصَّدْرِ منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه ففتح آخر الصَّدْر ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو مَعْدِي كَرِبَ ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب ومحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يُفْتَحُ نحو رَامِيَةٍ وَعَادِيَةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بياء دَرْدَبَيْس ، فيقال : رأيت مَعْدِي كَرِبَ ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً

في الأفراد، ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفرداً؛ فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر أمتنع صرفه كهُرْمَز من رَام هُرْمَز؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل، نحو جاء رَام هُرْمَز، ورأيت رَام هُرْمَز، ومررت برَام هُرْمَز. ويقال في حضر موت: هذه حَضْرُ مَوْتٍ، ورأيت حَضْرُ مَوْتٍ ومررت بحَضْرُ مَوْتٍ؛ لأن موتاً ليس فيه مع التعريف سبب ثان، وكذلك كَرَب في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ، فيقول في الإضافة: هذا مَعْدِي كَرَب، فيجعله مؤنثاً، وقد يبنيان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأنبات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

﴿تذنيهان﴾: الأول: أخرج بقوله «معدى كربا» ما ختم بويته؛ لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل، وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم.

الثاني: احتز بقوله «تركيب مزج» عن تركيبي الإضافة والإسناد، وقد تقدم حكمهما في باب العلم.

وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر ففتحتم البناء عند البصريين؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتي في بابه، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه: أن يُقَرَّ على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يُضَاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شعرَ بَغَرَ، وبَيْتَ بَيْتَ، وصَبَّاحَ مَسَاءَ» إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأى سيبويه. وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

(كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدَتِي فَعَلَانَا كَغَطَفَانِ وَكَأَصْهَانَا)

يعنى أن زائدتى فَعَلَانِ يمنعان مع العلمية في وزن فَعَلَانِ وفي غيره نحو حَمْدَانِ وَعُمَانِ وعِمْرَانِ وَغَطَفَانِ وَأَصْهَانِ ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصارييف كسقوطهما في رَدَّ «نَسِيَانٍ وَكُفْرَانٍ» إلى نَسَى وكُفِرَ ، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلمة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضْعَفٌ فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّانِ : إن جُعِلَ من الحِسِّ فوزنه فَعَلَانِ ، وحكمه أن لا ينصرف ، وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ - مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمَدَامِ

وَمَظْعَنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَالٌ ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَانِ : إن جعل من شَاطِطٍ بِشَيْطٍ إذا احترق امتنع صَرْفُهُ ، وإن جعل من شَطْنٍ انصرف ، ولو سميت بُرْمَانٍ فذهب سيبويه والتحليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه ؛ لأن فَعَالًا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَةٌ^(١) .

الثاني : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف ، إعطاءً للبديل حكم المبدل ، مثال ذلك أَصِيلَالٌ فإن أصله أَصِيلَانٌ ؛ فلو سمي به منع ، ولو أبدل من حرف أصلى نونٌ صُرِفَ ، بعكس أَصِيلَالٍ ، ومثال ذلك حِنَّانٌ في حِنَاءٍ ، أبدلت همزته نونًا .

(١) مرمنة : أي كثيرة الرمان ، ومثله مذئبة ومسبعة ومبطخة ؛ ووزنها مفعلة ؛ فيجىء هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَّان ، والصحيحُ صَرَفُ ذلك .

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتِقَى)
 (فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اِسْمَ امْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرٍ)
 (وَجِهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهِنْدَ ، وَالْمَنَعُ أَحَقُّ)

مما يمنع الصرف اجتماعُ العلمية والتأنيثِ بالتاء لفظاً أو تقديرًا ، أما لفظاً فنحو فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلَى وَصَحْرَاءَ ، فاثرت في منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديرًا ففي المؤنث المسمى في الحال ، كسُعَادَ وَزَيْنَبَ ، أو في الأصل كعَنَاقِ اِسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقديرَ التاء مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً ، أى سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكنَ الوَسَطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سيأتى ، نحو عائشة وَطَلْحَةَ وَهَبَةَ ، وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَبَ وَسُعَادَ ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرّك الوسط كسَقَرٍ وَلَظَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافاً لابن الأنبارى ، فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَرٌ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجمياً كجُورَ وَمَاةَ اِسْمَى بِلْدَيْنِ ؛ لأن العُجْمَةَ لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أَثَرَتْ تحتم المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافاً ؛ فقليل ؛ إنه كهِنْدَ في جواز الوجهين ، أو منقولاً من مذكر نحو « زيد » إذا سُمِيَ به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادِلٌ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عُمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن يونس .
وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كهند ودَعْد يجوز فيه الصرف
ومنه ، والمنعُ أحقُّ ؛ فمن صَرَفَه نظر إلى خفة السكون وأنها قاوَمَت أحد السبيين ،
ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعرُ في قوله :
٩٧٩ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدٌ ، وَلَمْ تَسْقَ دَعْدٌ فِي الْعَلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحقُّ هو مذهب الجمهور ، وقال
أبو علي : الصرف أفصح ، قال ابن هشام : وهو غلط جليٌّ ، وذهب الزجاج - قيل
والأخفش - إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج : لأن السكون لا يغير حكما أوجهه
اجتماعُ علتين يمنعان الصرف ، وذهب القراء إلى أن ما كان اسمَ بلدةٍ لا يجوز صرفه ،
نحو « قَيْدَ » لأنهم لا يرددون ^(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ،
بخلاف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سُكُونُهُ أصلي كهند ، أو عارض بعد التسمية كفخذ ،
أو الإعلال كدار .

الثالث : قال في شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بِيَدٍ ونحوه مما هو على حرفين
جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن
الأجود المنع ، وبه صرح في التسهيل ؛ فقول صاحب البسيط في يَدٍ « صرفت بلا خلاف »
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هِنْدٍ وَيَدٍ تحتم منه ؛ لظهور التاء ، نحو هُنَيْدَةٍ وَيُدَيَّةٍ ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظي في
أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسي ،
فإن الاشتراك في أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حَرَبٍ - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمي مذكر بمؤنثٍ مجردٍ من التاء ، فإن كان ثلاثياً صُرِفَ مطلقاً ، خلافاً للقراء وتعلب ؛ إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَنَحْدُ أم سكن نحو حَرَبٍ ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سَعَادٍ ، أو تقديراً كاللفظ نحو جَيْلٍ مخفف جَيْالٍ اسم للضيع بالمثل - منع من الصرف .

السادس : إذا سمي رجل بِذَنِيٍّ أو أُخْتٍ صُرِفَ عند سيبويه وأكبر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِيْتٍ وسُحِتٍ ، قال ابن السراج : وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ تَاءَ بَذَنِيٍّ وَأُخْتٍ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا فَيَمْنَعُونَهَا مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، ونقله بعضهم عن القراء . قلت : وقياسُ قولِ سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند .

السابع : كان الأولي أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال « عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل في التسهيل .

الثامن : مرَّاده بالعار في قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظاً ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرَفُهُ أُمْتَنَعُ)

أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين : أى يكون عجمي التعريف ، أى يكون علماً فى لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كاجام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لجيئه على أصل ما تبني عليه الآحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح وأوطى ، والمتحرك نحو شتر وأمك .

قال في شرح الكافية : قولنا واحدا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتعتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة ، اهـ .

قلت : الذي جعل ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً وَزَيْدَانًا .

الثاني : المراد بالعجمي ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفُرس .
الثالث : إذا كان الأعجمي رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعرَفُ عَجَمَةُ الاسم بوجوه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عرؤه من حروف الذَّلَاقَةِ وهو خماسي أو رباعي ، فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو عَسَجَدَ ، وهو قليل .
وحروف الذَّلَاقَةِ ستة يجمعها قولك « مر بنقل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَبَجَ وَجَقَ ، والصاد والجيم نحو صَوَلَجَانْ ، والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو تَرْجِسْ ، والزاي بعد الدال نحو مَهْنَدِرْ .

(كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى)

أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزنُ الفعل ، بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه .

والمراد بالختص : ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادر أو علمٍ أو أعجميٍّ ، كصيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة كَتَعَلَّمَ ، أو بهمزة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعلٍ ونَفَعْلٍ وَتَفَعَّلٍ وَيَفْعَلُ من أوزان المضارع ، وما سلمت صيغته من مَصْوَغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فعلٍ وما صيغ للأمر من غير فاعلٍ والثلاثي ، نحو انطلق ودَخرج ، فإذا سمي بهما مجردين عن الصمير قيل هذا إنطلق ودَخرج ، ورأيت إنطلق ودَخرج ، وصررت بإنطلق ودَخرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبينة على أنها تختص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُلِّلَ لدُويبة ، وَيَنْجَلِبِ لِخَرْزَةِ وَتُبَشِّرِ لَطَّارٍ ، وبالعلم

من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل ، وَشَمَّرَ لفرس ، وبالأعجمي من بَقِمَ وإستبرق ،
فلا يمنع وجدانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأنَّ الفادرَ والعجميَ لا حكمَ
لها ، ولأنَّ العلمَ منقول من فعل ، فالاختصاص باقٍ .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإِئْمَدٍ وإِصْبَعٍ وأَبْلُمَ
فإنَّ أوزانها تقلُّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وإما لأنَّ أوله زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم كَأَفْكَلٍ وأَكْلَبٍ ؛ فإنَّ نظائرهما تكثر في الأسماء
والأفعال ، لكن الهمزة من أَفْعَلٍ وأَفْعُلْ تدل على معنى في الفعل نحو أَذْهَبُ
وأَكْتَبُ ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فكان المفتاح بأحدهما من الأفعال أصلاً
للمفتاح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو بَرَسْعُ وَتَنْضُبُ ؛ فإنهما كإِئْمَدٍ في كونه على وزن يكثر
في الأفعال ويقل في الأسماء ، وكَأَفْكَلٍ في كونه مفتوحاً بما يدل على معنى في الفعل
دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أنَّ التعبير عن هذا النوع بأن يقال :
« أو ما أصله الفعل » كما فعل في الكافية « أو ما هو بهِ أولى » كما في شرحها والتسهيل
أَجْوَدُ من التعبير عنه بالغالب .

الثاني : قد فهم من قوله « يخص الفعل أو غالب » أنَّ الوزن المشترك غير الغالب
لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَخَرَجَ ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه
لا يصرفه ، تمسكاً بقوله :

٩٨٠ - أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِ]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلَّاءٍ الأمور وجربها »
فـ « جَلَّاءٍ » جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كَعَسَبِ اسم رجل مع أنه منقول من « كَعَسَب » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكِي مُسَمًى به وإن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجَرِّه فى المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرْب » فإن هذا اللفظ وإن كان أسما للعسل الأبيض هو أشهرُ فى الفعل ، وإن غلب فى الاسم فأَجْرِهِ فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بِحَجَرٍ لأنه يكون فعلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضى » ولكنه أشهرُ فى الاسم .

الثالث : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثانى : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سُمى به انصرف وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من عِلْمَ ، وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفى الرفع شبيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لاتلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثانى نحو «رُدَّ» ، وقيل «فإن أصلهم ما رُدَّ وقول» ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهة بُرْدٍ وفَيْلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى ، ولو سميت رجلا بألْبَب بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه بايَنَ الفعل بال فك . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ما خرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال فى صرفه نحو «رُدَّ» ، وقيل «والآخر ما خرج إلى مثال نادر ، نحو « انطلق » إذا سكنت لامه ، فإنه خرج إلى مثال إنقَحَلَ^(١) ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنقحل — بوزن جردحل — الرجل الذى يبس جلده على عظمه ، وتقول : قحل الرجل — على وزان فرح — فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح

الصرف والمنع ، وقد فهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو
يزيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرب بسكون العين
مخففاً من ضُرب المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار
المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل
التسمية انصرف قولاً واحداً .

(وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية ؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين ؛
الأول : أنها زائدة ليست مُبدلة من شيء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثاني
أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى ، وعزى فهو على
مثال ذكرى ، بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحَامِيمٍ
اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهاء بيل في الوزن والامتناع من الألف
واللام ، وكحَمْدُونٍ عند أبى على ، حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة . يرى أن
حَمْدُونٍ وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٍ لغير جمعية لا يوجد في
استعمال عربى مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكماً ، فاللحق بما
منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثل أو بهما

كما فعل في السكافية فقال :

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعَ كَعَلَقَى أَنْ ذَا عِلْمِيَّةٍ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التوكيد - حكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو
قَبَعَرَي ، ذكره بعضهم .

(وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَثَعَلَا)
(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء :

أحدها : فعل في التوكيد ، وهو جَمَعُ وَكْتَعُ وَبُصْعُ وَبُتْعُ ؛ فإنها معارف بنية
الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية .
هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور .
وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه في شرح الكافية وأبطله ، وقال في
التسهيل : شبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان : وتجوز أن العدل بمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا أعرف له فيه سلفاً .
ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما
قياسُ فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصخراء وصخراوات ؛ لأن مذكوره
جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل :
معدولة عن فعل لأن قياس أفعال فعلاء ، أن يجمع مذكوره ومؤنثه على فعل نحو حمر في
أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيباني ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول
عن فعالي كصخراء وصخاري ، والصحيح الأول ؛ لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا
كان مؤنثاً لأفعل صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالي إلا إذا كان اسماً محضاً
لامذكوره كصخراء ، وجمعاء ليس كذلك .

الثاني : علم المذكر المعدول إلى فعل ، نحو عَمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَلُ وَمُضَمَّرٌ وَتَعَلَّ وَهَبَلُ

وَجُشْمٌ وَقُتْمٌ وَجَمَحٌ وَقَزَحٌ وَذَلَفٌ ؛ فَعَمَرٌ : معدول عن عامر ، وزُفِرٌ : معدول عن زافرٍ وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أفعلٍ وهو ثُعَلٌ . وطريقُ العلمِ بِمَعْدَلِ هذا النوعِ سَمَاعُهُ غيرَ مصروفٍ عاريا من سائرِ الموانع ، وإنما جُعِلَ هذا النوعُ معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْلُهُ لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمرَ معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم لعدله فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تَحْيِيزُ العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَدَ فَعَلٌ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بِمعدول ، وذلك نحو أَدِدٍ ، وهو عند سيبويه من الودِّ فهُمَزَتْه عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهُمَزَتْه أصلية .

فإن وجد في فَعَلٍ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طَوَّى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تَقَلَّ اسمُ أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثي للعجمة ؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علما من المعدول إلى فَعَلٍ في النداء كغُدَّرَ وفُسِّقَ ، فحكمه حكم عُمر .

قال المصنف : هو أحق من عُمر بمنع الصرف ؛ لأن عَدْلَهُ محقق ، وعدل عُمر مقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّدِّ إلى صرفه .

الثالث : سَحَرَ إذا أريد به سَحَرُ يَوْمٍ بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بآل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرفٌ لا يَتَصَرَّفُ ولا يَنْصَرَفُ ، نحو جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بآل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيمِل : بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت

وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل : بشبه العلمية ؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يوحى إليه ؛ إذ لم يقل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاء ممكن وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأن الممنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاء ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنيًا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في قبْلُ و بعدُ والمفادى المبني .

الثالث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا [قَقَلْتُ أَلَمًا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحة إعرابية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجْمِينَاهُمْ بِسَحَرٍ

نِعْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا » اهـ .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين

الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرٍ في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ؛ فإن منهم من

يُعْرِبُهُ في الرفع غير منصرف ، ويمنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يُعْرِبُهُ إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبي الربيع أن بنى تميم يُعَرِّبُونَهُ إعرابَ مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب مَنْ يبنّيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا [عَجَازًا مِثْلَ الثَّمَعَالِي خَسَا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعَاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أَمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعَوَّلَ عليه . اهـ ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اغْتَصِمِ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّا بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

وأجاز الخليل في « لقيته أَمْسٍ » أن يكون التقدير بالأَمْسِ ، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أَمْس إذا أضيف ، أو لفظَ معه بالالف واللام ، أو نكر ، أو صُغَّرَ ، أو كُسِّرَ .

(وَأَبْنَى عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَمَّا * مُؤَنَّثًا) أى مطلقاً في لغة الحجازيين ؛ لشبهه بنزال وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربيع . وقيل : لتوالى العلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَدَائِمٌ وَوَبَارٍ ، ورأيت حَدَائِمَ وَوَبَارٍ ، ومررت بحَدَائِمٍ وَوَبَارٍ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَالَتْ حَدَائِمُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَائِمُ

(وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا) وعُمَرُ وَزُفَرٍ (عِنْدَ تَمِيمٍ) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدول عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كزئنب ، وهو أقوى على مالا يخفى .

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَ كَثُرُهم يمينيه على
الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه
الصرف لا تمتنع .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

٩٨٤ - وَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر
لم يُنْثَنَ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث
كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل
زال التأنيث بزواله .

الثاني : فعَالٍ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عِلْمٌ مؤنث كحَذَامٍ وتقدم
حكمه ، وإما أمر نحو نَزَالٍ ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ - [وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْحَلَقِ شَرْبَةً]
وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو خَلَاقٍ للنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو
فَسَاقٍ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها
مذكر فهو كعَنَاقٍ ، وقد يجعل كصَبَاحٍ^(١) ، وإن سمي به مؤنث فهو كحَذَامٍ ،
ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ ، وغير المعدول يكون اسما كجَفَاحٍ ، ومصدرا

(١) قوله كعَنَاقٍ يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصَبَاحٍ يريد أنه معرب
مصرف ، وقوله فيما بعد كحَذَامٍ يريد أنه مبني على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير
منصرف عند بني نعيم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَاب ، وصفة نحو جَوَاد ، وجنسا نحو سَحَاب ، فلو سمي بشيء من هذه مذ كَرِ انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعَنَاقٍ .

(وَأَصْرَفَ مَا نُكِّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العُجْمَة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل . تقول : ربَّ مَعْدَى كَرِبٍ وَعُجْرَانٍ وَفَاطِمَةَ وَزَيْنَبٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدَ وَأَرْطَى وَعُجْرَ لِقِيَّتِهِمْ ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ - فإنها لا تُصَرَفُ نكرةً ؛ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلائها كافية فى منع الصرف ، وَوَيْهَمَ من قال فى « حَوَاء » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعَلَّانَ ، أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعل ، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك أَعْرُ وفَعَالٌ وَمَفْعَلٌ نحو أَحَادَ وَمَوْحَدَ - فذهب سيديويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل .

قال فى شرح الكافية : وكلُّ معدولٍ سمي به فعدله باقٍ ، إلا سَحَرَ وَأَمْسَ فى لغة بنى تميم ، فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقٍ ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيديويه ، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولى :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الكلام على التسمية به .

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التانيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتي فَعَلَانِ أو مع وزن أَفْعَلٍ أو مع العدل إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه الال . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سَكْرَانٍ فصرفه وأما باب أَحْمَرٍ ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكروا موافقته أولى لأنها آخر قوليه . والثالث : إن سمي بأحمر رجل أَحْمَرٌ لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي في بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فن صرف أَحْمَرٍ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من « مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفه مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديرأ ، اهـ . فإذا سمي به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أَحْمَرٍ فيه .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فِي إِعْرَابِهِ نَهْجٌ جَوَارٍ يَفْتَنِي)

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف - سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدى عِلَّتِيهَا الْعِلْمِيَّةُ، أَوْ مِنَ الْأَنْوَاعِ لِحَمْسَةِ الَّتِي قَبْلَهَا - فَإِنَّهُ يُجْرَى مُجْرَى جَوَارٍ
وَعَوَاشٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَحْوَ جَوَارٍ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ رَفْعًا وَجَرًّا؛ فَلَا وَجْهَ لِمَا حَمَلَ عَلَيْهِ الْمُرَادِي
كَلَامَ الْفَاضِلِ مِنْ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ دُونَ الْحَمْسَةِ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْمُنْقُوضِ فِيهِمَا
وَاحِدٌ؛ فَمِثَالُهُ فِي غَيْرِ التَّعْرِيفِ أَعْنِمُ تَصْغِيرُ أَعْنَى، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْوَصْفِ وَالْوِزْنِ،
وَيَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ رَفْعًا وَجَرًّا، نَحْوُ « هَذَا أَعْنِمُ، وَسَرَرْتُ بِأَعْنِمٍ، وَرَأَيْتُ أَعْنِمِي »
وَالْتَّنْوِينُ فِيهِ عَوْضٌ مِنَ الْإِيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ كَمَا فِي نَحْوِ جَوَارٍ، وَهَذَا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ. وَمِثَالُهُ فِي
التَّعْرِيفِ « قَاضٍ » اسْمَ امْرَأَةٍ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلتَّأْنِيثِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَ« يُعِيلٍ »
تَصْغِيرُ يُعَلِّي « وَيَزِمُ » مَسْمُومٌ بِهِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْوِزْنِ وَالْعِلْمِيَّةِ. وَالتَّنْوِينُ فِيهِمَا
فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ عَوْضٌ مِنَ الْإِيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، وَذَهَبَ يُونُسُ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو وَالْكَسَاوِيُّ إِلَى
أَنَّ نَحْوَ « قَاضٍ » اسْمَ امْرَأَةٍ وَ« يُعِيلٍ »، وَيَزِمُ « يَجْرِي مُجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَرْكِ
تَنْوِينِهِ وَجَرِّهِ بَفَتْحَةِ ظَاهِرَةٍ؛ فَيَقُولُونَ « هَذَا يُعِيلِي، وَيَزِمِي، وَقَاضِي، وَرَأَيْتُ يُعِيلِي،
وَيَزِمِي، وَقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِبُعَيْلِي وَيَزِمِي وَقَاضِي » وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ.

٩٨٦ - قَدْ عَجِبْتُ مَنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

وَهُوَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَمُومِيهِ وَالْجَهْورُ مَحْمُولٌ عَلَى الْضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ:

٩٨٧ - [فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ] وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا ضَظْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِرِ)

بِلا خِلَافٍ، مِثَالُ الْضَّرُورَةِ قَوْلُهُ:

٩٨٨ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرٌ عُنْزِيَّةٌ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وَقَوْلُهُ:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحْنَمٌ كَأَخِي السَّهْمِ

بَعْضُهُمْ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا

وقوله :

٩٩٠ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ
[تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ^(١) جُرْثَم]

وهو كثير ، نعم اختلف فى نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصورة ، فنع
بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ فِجَاعِلُ
جُزْءاً لآخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دُنْيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » منع الكوفيون صرفه
للضرورة ، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين
جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأنحمر لا « من » بدليل صرف « خَيْرِ
منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى « سَلَا سِلَاً وَأَغْلَا سَعِيراً »
« قَوَارِيراً قَوَارِيراً » وقراءة الأعمش بن مهران « وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا وَنَسْرًا » .
﴿ تنبيه ﴾ : أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اختياراً ، وزعم قوم
أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم
اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .
(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ
القيس ، وعجزه :

* سَوَالِكُ نَقَبِ بَيْنِ حَزْمِي مُشْعَبِ *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بنى الحساس ، وصدره :

* تَحْمَلَانِ مِنْ جَنْبِ شُرُورِي غَوَادِيَا *

والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيحُ الجواز ، واختاره الناظمُ لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

٩٩٢- وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله :

٩٩٣- وَقَائِلَةٌ : مَا بَالُ دَوَسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

وقوله :

٩٩٤- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَيْبٍ غَائِلَةٌ النَّفْسُ — وَسْ غَدُورُ

وأبيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى علتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى ^(١) منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعْلَبِكَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ وَحَمْرَاءَ وَسَكْرَانَ وَإِسْحَاقَ وَأَحْمَرَ وَيَزِيدَ ، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير .

والثاني نحو عُمَرُ وَشَمْرٌ وَسِرْحَانٌ وَعُلَاقٌ وَجَنَادِلُ أَعْلَامًا مما يزول بتصغيره سبب المنع ؛ فإن تصغيرها عُمَيْرٌ وَشُمَيْرٌ ^(٢) وَسُرَيْحِينٌ وَعُلَيْقٌ وَجُنَيْدِلٌ بزوال مثال العدل ووزن

(١) كذا ، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شمير » .

الفعل وألفي سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تحلي وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع ، فإن تصغيرها تحلي وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع بيطر ، فالتصغير كَمَل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جىء في التصغير بياء مَعْوَضَة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هَند وهَمِيدَة ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى ومعاونته - الجزء الثاني من شرح أبي الحسن الأشموني

على ألفية ابن مالك ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث

مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جلّت قدرته أن

يعين على إتمامه بمنه وفضله

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك » إلى ألفية ابن مالك

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك » إلى ألفية ابن مالك

القول والى سرحان وعلق وسيفه مشفى الكسوف

والثالث نحو تحلى وتوسطر وترشع وسيفه أعلاما بما يتكلم فيه والتصغير سبب
الفتح ، فإن تصغيرها تحلى وتوسطر وترشع وسيفه على وزن مضارع يتقرر ،
فالتصغير كمثل لما سبب الفتح ففتحت من الصرف فيه ، دون التكثير ؛ فلو حى فى
التصغير بياء مكررة مما حذف تدين الصرف لعدم وزن القول

والرابع نحو هند وهنيدة ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه تصغير إلا مع
الصرف ، والله أعلم

ت له منه مما لا يحقق تصغيره

ثلاثة أفعال راء « راء ثلاثا » راء راء ثلاثا « راء راء ثلاثا »

« ثلاثة أفعال راء راء ثلاثا » راء راء ثلاثا « راء راء ثلاثا »

قد تم - بحول الله تعالى وسوءه - الجزء الثانى من شرح ابن المنذر للأشعر

على أفعية ابن مالك ، وويله - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث

مفتتحا بباب « إعراب القول » الذى جلت قدرته أن

يعجز على التمام منه وفعله

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٨٣	باب حروف الجر عدة حروف الجر
٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف	—	«كي» تجر ثلاثة أشياء
—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً	٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر وجروره إلا في الضرورة	—	«متى» حرف جر عند هذيل
٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر	—	ذكر حروف جر مختلف فيها
—	باب الإضافة	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف السلام في عامل الجر في المضاف إليه	—	مذ ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان
٣٠٥	فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلاً
—	الإضافة اللفظية	٢٨٦	ما يشترط في الضمير الذي يجره «رب»
٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعال التفضيل	٢٨٧	ذكر معاني الحروف
—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها	—	معاني «من» الجارة
٣٠٧	تكملة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية
٣٠٨	المواضع التي يغتفر فيها اتصال ال بالمضاف	—	بقية معاني «إلى»
٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى
		٢٩٢	تأتي «في» لعشرة معان
		٢٩٣	تأتي الباء لخمسة عشر معنى
		٢٩٤	تجىء «على» لعشرة معان
		٢٩٥	تجىء «عن» لعشرة معان أيضاً
		—	تجىء الكاف لأربعة معان
		٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
		—	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
		٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف فلا تكلفها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكلفها

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١١	لا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى	٣٣١	تسكن ياء المتكلم أو تفتح مع ما يجب
٣١٢	الأسماء على ضربين : ما لا تجوز إضافة أصلا، وما لا يستعمل إلا مضافا	٣٣٢	كسر آخره ، وقد تحذف ياء المتكلم الاختلاف في المضاف للياء، أمعرب أم مبني ؟
—	ما تجب إضافة على أنواع	٣٣٣	إعمال المصدر
٣١٣	الملازم الإضافة إلى الجمل على ضربين	٣٣٤	يلحق المصدر بفعله تعديا ولزوما
٣١٦	«لما» الظرفية ملازمة الإضافة إلى الجملة الفعلية	٣٣٥	يخالف المصدر فعله في أمرين
—	«كلا» و «كلتا» وشروط ما يضافان إليه	—	المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة أنواع ، وبيان اختلاف العلماء في كل نوع منها
٣١٧	«أى» وبيان ما تضاف إليه	—	شروط إعمال المصدر
٣١٨	الكلام على «لن» وبيان ما تضاف إليه	٣٣٥	اسم المصدر يعمل أيضا
٣١٩	موازنة بين لن وعند ولدى	٣٣٦	اسم المصدر على ثلاثة أنواع
٣٢٠	الكلام على «مع» وبيان ما تضاف إليه	—	للمصدر المضاف خمسة أحوال
٣٢٠	الكلام على «غير» وبيان موضع بنائها	٣٣٧	يجوز في تابع معمول المصدر الجر والإتباع على محل المعمول
٣٢١	الكلام على «قبل وبعد» وما أشبههما	٣٣٨	اختلاف العلماء في الإتيان على محل المعمول
٣٢٤	يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه	٣٣٨	لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، ويؤول ما خالف ذلك
٣٢٥	يحذف المضاف إليه فيبقى المضاف بحاله	—	إعمال اسم الفاعل
٣٢٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٣٣٩	تعريف اسم الفاعل
٣٣٠	لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف، إلا أن يكون المضاف لفظ «غير»	—	شروط إعمال اسم الفاعل
—	المضاف لياء المتكلم	٣٤٢	صيغ المبالغة، وإعمالها، وشواهدا
٣٣٠	يكسر آخر المضاف لياء المتكلم إلا في مواضع	٣٤٣	المثنى والمجموع من الوصف العامل يعملان كالفرد
—	—	—	يجوز في تالي الوصف المذكور الجر والنصب ، وما عدا تاليه يجب نصبه

ص	الموضوع
٣٥٢	اسماء الزمان والمكان (المصدر المسمى) X
	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
٣٥٣	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قليل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم
—	الأوزان الغالبة في الوصف من الفعل الثلاثي المضموم العين
٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
—	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
—	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٥٥	وزن فعيل بمعنى مفعول مقيس أولا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٥٥	ما تتميز به الصفة المشبهة
٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشرطه
—	لا يجوز أن يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها
—	يشترط في معمولها أن يكون سببياً
٣٥٧	السببي المعمول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعاً
—	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
	التعجب
٣٦٣	معنى التعجب
—	يدل على التعجب بألفاظ كثيرة
—	للتعجب صيغتان قياسيتان
—	الكلام على أجزاء صيغة «ما أفعله»
٣٦٤	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
—	ما يشترط في معمول فعل التعجب

ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه
٣٤٤	يجوز في تابع المفعول المجرور الجر والنصب مراعاة لمحل المتبوع
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشترط في إعمال اسم الفاعل
—	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه
٣٤٦	شرط إضافة اسم المفعول لمرفوعه أن يكون باقياً على وزنه الأصلي
	أبنية المصادر
٣٤٦	مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالباً
٣٤٧	يأتي مصدر فعل المكسور العين اللازم على فعل ، بفتح الفاء والعين جميعاً
—	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فمول غالباً كجلوس وقعود وخروج ودخول ، إذا كان لازماً
—	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعاً للبعاني التي يدل عليها الفعل
٣٤٨	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كسهولة أو فعالة كجزالة
٣٤٩	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة
٣٥١	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول ، وربما جاء على زنة اسم الفاعل
٣٥	اسماء المرة والهيئة

ص	الموضوع
	ما تقول، وأصل هذا الخلاف هو الاختلاف في « ما » على ثلاثة مذاهب
٣٧٨	المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه
٣٧٩	هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟
—	يأتى بمعنى بئس « ساء » وكل فعل تحوله إلى صيغة فعل بضم العين
٣٨٠	« حبذا » مثل نعم ، و « لا حبذا » مثل بئس فى المعنى
٣٨١	يجب فى « ذا » من حبذا الإفراد والتذكير
٣٨٢	القول فى إعراب المخصوص بعد حبذا
—	إذا كان فاعل « حب » غير « ذا » جاز رفعه وجره بالباء
٣٨٢	يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم فى أربعة أمور
	أفعل التفضيل
٣٨٣	أفعل التفضيل اسم له خصائص
—	يصاغ اسم التفضيل من كل فعل تصاغ منه إحدى صيغى التعجب
٣٨٤	يتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه
—	متى يجب وصل أفعل التفضيل بمن؟ ومتى يمتنع؟
—	معنى « من » التى تتصل بأفعل التفضيل متى يجوز حذف « من »؟
—	لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجنبي إلا بلو
٣٨٦	لأفعل التفضيل — من حيث مطابقته وعدمها — ثلاثة أحوال

ص	الموضوع
٣٦٤	يجوز حذف التعجب منه لقرينة
٣٦٥	فعلا التعجب جامدان
—	ما يشترط فى الفعل الذى تصاغ منه إحدى صيغى التعجب
٣٦٧	طريقة التعجب بما لم يستكمل الشروط
٣٦٨	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار ومجرور
٣٦٩	أجاز قوم الفصل بالحال، وبعضهم الفصل بالنداء، وبعضهم الفصل بالمصدر، وبعضهم الفصل بلولا ومصحوبها .
—	ينقاس الفصل بما كان بين « ما » وفعل التعجب
	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٣٧٠	نعم وبئس فعلان ، جامدان
٣٧١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع
٣٧٢	معنى « ال » المقترنة بفاعل نعم
٣٧٣	ما يجوز من اتباع فاعل نعم ، ومالا يجوز
٣٧٤	الضمير المرتفع بنعم وبئس ، وأحكامه
٣٧٥	ما يشترط فى التمييز المفسر للضمير المرفوع بنعم وبئس
—	الاختلاف فى إعراب نحو « نعم رجلا زيد »
٣٧٦	لا يجوز أن يجمع فى الكلام بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وذكر اختلاف العلماء فى ذلك
٣٧٧	الاختلاف فى إعراب نحو « نعم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أتبعته كلها إذا احتاج إليها ، وإلا جاز الإلتناع والقطع	٣٨٧	ربما جاءت صيغة أفعل غير دالة على التفضيل
٤٠٠	يجوز في النعت المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨	تتقدم من الجارة ومجرورها إن كان الكلام استفهاما ، ويندر تقديمها في غيره
—	يجوز حذف ما علم من النعت والمنعوت	٣٨٩	الكلام على مرفوع أفعل التفضيل
٤٠١	متى يجب تكرار النعت ؟	٣٩١	أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يؤوم جواز ذلك
٤٠٢	عطف بعض المنعوت على بعض	—	ما يتعدى به أفعل التفضيل المأخوذ من فعل يتعدى ، من حروف الجر
—	هل يتقدم النعت على المنعوت ؟	باب النعت	
—	إذا نعت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	٣٩٢	التوابع
—	الأسماء - من حيث نعتها والنعت بها - على أربعة أنواع	—	بيان معنى التابع
	التوكيد	—	هل يجوز تقديم التابع على المتبوع ؟
٤٠٢	التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	—	العامل في التابع
٤٠٣	من ألفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام عليهما	—	ترتيب التوابع
٤٠٤	ومن ألفاظه : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع	٣٩٣	بيان معنى النعت
٤٠٥	— التوكيد بلفظ « عامة »	—	النعت ضربان : حقيقي ، وسببي
—	يؤكد بأجمع وفروعه ، بعد كل ، وبدونه	—	ما يعطاه النعت من أحكام المنعوت
٤٠٦	ألفاظ التوكيد المعنوي معارف	٣٩٤	يأخذ النعت ، في الأفراد والتذكير وأخواتهما حكم الفعل الذي يحل محله
٤٠٧	هل يجوز توكيد النكرة ؟	٣٩٥	لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبيهة بالمشتق
—	هل تجوز ثنية أجمع وجمعاء ؟	٣٩٦	يكون النعت جملة ، وبيان ما يشترط فيها .
٤٠٨	لا يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إلا إذا أكدته بضمير منفصل	٣٩٧	النعت بالمصدر .
		—	تعدد المنعوت مع تعدد المنعوت
		٣٩٩	إذا تعددت المنعوت لمنعوت واحد

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٠٨	التوكيد اللفظي	٤١٤	يخالف عطف البيان البدل في ثمانية أمور
٤٠٩	أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بحرف عطف ، ويجب ترك العاطف إن أوهم	٤١٥	حقيقة عطف النسق
٤١٠	لا يؤكد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومثله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	٤١٦	اختلاف العلماء في عد « حتى ، وأم ، ولكن » من حروف العطف
٤١١	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	٤١٧	الكلام على الواو ، وذكر ما تختص به
—	لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه	٤١٨	الكلام على الفاء
—	لا يفصل بين المؤكد والتوكيد بإما	٤١٩	الكلام على « ثم »
٤١٢	لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد إلا « جميعا » و « عامة »	٤٢٠	ما تختص به الفاء
—	النعته بكل ، وما يلزم فيه	٤٢١	للعطف بجتي أربعة شروط
—	يجب في خبر « كل » مراعاة المعنى العطف	٤٢٢	إذا عطف بجتي على مجرور فهل يلزم إعادة الجار ؟
٤١٣	العطف على ضربين : عطف بيان ، وعطف نسق	٤٢٣	الكلام على « أم » وبيان أنواعها
—	معنى عطف البيان	٤٢٤	هل تأتي « أم » زائدة ؟
—	يعامل عطف البيان معاملة النعت	٤٢٥	الكلام على « أو »
٤١٣	هل يكون عطف البيان نسكرة ؟	٤٢٦	تأتي « أو » بمعنى الواو
—	كل ما صلح عطف بيان صلح بدلا ، بشرط أن يصح إحلاله محل متبوعه	٤٢٧	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٢٥	« إِمَّا » الثانية مثل « أو » في المعنى	٤٣٨	رد السبيلي بدل البعض وبدل
٤٢٦	قد يستغنى عن « إِمَّا » الثانية ، وقد يستغنى عن الأولى	—	الاشتغال إلى بدل الكل
—	الكلام على « لكن »	—	أنكر المرد بدل الغلط
٤٢٧	الكلام على « لا » وشروط العطف بها	—	موافقة البديل للبديل منه
٤٢٨	« بل » : معناها ، وأحكامها	٤٣٩	لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر
٤٢٩	العطف على ضمير الرفع المتصل	—	البديل مما يتضمن معنى همزة الاستفهام
—	العطف على الضمير المجزور	٤٤٠	يبدل الفعل من الفعل بدل كل أو اشتغال
٤٣٠	تحذف الفاء ومعطوفها ، والواو ومعطوفها كذلك	—	تبدل الجملة من الجملة ، ومن المفرد
٤٣١	انفردت الواو بعطف عامل محذوف بقي معموله	٤٤١	قد يتحد لفظ البديل والمبدل منه
٤٣٢	حذف المعطوف عليه وبقاء المعطوف	—	يجوز الإبدال والقطع فيما فصل به مذكور وكان وافيًا به
٤٣٣	عطف الفعل على الفعل	النداء	
—	عطف الفعل على اسم يشبه الفعل ، وعكسه	٤٤١	ما في لفظ النداء من اللغات ، واشتقاقه
—	ما يشترط في صحة العطف	٤٤٢	حروف النداء ، ومواضعها
٤٣٤	عطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه	—	يجوز حذف حرف النداء إلا في مواضع
—	عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعكسه	٤٤٣	هل يجوز نداء الضمير ؟
٤٣٥	العطف على معمول عاملين البديل	—	حذف حرف النداء قليل إذا كان المنادى اسم جنس أو اسم إشارة
٤٣٥	حقيقة البديل	٤٤٤	المنادى المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به
—	البديل على أربعة أضرب	٤٤٥	يجب نصب المنادى في ثلاثة أحوال
٤٣٧	زاد بعضهم بدل الكل من البعض	٤٤٦	اختلاف العلماء في ناصب المنادى
		—	يجوز الضم والفتح في المنادى
			المفرد الموصوف بابن مضاف إلى علم

الموضوع	ص
٤٥٩ أو مان ، و نومان ، مما يختص بالنداء	
— وزن «فعال» يختص بالنداء سببا	
الأنثى	
— اسم فعل الأمر من الثلاثي على وزن	
فعال بشروط	
٤٦٠ شاع في سبب الذكور وزن فعل ،	
بضم فتح	
٤٦٠ يقال في نداء المجهول ياهن وياهنه	
الاستغاثة	
٤٦١ حقيقة المستغاث	
— يخفض المستغاث بلام مفتوحة	
— تنكسر لام المستغاث مع ياء المتكلم	
٤٦٢ اختلاف العلماء في اللام المتصلة	
بالمستغاث	
— ما يجوز من حركات الإعراب في	
وصف المستغاث	
— تفتح اللام مع المعطوف على المستغاث	
إذا تكررت يا ، وتنكسر فيما عدا	
ذلك	
٤٦٣ يجوز إلحاق ألف في آخر المستغاث	
والمتعجب منه ، عوضاً عن اللام	
الندبة	
٤٦٤ حقيقة المندوب ، وحكمه	
— ما يجوز ندبته ، وما لا يجوز	
٤٦٥ ألف الندبة ، وما يحذف لأجائها	
٤٦٦ ن زاد في آخر المندوب هاء السكت	
بعد المد لأجل الوقف	
— ندبة المضاف لياء المتكلم	

الموضوع	ص
٤٤٨ إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى	
جاز له ضمه ونصبه	
— الجمع بين حرف النداء و«أل»	
٤٥٠ يستعمل لفظ- « اللهم » على ثلاثة	
أنحاء	
تابع المنادى	
٤٥٠ متى يجب نصب تابع المنادى ؟	
ومتى يجوز فيه الرفع والنصب ؟	
٤٥١ يعامل عطف النسق الخالي من أل	
والبدل معاملة المنادى المستقل	
— يجوز في عطف النسق المقترن بأل	
الرفع والنصب	
— تابع «أى» يلزم الرفع	
٤٥٣ ما توصف به أى ، وشروطه	
٤٥٤ حكم المنادى المكرر المضاف ثاني	
لفظيه	
المنادى المضاف لياء المتكلم	
٤٥٥ ما يجوز من اللغات في المنادى	
الصحيح المضاف للياء	
٤٥٦ يجب في المنادى المعقل الآخر	
ثبوت الياء مفتوحة	
— ما يجوز في المنادى المضاف إلى	
مضاف لياء المتكلم	
٤٥٧ ما يجوز من اللغات في نداء أب	
وأم مضافين للياء	
أسماء لازمت النداء	
٤٥٨ «فل» واختلاف العلماء في أصله ،	
وفي معناه	

ص	الموضوع
٤٨٧	اسم الفعل على ضربين : منقول من غيره ، وغير منقول
—	موضع الضمير في «عليك» ونحوه
٤٨٩	يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي ينوب عنه
٤٩٠	حكم أسماء الأفعال في التعمد واللزوم حكم الأفعال ، غالبا
٤٩١	لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه
٤٩٢	اسم الفعل منه نسكرة ، ومنه معرفة
—	أسماء الأصوات
٤٩٣	أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ملازمة للبناء
٤٩٤	قد يعرب بعض أسماء الأصوات إذا وقع موقع اسم متمكن
—	أونا التوكيد
٤٩٤	هل كل منهما أصل برأسه ؟
—	يؤكد فعل الأمر وما أشبهه مطلقا
٤٩٥	يؤكد المضارع بشروط
٤٩٦	يجب تأكيد المضارع الواقع جواب قسم بشروط
٤٩٧	يقبل تأكيد المضارع الواقع بعدما الزائدة غير المسبوقه بان ، والواقع بعد لم ، وبعد لا النافية ، وبعد غير لما من أدوات الجزاء
٥٠١	يفتح آخر الفعل المؤكد ، ويحرك بحركة تجانس الضمير المسند إليه ، ويحذف الضمير إلا ألف الاثنين
٥٠٢	توكيد الفعل المعتل الآخر
٥٠٣	لا تقع النون الحفيفة بعد الألف

ص	الموضوع
٤٦٧	الترخيم حقيقة الترخيم ، وأنواعه
—	يرخم ذو التاء مطلقا
٤٦٩	ما رخم بحذف التاء لا يحذف منه شيء آخر
٤٧٠	ما يشترط في ترخيم الاسم الخالي من التاء
٤٧١	يجوز حذف الحرف الذي قبل الآخر بأربعة شروط
٤٧٢	ترخيم المركب تركيب المزج ، وتركيب الإسناد
٤٧٣	لغة من ينتظر
٤٧٥	تلزم لغة من ينتظر في موضعين
٤٧٦	رخموا دون نداء للضرورة ، بثلاثة شروط
٤٧٧	شد الترخيم في « يا صاح » وقولهم « أطرق كرا »
—	الاختصاص
٤٧٨	حقيقة الاختصاص
—	يفارق النداء في ثمانية أحكام
—	المخصوص على أربعة أنواع
٤٨٠	التحذير والإغراء
—	أسماء الأفعال والأصوات
٤٨٤	حقيقة اسم الفعل
—	اختلاف العلماء في أسماء الأفعال ، وفي مدلولها
—	هل لأسماء الأفعال موضع من الإعراب ؟
٤٨٥	يكثر اسم الفعل الدال على الأمر ، وغيره قليل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٢٨	العلمية والعجمة	٥٠٤	تزداد ألف فارقة بين نون النسوة
٥٣٠	العلمية ووزن الفعل		ونون التوكيد
٥٣٣	العلمية وألف الإلحاق المقصورة	—	تبدل نون التوكيد ألفا في الوقف
٥٣٤	العلمية والعدل يمنعان الصرف في ثلاثة أشياء	—	ندر حذف النون لغير ساكن ولا وقف
٥٣٦	أمس مثل سحر عند بعض بني تميم		مالا ينصرف
٥٣٧	« فعال » كقطام مبنى على السكسر	٥٠٦	حقيقة الصرف، واختلاف العلماء فيه
	عند الحجازيين ، ومنوع من الصرف عند بعض تميم	٥٠٧	العلل المانعة من الصرف تسع
٥٣٩	إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلمية وسبب آخر ثم نكر ، صرف ، وما عدا ذلك لا يصرف إذا نكر	٥٠٨	جميع مالا ينصرف اثنا عشر نوعا
٥٤٠	المنقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف نحو أعيم يأخذ حكم جوار	—	الكلام على ألف التأنيث
٥٤١	يصرف الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب ، باتفاق	٥٠٩	الكلام على الألف والنون الزائدتين
٥٤٢	أجاز السكوفيون منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة ، وأبى ذلك جمهور البصريين	٥١١	الوصفية ووزن الفعل
٥٤٣	مالا ينصرف - بالنظر إلى التذكير والتصغير - على أربعة أنواع	٥١٤	الوصفية والعدل
		٥١٧	صيغة منتهى الجوع
		٥١٩	للمعتل من صيغة منتهى الجوع حالتان
		٥٢٠	خلاف العلماء في تنوين « جوار » ونحوه
		٥٢١	حكم المفرد الذي يشبه صيغة منتهى الجوع
		٥٢٢	حكم ما سمي به من صيغة منتهى الجوع
		٥٢٣	العلمية والتركيب المزجي
		٥٢٤	أنواع المركبات ، وحكم كل نوع منها
		٥٢٥	العلمية وزيادة الألف والنون
		٥٢٦	العلمية والتأنيث

وقد تمت فهرس الجزء الثاني من كتاب « شرح الأشموني ، على ألفية ابن مالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد عبد الله ورسوله
وعلى آله وصحبه

DATE DUE



REC

492.75:A82A:v.2:c.1

عبد الحميد، محمد محي الدين
شرح الأشموني على الفيه ابن مالك ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027544

